٣
٤١٥

العنوان : امتحان الأذكياء

المؤلف : البركلي : محيي الدين محمد بن بير علي بن اسكندر الرومي (ت : ٩٨١ هـ)

البداية : الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، خصوصاً منهم على السراج المنير المصطفى ...

النهاية : ... حفظاً لحركتها حتى لا تلتبس بكاف المذكر نحو : أكرمتكس ، ومررت بكش . تم .

الناسخ : عبد الرحمن القراء بن مصطفى **تاريخ النسخ :** ١١٦٠ هـ **نوع الخط :** فارسي

ملاحظات : كتبت بعض الكلمات بالمداد الأحمر ، وعليه تعليقات وتصويبات .

رقم الحاسب	رقم الحفظ	أرقام الأفلام	عدد الأوراق	مقاس الورقة	عدد الأسطر	حالة الطبع	نسخة	جزء
١٥٣٠	٤١٥/٣١	١٦٢	١٦١	٢٠×١٥	١٧	مطبوع	١	

مصادر التوثيق :

كشف الظنون	٢	١٥٤٦
الأعلام	٦	٦١

٣١
٤١٥

نحو

متن شرح العلامة محمد بن بير علي المعروف
ببيركلي المتوفى سنة ٩٨١ وهو المعروف
بامتحان الأذكياء على لب الألباب في
علم الإعراب للقاضي البيضاوي وهو
محتو للكافية كذا في كشف
الظنون

هذا الكتاب وقفه حرام مؤبد مقره المدرسة المحترمة
... العزيز العزيز حسب البيان بالحجة المؤرخة في ...

عدد ١٦ النحو

امتحان الاذكياء

للعلامة البركوي
في شرح لب الالباب
للبيضاوي في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصًا
منهم على السراج المنير المصطفى وصلوة عليه
وعليهم مصفى ومستصفى وعلى الهم واصحابهم
الذينهم اخوان الصفاء وعلى اتباعهم الذينهم
اصحاب الوفاء اما بعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب
المنسوب الى الامام الاوحدي عمر القاضي البيضاوي
عليه رحمة الله العزيز القوي سألني بعض اصحابي
ان اكتب لهم شرحًا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح
الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه
وما فيه مشتملاً على نكت دقيقة ورموز خفية تشحيذًا
للجنان واختبارًا للاذهان وتنشيطًا للطلاب
وترغيبًا لاولي الالباب موجزًا غاية الايجاز بلا اخلال
تسهيلًا للضبط والحفظ بلا املال عاريًا عن المشهورات

والواضحات

والواضحات خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح
وتمييز لعمري ان هذا لعزيز قلت اني مشغول بما هو
اهم وما الفائدة فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودي
الرحيل الرحيل وقد غلب على علماء الدهر العناد والحسد
والكبر فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة قولهم
ناداني سري الم تر انهم ايتام سائلون والى العلم والتعليم
محتاجون الم يجدك ربك يتيمًا فاوى ووجدك عائلًا
فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك
عظيمًا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث فاستجبت لهم من غير
ترك ما انا فيه وان هذا بالمجاز للتشبيه ولكن تضرعت
الى من هو عليه هين يسير وما من ممكن عليه بعسير
انه على كل شيء قدير وتوكلت على الحي الذي لا يموت
وكل حي غيره تعالى يموت ومن يتوكل على الله فهو
حسبه ومن يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه حسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي
رفع اي يرفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين

قوله قلت استيناف كانه قيل ماذا
تقول فما قلت قلت قولا لفظيا
او معنويا اني مشغول بما هو
اهم من علم التفسير وغير ذلك
من العلوم النافعة والاعمال الصالحة

المعتقدين بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق
بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية
اذ الشركة ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى
اى بالامور المنسوبة الى وحدته تعالى كعدم الشركة فى الالوهية
والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال
الرسل لكونه فرع رفع فساد السموات والارض اللازم
للشركة والالف والنون من تغييرات النسب ولم نجعل
الياء للمصدرية لاحتياجه الى التأويل لكون الوحدة مصدرا
فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحد
الثانى ليعثة الرسول عم ح فى الجازمين مع انهم ليسوا
بمرفوعين وتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس
كذلك اذ هى غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل جزئى
حقيقى ولذلك قال فى الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من
طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفى
المراد به لا نفى الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق
برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره واحسانه
لا من طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او بالجازمين

ولا يمنع منه تعدد الجار الواحد بغير عطف لاختلاف معنيهما
اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الى
ان افعال العباد وان كانت قلبية منه تعالى لا منهم
والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب
التنازع بان يحذف احدهما حذرا من التكرار فيحصل
الاشارتان مع ثالثة هى ذكر المنة ونفى العجب اللازم
للذهبين الباطلين وخفض فى دركات النيران
او اذل وحقر فالفعلان مجازان من جهة الصيغة او المادة
الشاكين المترددين فى وحدانيته ويعلم حال المنكرين
بطريق الاولى وجرهم الى الجحيم صلة لجر فقط بعدله
متعلق باحد الثلثة او على التنازع وتأخيره لاجل السجع
ومعنى الثانى وهو ابعدها ان شكهم بخلق الله تعالى
لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا فى الملك
اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا فى ملك الغير ولا ملك
للغير ثم للتراخى الزمانى او الرتبى الصلوة والسلام
والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف
لا علم وعلى تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون

قوله وان كانت قلبية منه تعالى اى خلقا كما هو رأى اهل الحق من الاشعرية والماتريدية فانهم ذهبوا الى ان المؤثر فى افعالهم قلبية كانت او خارجية هو قدرة الله تعالى فقط ولا تأثير لقدرة العبد اصلا نتايج الافكار

قوله فى دركات النيران فيه اشارة الى ان خفض مجاز من جهة الصيغة وبهذا الاعتبار عطف قوله اذل عليه قال فى الحاشية الدركة كالدرجة لفظا ومعنى لكن الدركة من الاعلى الى الاسفل كالبئر والدرجة من الاسفل الى الاعلى كالسلم انتهى نتايج الافكار

قوله فالفعلان المفسران بتفسير فى الاول صراحة وفى الثانى الاول اشارة والثانى صراحة مجازان من جهة الصيغة او المادة لمنع الخلو نتايج الافكار

قوله صلة لجر فقط فيكون مجازا من جهة الصيغة فقط فمن هنا ظهر ان تقديم التفسيرين الاولين فى الفعلين لموافقتهما لهذا نتايج

ابلغ وتمامه منهي عنه على ليفيد نوع استقلال فيكون
ابلغ وتمامه منهي عنه آله وصحبه هو من الصاحب كالركب
من الراكب وسيجيء الغر جمع الاغر بمعنى الشريف
وهو في الاصل صاحب الغرة وهي البياض في الجبهة
الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض
والجر والعدل براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة
مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا
غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية خارجة من البلاغة
ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث
الاعراب والبناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها ثم بتعريف
الكلام المركب من اقسامها فقال الكلمة لامها للجنس
والحقيقة من حيث هي هي ولا مساغ للعهد للزوم
كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة
اللازمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو
ولا من حيث وجوده في ضمن البعض والكل وانما التنافي
بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية

والجنس واما الوحدة النوعية او الجنسية فليست
من معنى التاء في مثلها بل الاولى احد معنييها في نحو دحرجة
واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء
في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي
بل الاختلاف وكم بينهما نحو فرق بين كلمة وكلم ونحو
تمرة وتمر بان الوحدة مأخوذة في حقيقة الاولى دون
الثانية ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون
اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب ما اي شيء اذ لا ضرورة
الى التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بمفرد ان لم تخرج
بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم
اللفظ ليكون اقيد ووجه العدول الاختصار على التقدير
فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول
هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور
دور ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو
كون المراد مما في التعريف لغويا لما لا يخفى والحركات
كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا

ولذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف
نفس الصوت المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق
بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات
حقيقة انما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها
ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن
تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف
الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد
قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتأويلها لا هي
والتحقيق ان الكلمات المستترة فواعلها دالة بصيغها
عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره
حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل وشبهه لا بد لهما
من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة با
بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء
الحركات اوجوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها
تحت ولا جوف فظهر ان مراد من قال ان المستكن
ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود
اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر

اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض
فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادري من اي مقولة
هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون
من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي
فاحفظه فانه خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا
لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى وهذا
تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن
جزء الكلام وفاعلا ومرجعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك
وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر
الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال
اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية
جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا قرينة
بلا مرية وضع الوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى
ادرك الاول فهم الثاني للعالم بالوضع اللفظي نوعان
شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله

بانائه ونوعيٌّ وهو تعيين هيئة افرادية او تركيبية
لمعنىً والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او
مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملا
والمحرفات عن الوضع غلطًا ومقتضيا الطبع وبقي
الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه
لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل
لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيًا ولا نوعيًا
لذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنىً يجوز استعماله
في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا
استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة
في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال
يعمها والمجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات
كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة
زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لا بد
من

من بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله
التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم
اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها
قال الزمخشري والمطرزي تبعا لفظ دالة على معنى مفرد وضع وابن
الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع
والمصر حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع على المعنى
اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكره في
مفهومه كما سبق دونها ويدل اللفظ بما سبق وجه
وتمييز الحق منها يستدعي مقدمة هي ان المعرف ثلثة
لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة عما عداها
فلفظي حقه ان يكون بمرادف اوضح من المحرف عند المخاطب
فيجوز التعاكس نحو القضنفر الاسد فان لم يوجد ذكر مركب
لا يقصد به تفصيل بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد
فيوصف بالترادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط
لا المعنى فلذا سمي لفظيا ويستعمل ارباب اللغة او تحصيل
صورة فان كان في حقايق الموجودة فاما الحد الذاتيات
فحد حقيقي وحديد الحقايق متعسر بل متعذر فان الجنس

قوله التزاميين في الحاشية دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمنية وعلى الخارج اللازم التزامية

لكونه كلا منهما عاما لحقايق مختلفة كالحيوان والمتنفس فانهما يعمانها

شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة وان كان في
المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل
فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم
مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا فتعريفه به يسمى
حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا وتعريفه
به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية السهولة كذا
افاده الشريف رح في مواضع من كتبه فنقول الزائد
مقتحم فانا نقرر ان قبل اصطلاحه من كل وجه
لكن نقض الاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية
مهجورة في التعريفات او اكتفاء بالبعض لحصول التمييز
عن جميع ما عداه فحد ناقص والتام اولى واذا لم يقبل
اصلا واراد تجديد الاصطلاح غير مقبول بلا داع وان
قبل بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم بان قال
المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك يحصل بما ذكرنا في مفهوم
والاختصار مطلوب فهذا كلام سديد لكن ينبغي
ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع
اذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ كما سبق

قوله او موضوع اي لفظ موضوع يخرج بالاول الاول وبالثاني ما يخرج بالثاني في الاول
لكن لما كان في خروج المركبات خفاء بينه بقوله اذ الموضوع الخ فان قيل بل ينبغي الاقتصار على لفظ
نحو مفرد كما قال به الفاضل العصام او موضوع اذا اريد به الشخصي قلت ان اريد ان اللفظ ذاتي لها
لكن لم يذكر لدلالة المذكور عليه التزاما فقد سبق انها مهجورة وان اريد انه خارج عنها بل حقيقتها هي مفرد او موضوع فقط فيلزم التعريف
بالمفرد وهو خلاف الراي الصحيح من ان التعريف مركب كليا كما اشار اليه فيما سبق بقوله لمفهوم مركب

7

ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا في التعريف
والتعريف يجب حمله على المتبادر والثاني انهم اختلفوا
في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة
جزء اللفظ على معناه وعدهم من اقسام العلم المعدودة
اقسام الاسم ووجه الثاني كونه معربا باعرابين
وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف
الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها
باللفظة كالزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية
ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا
جعل علما كالحيوان الناطق اقول وكذا كل متبوع مع
تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن
وجهه لكن في التابع مع متبوعه يجوز اعراب واحد على
الجزئين معا نحو جاءني زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا
وفي السائر على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية
لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه
لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد فكما
لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا ولكون دلالته

وجه الانسبية ان المقصود في علم النحو او اعظمه
معرفة احوال اللفظ وتصحيح
من حيث الاعراب والبناء فاهمال
جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
لا يلائمهم

دفع لما يقال هو ان جزء العلم وان لم يكن له
دلالة باعتبار هذا الوضع لكن له
دلالة باعتبار الوضع الغير العلمي
وهي كافية في كونه كلمة

قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلّت
ووضع لمعنى ومفرد البقاء في الحال لا الانقطاع لا الاستصحاب
والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة
المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا
ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه
فمن اراد ادخال جزء العلم فلابد له من تعريف جديد و
وايضا منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان
مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به
الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد
معرب وان جزء العلم ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي
الاضافة صار العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج
المضاف اليه كما ذكرنا في عدم البصير يدل على انهما كلمة واحدة
واما قولهم معرب باعرابين فهم بل الاعراب ما في اخر
الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة
الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون
الجر علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف اليه
لا لجزء المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب

قوله وان جزء العلم الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل سلمنا ان العلم المجموع وان المنع لا يكون الا في مفرد لكن لا نسلم ان المنع في المجموع بل في الجزء الاخير فاجاب بقوله وان جزء العلم ليس بعلم اي باعتبار الوضع العلمي سواء كان علما في الاصل كما في مثل ابي حنيفة وابي عثمان وهو ظاهر او لم يكن كما مثل ابي هريرة وشهر رمضان فلا يجتمع في غير المجموع

فاخره

في اخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه كلمة معربة في الاصل وان صار الان
جزء كلمة وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا
او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا بابعد من
اعطاء اعراب كلمة الكلمة الاخرى مجاورة لها كما ذكرنا
في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاء نحو
الضارب زيدا او رجال الا ذيد واما قولهم المركب كلام
مركب من كلمتين فمشترك الالزام فلابد من تاويل وهو
الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق
الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة
واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز
مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام واما
مناسبة ذلك للتحديد باللفظة فقد ذكره ابن الحاجب
رح في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها
اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لانه اقله حرف
واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا
وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار

ودفع الاجمال انتهى وان اراد امكان استقلال
التلفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل نحو
وان اراد ما يعدّ في العرف واحدا فيلزم عرفا ظاهر
لا سيما على المبتدا ومن هيهنا ظهر اختلال لكون ما
في عبارة المصر عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجب
عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها
في التعريفات ووجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة
فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون والثاني
انهم اختلفوا ان تاء التانيث والفيه وحروف المضارع
وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب
وحركاته كلمات او ابعاضها ووجه الاول دلالتها اطرادا
على معان مفردة وجواز نحو حسنة ووجه الثاني عدم
استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير الابنية
ببعضها وهم يمنعون دلالتها على معان ويقولون دخولها
وكونها جزءا صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا
الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم الاطراد
واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير الابنية

قوله وجواز نحو حسنة اذ لو كان التاء جزءا منه لم يجز لامتناع اربع حركات متواليات في كلمة واحدة
قوله وكانهم لم يذكروا في محل الاختلاف انها كلمات او بعضها حاشيه

٩
بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب
وضارب ومضروب كلمات وان دل هيئاتها على معان
فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم
بان المراد من المفرد ما لا يدل اجزائه المرتبة على معنى ورده
بعضهم بانه تمحل لا يشعر به الحد فيفسد وقد عرفت
جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد جعل الحركات
كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل
فان التانيث ان كانت مطردة بانه جاز انتزاعها
مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والفا
التانيث جزءان في الاسماء كدعوى وصحراء واما في الصفات
نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما وعدم جواز
انتزاعها مع بقاء الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني
لتخلفه في نحو ضربت فلكونها كلمة ارجح وحروف المضارعة
مثلها احتمالا ورجحانا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها
من احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم تقدم الفاعل
على الفعل وتعدده في البعض وياء النسبة ايضا
مثلهما ان غيرت لكن الرجحان هاهنا اشد لانحطاطها

قوله جزء من اجزاء المرتبة في الشرح والنهاية الشيخ الرضي وقطب الدين الشيرازي حاشيه
قوله جزء من اجزاء المرتبة ليست كذلك بل هما مسموعان معا حاشيه
قوله ورده بعضهم القاضي عضد الدين في شرح مختصر ابن الحاجب في الاصول حاشيه
قوله بانه تمحل لا يشعر به الحد اي حد المفرد لان الجزء اذكر فيه مطلقا يحتمل المرتب وغيره والتقدير بلا قرينة تكلف لا يرتكب لا سيما في التعريف ويجب الحمل على المتبادر حاشيه
قوله فيما سبق حيث قال وكذا الصيغة بعد قوله والحركات كيفيات للصوت
قوله لتخلفه اي الانتزاع في ضربت لان التاء فيه مع انه لا يجوز انتزاعها منه مع بقاء الكلمة حاشيه
قوله على احوال الفاعل من المتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتانيث حاشيه

مغيرة او غير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة
للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف
للاقليين وأمّا حروف الاعراب في التثنية والجمع
كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما
وهذا ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو
راجع الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقلاً
بنفسه لو دلّ اي لو وجد جنس الدلالة بسبب ذكر غيره
فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذي فانّ معناه مفهوم بدون المتعلق
لكن الغرض من وضعه التوصّل به الى جعل الجنس صفة
لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة
وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسرّ عدم دلالة الحرف
بدون المتعلق انّ معناه غير مستقل بالمفهومية ولا
مقصود بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين
الشيئين وآلة لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى
اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص
ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة

حالهما

حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا
للحكم عليه وبه معنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري
من البصرة وقع في يوم كذا فلمّا لزم كون معنى الحرف ملحوظا
في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق
ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة
ولو بمعنى انّ بقرينة قسيمه والا لزم ان لا يوجد الحرف وجواب لو
محذوف استغناء بما تقدم اي فهو حرف لا تقدم اذ
صدر الكلام والّا اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة ما
بنفسه ولو تضمنية والّا لم يصر كلمة ففعل اي فهو فعل
سمّي باسم مدلوله التضمني فاندفع بتقريرنا ان يقال
ان اراد بالدلالة المطابقية لزم كون الفعل حرفا لدلالته
على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير
مستقل لا بدّ في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بيّنه الشريف
في رسالته وان اراد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه
على الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال لارادة الالتزامية
وان اراد اعمّ لزم ما لزم في المطابقية هذا ولكن في قرينة

المصنف خفاء لو اقترن اى ما وضع مفردا او وضعا اى
اقترانه وضع او موضوعا باحد الازمنة الماضي والحال
والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم بالدلالة
على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا لا يفيده بل يقتضي
اقترانه بلفظه وليس كذلك لا بد من التأويل اى لو دل
على اقترانه معناه التضمني وهذا للتعريف رح او لو اقترن
معناه في الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا الجامي
ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة
او داله باشتماله على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهر
فهما واقل تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج
ما لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفسه
نحو امس وغدا والآن وزيادة وضعا ليدخل الافعال
الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى
ونعم وبئس كذا قيل ويمكن ان يقال هي دالة على الحال او الاستقبال
اذ الانشائية احداث ما لم يكن ولتخرج اسماء الافعال
لكونها منقولة على المصادر والاصوات والظروف
واسماء الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر

منهما بغلبة الاستعمال وعلى الآخرين بالقراين كذا قيل وهذا
مشكل لقولهم انهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز
بالاتفاق والمتبادر من اماراتها وحله ان معنى في الحال
وفي الاستقبال في الكائن فيهما لا في الدلالة عليهما
والامارة قد تختلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة
العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق
على المعدوم بل على ان جميع الاسماء مصدرا او مشتقا
او جامدا مثلها في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال
مجازا لاقتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها في الاستقبال
مجاز باعتبار الاول واما في الماضي المنقطع ففيه خفاء
واختلاف فظهر ان لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان
وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا
وذا غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق
وبقي المضارع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع ولو سلم
الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال
بمثل الماضي والمستقبل اذ لم يرد بهما الزمانان اجاب
ابن الحاجب في الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل

والماضي يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل فالمعنى مستقبل
زمانه ثم حذف للكثرة والثاني ان دلالتهما على الزمان من
حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار
ونحوه لا بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في
المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال او نقول
لا وجه لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كامس
اذ لا يقال ضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما واعلم ان
الشراح قيدوا الوضع بالاول لئلا يخرج نحو نعم وبئس
مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما انسلخ من الحدث
ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد فيلزمهم
نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر
في تحقق الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة
جنس وما تحتها من الثلثة انواع بقي ان يقال لم صار يزيد
بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصر اسماء الافعال فعلا
ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين والوضعين في الكل
ويمكن ان يقال لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة

واشتراك

اي يقولون نحو فلان ماض في الارض هذا كلامه فان الكلام في لفظ الماضي بظهوره انه مستعمل في الذات لا في الحدث بخلاف عبارة الرضي

اعلم ان في الافعال الناقصة مذهبين الاول انسلاخها عن الحدث وتمحضها للزمان فلذا سميت ناقصة والثاني عدم الانسلاخ وكلام الشارح مبني على الاول وتسميتها ناقصة على الثاني لعدم تمامها بالفاعل

١٢

واشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فنقل
عليه حد الاسم بخلاف الاضرب فلم يقطع ملاحظة
المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم
يتغير حكمه ولو قال المصنف لو وزنه على زمان لكان
احسن واظهر واوضح واجمع ولما اراد المصنف الايجاز
حذف تعارف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجود
في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص
الفعل والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب الكافية فقال
ومما خص به اي بعض ما حصر بالفعل لا كله مجموع
الاشياء الستة بناء على ان حق المبتداء التقديم مع
ما يتعلق به على الخبر او ان الواو داخل على الجزء كقولهم
السكنجبين خل وعسل لا على الجزئي كقولهم الكلمة اسم
وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل على
بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره اما شاملة لجميع افراده اولا والحد لا يكون
الا شاملا والمبتدئ ينتفع بها اكثر منه ولكنه اعرف
وانفع في نفسه فلذا قدم قد حذف الدخول الواقع

فى الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة
عليها كما يصدق عليه والايجاز مط والخاصة المنطقية
لا يصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها قيل وجه الاختصاص
كونها لتحقيق الفعل او تقليله او توقعه او تقريب الماضى
وشىء منها لا يتحقق الا فى الفعل وفيه بحث لانه ان
اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق ممنوع وان اريد المصطلح
ففاسد الا بتقديم مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف
الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع فيلزم الدور فا
فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفا
او اسما قيل لاختصاص الجوازم به فيه انه لم لا يجوز ان
يختص عملها لا نفسها كما ولا وقيل لانها اما لنفى الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولاء النهى او لتعليق الشىء
بالفعل كادوات الشرط وكله لا يتصور الا فى الفعل وما
فيه والصواب ما ذكر والسين وسوف قيل لدلالتهما
على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل فيه انه ان اريد
لا يمكن وجوده فمم وان مدلوله غير مفيد للط بل عدم
الدلالة بعد الامكان اذ نحن الا ترى الى قولك ضربت زيدا

١٤

غدا مراد والمرفوع البارز المتصل احتراز بالمرفوع عن المنصوب
فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضارب به على راى وانه وعن المجرور
فانه لا يوجد فى الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم
الفعل والاسم نحو ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل
فانه ايضا يعمهما وجه الاختصاص قصد الاختصار فيما
يكثر استعماله والتاء الساكنة فى الاصل نحو ضربت وضربتا
وهى انما ذكرها لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة
لتانيث ما اسند اليه فعلية تغيير اسند راجع الى الفعل
او نائب الفاعل اى اوقع الاسناد اليه فلا ضمير فى اسنده
ولم يقل لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال
المسند اليه لكان اظهر واخصر بحيث انما صرف ذلك
على التانيث للمسند اليها والا لزم تعدد الفاعل فى نحو ضربت
هند او التاويل البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا
تمييز الاسم والفعل فى اداة التانيث بالتحريك والتسكين
والفعل لثقله وكثرة استعماله اخف بالسكون والاسم
اى وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة بعد ان وجد دلالة
بنفسه فاسم اى فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه

على اخويه فى كونه مسندا اليه فيتصدق على نحو رجل

وزمان وامس ورويد وماض ومستقبل ونحو ما حضر به

اى الاسم تذكر ما قلنا فى الفصل اللام اى لام التعريف

لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام

الابتداء وجواب لو لا يختص بالاسم وفى عبارة المص اختيار

لمذهب سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط

كما ان حرف التنكير هو النون الساكنة ويزيد الهمزة للابتداء

دون مذهب الخليل من كونها كهل والمبرد من كون الهمزة

فقط ويزيد اللام لدفع لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص

كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد

الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير

والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علاميتهما فلما لم يكن

فى الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم ممنوع

كيف ونحو صه ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو افضل

لا يدخله التنوين فان قيل منعه منع الصرف قلنا فكذلك

فى الفعل مانع سببيته وقيل انها لتعيين المعنى المطابقى المستقل

وهو لا يوجد الا فى الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول

الالتزامى

١٢

الالتزامى نحو عندى الاسد الرامى وقد يكون للتضمنى كما

كما فى الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ

للاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد على

الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد

صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقية وان كانت

فيه شبهة وقوله لا حظ الخ ان اراد من حيث ذاتهما

مستقلتين فليستا بمدلول الصفة وان اراد من حيث هما

قيد الذات فعدم الحظ مم فان التعريف فى الحسن ليس

للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن نعم يرد عليه

مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص

فيكون فكيف يعرف الاختصاص منه والجر قيل لانه

اثر الحرف وهو لا فضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم

او المأول به فلا يدخل الا ايا هما او المضاف واللفظية فرع

المعنوية وهى بتقدير الحرف المذكور وقيل لما ارادوا

نقص اعراب الفعل حطا للفرع عن رتبة الاصل اختار

الحركة التى لا يعملها والتنوين لانه اما التمكن مدخوله

اى تقرره واصالته فى الاعراب الذى لا يوجد فى الحرف

فيه شبهة حاصله ان المراد بكونه مطابقيا فى الجملة سواء كان فيه شبهة او لا

والفصل متطفل فيه او كتنكيره ووجهه الوجه الاخير
من لام التعريف وفيه ما فيه قيل هو مختص بالاصوات
واسماء الافعال او للعوض عن المضاف اليه وسيجي اختصاص
الاضافة او لمقابلة نون الجمع على رأى من جعل نحو
عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها لعدم تمحض
التاء للتانيث ومنها لتقدير اخرى فصاب كالنعامة فلا تكون
الا في الجمع المونث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا اى رفع
صوته به مطربا مغنيا وهو التنوين يستعمل في القوافي
ليتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة
التي تولدت من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها
لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها النون
يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمي به
لان حرف الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل
منها التنوين اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد واما
ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة فيسمى الغالي لخروجه
بواسطته عن الوزن فكان المراد كليهما لانهما يدخلان
الفعل ايضا قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان

اصبت

اصبت لقد اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
بفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر للساكنين وهذا
زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في
غاية الندرة فلا يرد عند الاطلاق والاسناد اليه الظ
ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب
الشارح في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون
الشيء مسندا اليه قيل في حاشيته انما فسر الاسناد
اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال
ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم الخ
اقول بين كونه الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء
تباين وان تلازما وجودا ومعنى الثاني كونه مسندا
يعم الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع
الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين
وقال الهندي والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة

مزايه المختصة به عقلا نيفيد الخبر فاعرف انتهى يريد

ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم

الاختصاص هو الثاني لا الاول ورد بان الاول ليس

بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام لكون اسناد

مسند بمعناه ومما خص بالاسم المسند اليه اى هذا القسم

لا يوجد الا في الاسم والخاصة تطلق على المحمول وغيره وكما

يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة

الانسان فيه ان المسند في المسند اليه ليس بمفعول بل فعل

في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر

صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون

في صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص

قيل لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم

ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع

فساده مستندا بمثل اعجبني ضرب زيد عمرا والجواب

بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا المراد في مواضع

من كتبه بان النسبة التامة منفردة عن غيرها بنفسها

مع طرفيها لا ترتبط بشيء اصلا والجمل الواقعة خبرا

او حالاً

١٦

او حالا او صفة لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة

ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع

يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف

وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع لان يسند اليه

فلا يفيد وان اراد وضع لان لا يسند اليه فمم ولو سلم

فانما يعرف من الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف

حيث قال بعد الرد السابق والاولى ان يقال ان الفعل

وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه

والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه يرد عليه

الرد السابق اعني منع الاستحالة لو لم يزد ونقص معنى

مصدره وهو محط الجواب ومحصوله ان الفعل موضوع

لاسناد مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه لا يكون

الا ذاتا فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن وضع اذ اللفظ

الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة

والاضافة اى كون الشيء مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية

المفيدة للتعريف او التخصيص المستدعيتين استقلالا في الملاحظة

واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص

انما لم يختص بالاسم اشارة الى دفع السؤال بتقدير وجوابه بالاسم اختصاصه لوجوده في الفعل ايضا

الجر ونحو يوم ينفع الصادقين الصحيح ان المضاف اليه الجملة

فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا هي انما من المعلوم

فصفة المضيف اذ المجهول فصفة المضاف فلا وجه

لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس

ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل

المعنوي ثم ان المصر قدم في دليل الحصر والاجمال

الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الانتقال

من الانتقال من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا

ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده ودون الفعل

لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده

والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه

وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما

للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع

فيما تركب منها فقال الكلام لا كلام الكلمة ما شيء او

الشيء الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة

او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد

السامع فائدة تامة وهي التي يصح السكوت عليها

بان

بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند او المسند اليه وبه ضح

غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين حال من الضمير

المجرور او فعل معه اي مع الاسم وانما الحصر فيهما لان الاسناد

يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما

والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة

لا يكون الا احدهما والتركيب الثنائي ستة ولا يوجدان معا

الا في هذين القسمين وههنا ابحاث غامضة كما في الكلمة

لا بد من بيانها وتمييز الحق منها ليصير الطالب على صراط

مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم ولا حول

ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة

والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع

لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه هل يفهم

من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق ولا

بعد عدم تنصيصهم على شيء في الحق انه شيء وان فهم

من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ

لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا

او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال

فان قيل قد يكون المسند من اسمين كزيد ابوه قائم ومن فعل معه كزيد قائم ابوه فلا يخرج تلك الاحوال شروط نحو التركيب ... الاسناد مشروطا بحال التركيب ... بدونه واسناد ما ذكر يوجد في حال الافراد ايضا كزيد قائم الاب والمضاف اليه خارج من المسند بل هو الا صدر الجملة قائم مقامه ... ومن هنا ظهر جواب اخر ... على التام لانه الكامل اذ لا ينشأ ذكر المفرد في الاحكام من الاستقلال والافادة وعدم الارتباط والاعراب ... لما كان عين المسند اليه فلم يحتج الى الرابط ... حال الافراد ... وتركيبه ... الجواب الثاني ... المفرد بحسب الجنس ... الجزء الافراد ... الجواب الثاني ...

في الاصل كما يقال هذه الجملة وقت كذا وكذا فدل انهم
اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل واما ذهب في الحال
مما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مرفوعها
فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه
الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة
التامة تمنع الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون
الجملة التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي له
محل من الاعراب والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلوها
اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية وبعضهم
ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية
فيها ايضا وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق لمجرد اعتراض الشرط
الخروج والانفراد لاستحق باعتراض الترديد بمثل اما ان يكون
العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام
جدا واما الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه
وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون
فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى اعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا
فلما استبان بهذه الاشياء الحق ان يجعل قسما برأسه

والثالث

١٨

والثالث في زيادة القيود في حد الكلام وبعضهم زادوا
مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا
غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على
الجمل المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم اشتمالها
على النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كما بينا ويلزمهم
ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة عن الكلامية حتى
كلام الله تعالى وفساده لا يخفى لذا قيل لكن الظاهر ان مرادهم
الافادة في الجملة اعني في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص
ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات والمحسوسات نحو النار
حارة وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث
النائم والاصوات لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط فيه
قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوعة
في لسان العرب وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل
التي في حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها لا تقصد لذاتها
بل لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد عرفت
ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر
على المتبادر فلا حاجة الى لذاته والرابع في تقسيم الاسناد

هو اما انشائى او اخبارى والانشاء كلام لا يكون لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفسه محدثا للنسبة
وهذا معنى ما يقال الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهى
فان معناهما اعنى طلب الفعل او الترك من الفاعل يحصلان
بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذى يكون لنسبته خارج
تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا
يتصوران فى الانشاء والاسناد الخبرى ثلثة لانه
اما ان يفيد ثبوت شيء لشيء نحو زيد قائم او سلبه
عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته او سلبه
عنده نحو ان خرجت فانت طالق او لست ان قعدت
بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصال او سلبه عنه
نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون
زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا وليس فى طرفى
الاخيرين اسناد وحكم بل فى المجموع ففى الثانى يحكم باتصال
الجزء الثانى للاول لزومه له او سلبه وفى الثالث
بانفصال احدهما عن الاخر ومنافاته له او سلبه والجزء
الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه ويسمى مقدما

والجزء

قوله زوجا وهو ما ينقسم الى المتساويين او فردا وهو ما لا ينقسم اليهما حاشيه

قوله بل فى المجموع هذا مسلك اهل الميزان وقد سلك كثير من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف او جملتهم كما هو راى العلامة التفتازانى ان الشرط قيد والحكم فى الجزاء فليس تركيبهما اى الاتصالى والانفصالى من جملتين ذكره الفاضل العصام حاشيه

والجزء الثانى كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق
موجبتيهما انما هو بتحقق اللزوم والمنافات
وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما على العكس
ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيهما
الحكم الحملى مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول
العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما
الاسناد الحملى كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت
ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الحرف قد يكون
جزءا منه مثلا الاية السابقة تشتمل على اكثر من عشر
كلمات بعضها حروف وكلها اركان حتى لو حذف بعضها
لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره المص اقل ما يمكن
ان يتركب منه ماله الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته
بل يقتضى ان يوجد دائما فى القسمين المذكورين لكونه
من اسمين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية
عن هذا الاقتضاء فالوجه ان يقول الكلام ماله الاسناد
واقله اسمان او فعل معه والخامس ان ماعدا المسند
والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات كذلك

يعنى ان مراده بيان اقل ما يمكن عبارته لا تفى بمراده حاشيه

قوله لكونه من اسمين حالا من الضمير المجرور والحال شرط فمعنى التعريف ما ثبت له الاسناد مشروطا بحال التركيب من اسمين او فعل معه حاشيه

هل يدخل فى حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المصنف والنحرير
حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
على الاخرى يقتضى الخروج وظاهر عبارة الكافية يشعر
الدخول و الحق فيه فانه كان معتبرا كالاستثناء يكون
ركنا من الكلام يتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا
فلا اذ لو تحقق الاسناد قبل المغير لزم التناقض فى
الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء
والعتق على جميع العبيد فى قوله جميع نسائى طالق الا زينب
وجميع عبيدى معتق الا زيدا واللازم باطل والملزوم
مثله فاعلم ذلك ينفعك فى مواضع شتى ومن هذين اى الرابع
الجنسين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكما فى حد الاسناد
لا يكفى للجمع لان طرفى المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير عنهما
بالمفرد كما بين فى المنطق فلا يكونان فى حكم الكلمة وكذا نحو
ما جاء فى القوم الا زيدا بل فائدته دخول نحو جسق مهمل
وديز مقلوب زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام
واقسامهما شرع فى بيان الاسم وقسمه اولا فقال
وهو اى الاسم معرب لو اختلف آخره راجع الى الاسم

علىما حققه الشريف وجلبتهم
على ما حققه التفتازاني

لا المعرب وهو من اعربته اى اوضحته واظهرته فالمعرب
محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب ومحل الشئ
محل لوصفه والمراد باخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ
اخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقى كدال زيد
والمجازى كتاء قائمة وياء بصرت وواو مسلمون
على المختار بخلاف التنوين ونونى التثنية والجمع
بالعامل فيخرج نحو اين هؤلاء وهذا ظاهر فى الاعراب
بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها واما فى الاعراب
بالحروف فمشكل لوجودها قبل العامل مثلا نحو مسلمون
ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت
تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول مسلمون
مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين مصلين
وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون
ومسلمين مترادفان فى اصل الوضع الا ان الواضع
شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثانى
عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا من
الاختلاف بل الاختلاف من الواضع فكان كهو وياء

وانت وایاك فكما ان الواضع شرط ان یستعمل هو وانت

عند ورود الرافع وایاه وایاك عند الناصب فكذلك

التثنیة والجمع قت هذا ظهر ما فی قول من قال فی تغییر

اختلاف الآخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان وهذین

واللذان والذین صیغ موضوعة لیس اختلافها من العامل

بل من الواضع فیكون مبنیة بخلاف التثنیة والجمع فیكونان

معربین وهذا عندی فی حل الاشكال ان حروف

الاعراب قبل العامل اما غیر دالة علی شیء او دالة علی

مجرد معنی الجمع والتثنیة وبعد العامل كلها دالة علی المعانی

الموجبة للاعراب فیتعدد الدلالة فی بعضها فیحدث

فی الحرف الآخر بسبب العامل صفة هی الدلالة كما یحدث

بسببه فی الاعراب بالحركة صفة هی الحركة الدالة علی المعانی

المقتضیة فالاعراب یحصل من العامل اما ذاتا وصفة

معا او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل لیس

باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حیث

هو اعراب لا یكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذین

معربان وان كان مفردهما وجمعهما مبنیین لان التثنیة

لما كان

لما كان لفظها قیاسیا مطردا عاما ارادوا ان یجعلوا

كلها علی وتیرة واحدة من الاعراب ویدل علی هذا اعراب

الجزء الاول من اثنی عشر مع بنائه من غیره واما نحو

هو وایاه فالاختلاف لیس فی الآخر فقط بل فی المادة

والصیغة ولا مجال لجعلهما اعرابا وان دلا علی المعانی

الموجبة لان الاعراب وصف فی الآخر وهما اصلان وهذا

هو سبب بناء المضمرات عندی اعنی انهم استغنوا

بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد

باختلاف الآخر اختلاف صفته فقط لكن تلك الصفة

قد یكون حركة وقد یكون دلالة والله اعلم بالصواب

ولو كان ذلك الاختلاف تقدیریا سمی تقدیرا وان اختلاف

المقدر فی الآخر اما بعدمه فی الحال ووجوده فی الاصل

وهو فی الاعراب التقدیری او بوجوده فی الحال لكن

لا فی الآخر فیقدر فیه كالاعلام المضافة فان الاختلاف

فیها موجودة فی الوسط وهو آخر المضاف فیقدر فی

آخر المضاف الیه اذ قد عرفت انهما كلمة واحدة علی المختار

ومحل الاعراب آخر الكلمة لكونها دالة علی المسمی

قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه لكن في آخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع
في نفسه وأقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان النفس اللفظ محل الاعراب لتوارد
المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب
مطلقا او مخصوصا ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا
ما دام ذلك المانع باقيا فبقي مجرد المحلية والاستحقاق له فسمي محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا او تقديرا نحو باذن الاعراب على صفته المتاخرة عنه ولا يلزم نحو جاءني
الضارب زيدا او رجال الازيد لان التقدير فيهما في نفس
الكلمة لا في الآخر فبذلك افترق التقديري والمحلي
فان قلت فيلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب
جميع المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ ما له الا
وفيهما ليس كذلك وان اردت به ما وقع في لفظ ما
نجا مع المحلي والا اي وان لم يختلف آخره بالعامل
فمبني اي فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه
موجب للاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار
ان الاعراب نفس الحركات والحروف للاختلاف لانه علامة
من حقها الظهور والادراك بالحس رفع ونصب وجر
ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والصدد في الاسم
سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما
وعندهما يضم الشفتان وترفعان والاصل في النصب
الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكأن الفم شيء
ساقط نصبته لفتحك اياه والاصل في الجر الكسرة
والياء وعندهما يجر الفك الاسفل لكانه يكسر

يسقط

يسقط ويهوى الى الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية
القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة
او مع التاء وتخصيص المجردة وهم اما وجه الاختصاص
فتقدم القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا تطلق
على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة
والقاب الاعراب من حيث الوصف اعني الدلالة ولهذا
لا تطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الضم وكسر الفك
مقدم على رفعهما ونصبه ووجه هذه التفرقة عند البصرية
والكوفية يستعملون احدهما مقام الآخر بلا فرق
تنبيه مراد المص الكافية بقدر ما امكن مع اشتمال
ما فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فانقصر
ان ظهر الاستغنا عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله
وهو حرف لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكا
بلا اخلال للمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر
فلا بد من التنبيه وكذا ما زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه
وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر وتعريف المبني ونقص
تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات انواعه

علة قوله زيادة الاول للاول والثاني للثاني
قوله تنبيه هذا من كلام الشارح وان
فهم من كلام البعض انه من كلام
المص لانا لم نجده فيما عندنا من
نسخ المتن ولم يوجد في شرح اخر
ايضا وكلام الشارح عار عن التنبيه
على كونه من كلام المص بل ينادي
سوقه باعلى صوته انه من كلامه
والغرض من بيان طرز المص
وبيان طرزه في بيان طرزه فافهم
حاشيه

والعامل ولفظ اختلاف وافراد العامل وجه نقصر الاول
ان المقصود الاصلي من تعريفه ان يعرف افراده فيجرى
عليه الاعراب وهذا لا يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات
حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك يقتضي تقديم المبني
كما فعله صاحب اللباب واما تعريف ابن الحاجب فلا يفيد هذا
الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق المركب والمراد جزء
المركب او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله
واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء
وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات
واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر وكل ذلك
لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه والا
بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب على اي قسم من اقسام
الاسم يطلق وكذا المبني وحواله تمام المعرفة على بحث المبنيات
ووجه الثاني حصولهما من مجموع قوله وانواعه الى قوله
فالمفرد الخ وقوله المرفوعات الفاعل الخ ووجه الثالث ان
معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية
اعمالها وشرائطها وتعريف ابن الحاجب موقوف

على المقوم

٢٦

على المقوم والمقتضي والاول انما يعرف بمعرفة جميع اقسام
الفعل والاسم والحرف العامل والثاني بمعرفة جميع اقسام
المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد
فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف بالعكس كما
ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة
جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل بمفهومهما
قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد حين الغرض به كالمثال
المذكور واما اذا لم يكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر
ووجه الاخير ان اختلاف الاخر بعامل خاصة شاملة
وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في نحو مع
والشاملة اولى مع انها اخص ولما بين انواع الاعراب
اراد ان يبين انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف
الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاصناف للاول
الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث
والا فلهما وبهذا يستغني عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب
اما بالحركة او بحرف اللين وكل اما بتمامها او بتمامه او ببعض
منها فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله فالمفرد

ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكون
مرتبته بعد مرتبة الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا
نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون الاية وقوله تعالى
فقال رب ان ابني من اهلي الاية والمراد بالمفرد ههنا
ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع
المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما
تغير بناء واحده المنصرفان قال في ايضاح المفصل
فسر المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث
والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق على المعرب
بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها
ملحقة بهما وفي حكمهما فلا يدخل في المفرد ففاسد
لان الالحاق انما يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل
وجه ككلا واثنين وعشرين واولي ولو اريد بالمفرد
ما سبق مع زيادة وما ليس في حكمهما ولو بوجه فهذا
مع كونه خارجا عن المعاني المتبادرة لم يقابل المضاف
والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم القرينة عليه
معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه في الحقيقة وفي

وفي بعض

وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما او داخلا فيما
يخالفه فيهما لمجرد المشاركة في كون الاعراب بالحرف
مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب بان القضية مهملة
او ان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال
احوالها فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصناف
الاعراب وذا لا يحصل الا باستغراق الافراد والاحوال والتي
مهملة لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم
في ذو ثم اعلم ان الاصل في الاعراب الحركة لخفتها وعدم الشركة
لئلا يختل النص فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل
البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فلما كان على هذين
الاصلين اعني المفرد والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى علة وبيان
وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما بالضمة اي ملابس
بالضمة مرفوعا وبالفتحة منصوبا والكسرة مجرورا نحو جاءني
زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال و
القسم الثاني اعني ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول
ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله والجمع المؤنث
السالم لما سبق في المكسر وهو ما زيد في اخره الف وتاء

لجمع مونثا واحده او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر معلومات

والتسمية بالمونث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة

رفعا والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاء في مسلمات الخ

وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله اعني المذكر السالم

على ما سيجيء والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الكسرة

واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجيء ملابس بالضمة

رفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما

اشابه الفعل على ما سيجيء منع منه ما لم يكن في الفعل

اعني التنوين والكسرة والجر يناسب النصب دون الرفع

في كونهما علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم

الثالث ما كان بتمام حروف اللين واشار اليه بقوله واسماء

الستة الاتية لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احتراز

عن المصغرة فانها بالحركة اقول هي داخلة في المفرد المنصرف

فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز نحو ابا

لدخوله في المكسر ولا عن نحو ابوين وابين لدخولهما في المثنى

والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظ بخلاف

المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها مع المكبرة فلا بد

من

من الاحتراز والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الى اخره لان المفردة

داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة خبر ثان او صفة

الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة

والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها بالحروف

لانها اسماء اواخرها ثابتة في حالة الاضافة سماعا بخلاف

نحو دم محذوفة نسيا في الحروف حال الافراد بخلاف

نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية

والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب

العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم

اذ يحتاج الى زيادة حرف لجرد الاعراب وقد صار العين

محلا للاعراب لحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا

لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا

مخصوصا من الكلمة والاعراب وصف فنافيا ولما لزم

التحريك في التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل

الحركة والا اي وان لم تكن مكبرة مضافة الى غير الياء

بان كانت مصغرة نحو اخيك او موحدة نحو اخ او مضافة

الى الياء نحو اخي فملابسة بالحركات لفظا في الاولين

ای غير المضاف مطلقا

فهذا يدل قوله حين الاعراب الذي منشاؤه المصادرة الحقول في حال الافراد حاشيه

فان لابيهما ما حذفا نسيا في كل حال صار غيا هما اضرب كلام الا ربعة الباقية

هذا في ذي فرضت حملا على اخواتها اذ لا يقطع عن الاضافة

اذ لم يوجد فيها حرف يمكن جعلها علامة فاذا اذا اريد جعل اعرابها بالحرف يحتاج الى زيادة لمجرد الاعراب فلم ينقلب الحال هنا بل بقي على حاله حاشيه

٢٥

وتقديرًا في الثالث المانع في الاخر وهو الكسرة لاجل الياء وهذا مذهب
البعض وعند البعض المضاف الى الياء مبني وهذا مستغنى
عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد
المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها هاهنا استطرادًا للايجاز
وفي الكافية ذكرت في آخر المجرورات فقال ومعها اى مع
ياء المتكلم يكون الاسماء الستة اى وفي الحم قريب زوج
المرأة فلا يضاف الا اليها وهن الهن الشيء الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة
منقوصات واوية لا يراد لامها عند الياء وفي اصله فوه و
بدليل افواه حذفت الهاء منسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا
في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها وادغامها
في الياء ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه اى فمي
وفتح فاء الفم مفردا ومضافا احترازا عن في فان الكسر فيه
متعين اكثر منهما اى من الضم والكسر المشهور مبين من الفتح
وذو لفيف مقرون بالواو من حذف اللام يضاف الى الجنس
لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر
اللغات الغير المشهورة فقال وجاء الحركات الثلث بدل الحروف

الثلثة

٢٦

الثلثة للاعراب لفظا بلا تشديد ولا ترك لام ولا زيادة
همزة لان الاصل في العطف التباين ويعلم حال الاتيات
بظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيها اى في الاسماء
الستة المكبرة المضافة الى غير الياء لدخول المقابلات
الثلث في قوله والاقباط كاسوى ذي لكن لا قرينة الا
الا ان يجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد
فتقول هذا ابك واخك وحمك وهنك وفمك الخ وجاء
القصر اى جعلها مقصورة كعصا نحو هذا ابا واباك واباى
واخا واخاك واخاى وحما وحماك الخ والتشديد اى تشديد
الاخر نحو هذا ابّ وابك وابي دفم وفمك الخ وجاء اخ
كدلو نحو هذا اخو واخوك واخوى الخ وجاء حم كدلو وخبء
يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات يعني
مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللغات مذكورة في الرضي
وغيره مع زيادة الا تشديد حم فلم اجده والقسم الرابع اعني
ما يكون ببعض حروف المد نوعان ما يكون المتروك فيه
الواو واشار اليه بقوله والمثنى سيجيء حده واثنان ولذا
اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير ملابسة بالالف

مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اى غير
الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصى بالحركات
التقديرية والنوع الثانى ما يكون المتروك فيه الالف
واشار اليه بقوله والمثنى والجمع المذكر السالم وهو ما لم
يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغير فى نحو سنين
وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية
والو جمع ذو من غير لفظه وباب عشرين يعنى نوع عشرين
مما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ ملابسة
بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة ووجه عدولهما
عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه فى الاسماء الستة
واما عن الثانى فالاحتراز عن اللبس فى الاحوال الثلثة
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالاسبق
الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه
ضمير التثنية فى نحو ضربا ويضربان واكرموا لكونه اخت
الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع
فى الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كانت هذه الحروف
دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب بمحض الحركة

فلزم

٢٧

فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن
حذرا من الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر
الى الاول لم يسقط مع اللام والوقف والى الثانى سقطت
بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها فى التثنية وفتحوها
فى الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول الحركة الاولى
بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واثنتين
لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى
المعنى فراعوا فى الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل
الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع
ان اللفظ ايضا اصل فى الاعراب والحاق باب عشرين
ايضا ظ لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم
التنوين للزوم الاضافة ولما ذكر فى تقسيم الاسم الاختلاف
التقديرى اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عداها
لفظى واما المحلى فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا
ما هو الحق فقال وعصا اى واعراب نحو عصا اى الاسم
المعرب الذى فى اخره الف مفردة وان حذف للتنوين
ونحو غلامى اى معرب بالحركة اضيف اى ياء المتكلم

ولو حذفت او قلبت ونحو علا ص قاض اى ما فى آخره
ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت التنوين فى كل حال سوى
حال نصبه وقد يسكن ياؤه فيه اى نصبه شعرا كما
اى مثل تحريكه جرا اى مجرورا للضرورة الشعرية متعلق
باحد الفعلين وتقييد الاخير يفهم من التشبيه ويجوز ان
يكون من التنازع كقوله ما ان رايت ولا ارى فى مدتى
كجوارى يلعبن فى الصحراء قيل تثبت التحريك فى الرفع ايضا
لقوله وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابى
الازند ونحو مسلمى اى كل مذكر سالم اضيف الى ياء
المتكلم رفعا اى مرفوعا والمحكى بناؤه نحو خمسة عشر علما
على الاشهر او اعرابه مفرد اكان نحو من زيدا فيمن قال
ضربت زيدا ونحو دعنى عن تمرتان او مركبا نحو ان زيد
وهل زيد عليمن ولو كان ذلك المحكى جملة نحو تابط شرا
علما فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما
قبل العلمية والمثنى كائنا مع ما اى لفظ اوله ساكن
يعنى يجى بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاء ذو مسلما
القوم وفى نصبه وجره تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها

والاسماء

والاسماء الستة المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم
معه اى مع ما اوله ساكن لابد من استثناء المنقوص
فانه يحذف فيه الواو بالضمة والياء بالكسرة لفتح ما قبلها
بسبب الاعلال فاعرابه لفظى فى الاحوال كلها نحو جاء فى
مصطفو القوم الخ مطلقا قيد للكل سوى ما خص اى
حال كونه غير مقيد بحال او زمان او اعرابا مطلقا
تقديرى خبر وعصا اعلم ان الاصل فى الاعراب هو اللفظى
لان من شان العلامة الظهور فان منع فان فى الاخر
فقط فتقديرى والا فمحلى وجموع ما ذكره المصنف ثمانية
نقص وزاد من عبارة الكافية ولم يحصر وخرج اشياء
وهذه اربعة يحتاج الى البيان اما الاول فالمانع فى المقصور
تعذر الحركة على الف وعند الحذف للساكنين مقدرا كالفوا
لا منتهى كيد وفى الثانى وجوب الكسر او السكون او الفتح قبل
العامل وبعده تعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين
مثلين او ضدين ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد
ورود العامل وان قال البعض كما امكن جعل الحروف
الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعلم التبدل

٢٨

باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه

الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك

وغلامه وفى حالتى المنقوص لزوم التسكين لاستثقال

الحركتين على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح وفى رفع

نحو مسلمى لزوم القلب والادغام واما النصب والجر

فلفظى بياء مدغم وفى الحكى لزوم اشتغال الآخر بالحكاية

فصار كالثانى وفى رفع المثنى لزوم حذف الالف للساكنين

لتعذر تحريكه وفى الاخيرين لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك

فى البعض ولاستثقال التحريك للزوم الثقيلين فى الاكثر

واما الثانى فلفظى فيما تعذر او استثقل واللفظى فيما عداه

وجعل الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فما سوى

غلامى مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتقرر فالكل

متعذر فانه لو تحرك الياء فى القاضى وعاد الواو فى مسلمى

والياء فى قاض مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد الواو

مع الحركة فى عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير فى

المنقوص ونحو مسلمى الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب

او قلبه وفى المقصور لا يوجب الاستثقال حذف الحركة

التى

29

التى هى الاعراب بل يوجب قلب محلها الفا فبعده يحتاج الى التقدير

للتعذر فالموجب التعذر ليس الا فاذ قد صح بان المتلو

يسكن اولا لثقل عركته ويسهل الانقلاب ثم يقلب

وكون التسكين بالعرض لا يفيد ويمكن ان يقال المراد ابن

الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك

الالف ملفوظة او مقدرة والحرك بحركة اخرى متعذر

وتحريك الساكن وقلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك

اللفظى للياء المقدرة فى قاض وان كان متعذر لكن لما

كانت كثيرة العودة كانت فى حكم الملفوظة فالحقها بها

وجعلها من المستثقل فان قلت تحريك الساكن مع سكونه

متعذر فكان كالمتحرك فاى فرق بين القاضى وغلامى وقلب

الياء واوا كقلب الالف واوا فاى فرق بين العصا ومسلمى

قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها

والالف لا قابل اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا

احداث نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث لمحله

ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات

بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو ليس من شرط الاعراب

المصرح ابن جنى قال فى مراة الارواح قال ابن جنى فى الثلثة الاخيرة يسكن حذف العلة للخفة ثم تقلب الفاء لاستيعاب الفتحة ولين عريكة الساكن انتهى هذا الجواب بالنظر الى الظاهر والتحقيق ان التسكين لا يتصور الا فى غير الاخير اذ الاعلال فى مثله مقدم على الاعراب وحركة البناء اما عقله فلان الاعلال لتصحيح المادة الثابتة وقت الوضع قبل الاستعمال والتركيب وهما عارضان بالتركيب للدلالة على المعانى الحاصلة به واجتماع الساكنين ونحوه واما نقله فلانهم اذا عدوا المقصود يقولون عصا ورحى لا عصو ورحى

بل لمناسبتها وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث ان اعراب
المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله
ولو تقديرا اذ لو وجد فيه المحلي وهو ادنى من التقديري
لقال ولو محلا فاذا انحصر التقديري في ثمانية كان ما عداها
لفظيا فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة
والتسكين والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاول
بان المحكي داخل فيما تعذر ولم يحصر في الاثنين واما الثاني
فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد ومسلما
وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبيرا كما في
قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارئكم
بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة
آخره لحركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء
على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن
البصري ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف
ومنه الجر الجواري ايضا وقد صرح الدماميني في شرح
مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية بل للمناسبة
والاعراب مقدر انتهى فيكون تسمية بالجر للمشاكلة

واما عبارة الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف ومع تكلف كلها
ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما
اخر لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان الاعدام
تعرف بالملكات نعم لو فسر بما لا يدخله الكسر والتنوين
لانعكس الامر لكنه دوري اذ الغرض من التعريف معرفة
المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتدا بها
في مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال
وقد يتبين التعريف هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف المعرب
وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطا اذ به ينضبط المنصرف
ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان
القلة في الافراد والتعريف للمفهوم وبالجواب ان المقصود
الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها لا على المفهوم
وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الاقل والتعريف
وسيلة ومقصر بالعرض غير المنصرف سمي به لانه اقبل
على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف او لانه لم يكن
صرفا في الاسمية بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف

فانه اسم صرف ولذا سمي امكن ما اي شيء او الشيء
الذي وجد فيه ذلك الشيء الجمع ترك التعريف
وعد الاسباب والامثلة استغناء بالتفصيل الآتي مع
اذ ذكر العلة التقريبية في التعريف محل له وقدم ما
قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل تمام
تعريفه وحكم الشيء يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا
قدم فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه
والمناسب الجمع كما فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدري
لا اسم اللفظ ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لا في الحال
لحضاجر علم لجنس الضبع منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان لم يكن
جمعا لا في الحال ولا في الاصل لكن قدر وفرض حفظا لقاعدتهم
كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة
فقدر انه جمع سروالة حفظا للقاعدتين اختصاص هذا
الجمع الوزن وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير العدل
في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير وحذرا
من زيادة العلل وان اجيب عنه بجعله جمعا حكميا

وجعل

وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد
بلزوم اتحاد الشرط والمشروط ح وان كان مردودا
بان الشرط لغير الحكمي اذ هو مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم
ان يكون ما هو شرط لشيء شرطا لما هو في حكمه كتحريك
لتحريك العضو والهوى للفظ دون المستكن وبان
المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه
اي الجمع في منع الصرف نوع وزن حضاجر وسراويل
او وزن نوعهما اذ الشخصي مختص بهما وما او جز
وما املح كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط والمراد الوزن
التصغيري لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد ومصابيح
وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليدخل نحو دواب وجوار
على الصحيح وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع
التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي
منتهى الجموع فتقوى الجمعية بغيرها حال من الوزن
لان المعنى ويمنع وزن حضاجر او صفة له اذ لا تعين شخصيا
كما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى تقدير كون المعهود
كائن وغير بمعنى لا كقولهم جئت بغير مال والا يلزم اشتراط

اتصال بشيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء
بطريق الموافقة اذ الاتصال بشيء يغاير شيئاً لا ينافي
الاتصال به والمراد بالهاء الحرف الدال على التأنيث غير الالف
بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا
المعنى عندهم على العرف الخاص كما ان القرينة لا اضح وقدمي
دار فلان العرف العام لا تأوه على المجاز بالاول ولا حقيقة
مراد بها الموقوفة لعدم شمولها الحالتين فيخرج نحو فوان
ويدخل نحو فرازنة وملائكة وجه الاشتراط كونه
يلحق الهاء على زنة المفردات كراهية فيتضعف ولما
كان مذهب البعض كون تاء التأنيث كلمة برأسها مطلقا
على ما بينا لم تغير الوزن المشروط عنده فاحتيج
ولكن ورد نحو مدائني فانه منصرف مع وجود الشرط
فاضطرب الشراح في التفصي فقيل هو مفرد محض ليس
بجمع لا في الحال ولا في الاصل وانما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الياء به خرج
عن الصيغة المعتبرة ومبناها على جعل الياء جزء و
والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك قيد بغير هاء

لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة خارجة عن الوزن
المعتبر وقيل المراد بالهاء الحرف الاخير الفارق بين الواحد
والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومي وحاصله نرجع
الى عموم المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة
وعدم كون تاء نحو فرازنة وياء مدائني للفرق فلم لا
يراد بالهاء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع للفرق ولهذا
لا يفهم من الهاء اصلا ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان
فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخله
ياء النسبة فاذا صار علماً زال جمعيته كحضاجر ومدائن
وجاز دخول ياء النسبة فلا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد
صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله ان ضمير بشرط
للجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو
عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وفيه ان
الاعتراض بمدائن في مدائني وهو جمع في الاصل بجميع
حروفه الا ان يجعل الياء جزءاً وقد علمت حاله فظهر
لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء
في امثالها جزءاً وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج

لعدم شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى عندهم بل المشهور التعبير بالتاء او الياء عنده ارادة هذا المعنى حاشية

الى ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة
نحو كرسى وبختى فلا نزاع فى جزئيتها فلذا منع جمعاهما
الوجود الوزن وقيل صرف اى سراويل ادعاء للقريب قيل
وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن والتحضر
اما لجعله عجميا او جعل النادر كالمعدوم ومثل جوار
كل حال سوى نصبه كقاض اختلفوا فى مثل جوار فى الرفع
والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرج عن الوزن فصار
كسلام وقيل لا لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف
مثل فى كونه حكما لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح
والتنوين عوض عن الياء والممنوع ما للتمكن وحذف
الياء لتقدم الاعلال الذى لتصحيح الصيغة على منع الصرف
الذى لتصحيح احوالها والغالب الاصلى فى الاسماء هو الصرف
ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجد مستحقة
بمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واتى آخر للعوض
عن الياء او جعل هذا التنوين الذى للصرف فى الاصل عوضا
عنه بعد الحذف وقيل كلام المص محمول على هذا فالغرض
من التشبيه اثبات الياء لينتج عدم صرفه لا لبيان اعلاله

لانه

لانه تقدم تزييد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا
لا الصرف ولا كون الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول
بعضهم بحسب الصورة يعنى حذف الياء وثبوت التنوين
بهذا والمتبادر من الاستثناء المذهب الاول وقيل لفظ
جوارى اى جعل جره كنصبه بتقديم منع الصرف على الاعلال
كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه
لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته
للاعتها للهجو او الفا التانيث معطوف على الجمع بتقدير
مضاف اى احدى الفى التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة
نحو حمراء وقيل انما قامتا مقام العلتين للزومها للكلمة
وضعا مثلا لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان
لزمت بعارض كالعلمية اقول ان اراد عموم السلب
فى التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد
سلب العموم قلنا الالفان نحو ذكرى وضراء وان اراد بمجى
التاء للفرق مطردا فى بعض الصفات فكذا المقصورة فى افعل
التفضيل والممدودة فى افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم
تغيير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان يدعو

> و لو كان عبد الله مولى هجوته
> ولكن عبد الله مولى مواليا

مع عدم تغيير ينضم اليه قلب التاء فى الوقف هاء وهى حرف
خفى كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة
الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من
التامة لمنع الصرف شرع فى الناقصة فقال او اثنان من
العلمية قدمها لشرطيتها فى الاكثر وعدم اشتراطها
ولما كان ماعدا العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية
نفس السبب لا شرطا للمعرفة التى هى السبب كما فعل ابن الحاجب
ايجازا وقصرا للمسافة ونظر ابن الحاجب ظهور الفرعية
بتكرر فى المعرفة اكثر منه فى العلمية والعدل من
عن الطريق الى ظل مثلا مال والعدول من الحذف
وهو فى اصطلاح النحاة خروجه اى المعدول المدلول
بالعدل باعتبار مادته الاصلية ولم نرجع اى الاسم
لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر ونحو امس
على راى الا ان يراد بالضمير الثانى الذات دون الوصف
عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها
للعهد والاصلية هى المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة
اعم من الافرادية والتركيبية ليشمل ما سبق

لكن

لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او
اوصيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان عمل
الاول فى الثانى يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف
باللام وخرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصل
او قلب لانه نقص وهدم لا خروج وصيغة المشتقات
والمصغرات ونحوهما اصلية لها ماخوذة من صيغ اصلية
للمشتق منه والمكبر ونحوهما فلا نقص والمراد بالاصلية
ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة لكما لها الا
فلا تشمل اصول المغيرات القياسية واما الفرق بين
اخر عند من جعله معدولا عن الاخر حيث منع وبين
امس فى اللغة الفصحى اعنى البناء على الكسر حيث لم يمنع
عن الصرف مع تحقق العدل فيهما فحذف معنى اللام كلفظه
فى الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله جزءا من
المعنى فى الثانى ولذا صار معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير
منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية اذ تعريف اللام
غير معتبر فى منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبنى
على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء وبكرة

معينات منصرفا لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى تقدير
العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا
معناها لجواز اظهارها والمتضمنة لا يظهر واما نحو متى
وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن معنى
حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ
فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من غيره
فلذا لم يبن وبقي غير القياسية من الجموع الشاذة وغيرها
مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد ولا حاجة لنا الى اخراجها
الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها منصرفات ولم
يعد الا ترى ان الرضى جعل الغايات وضحى وعشية
ومساء وبكرا معينات معدولات لكن بنى الاول
لموجبه وانصرف البواقي لعدم انضمام سبب اخر
وهذا لان التعريف لمطلق العدل فكان كالوصف
فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافهما وانما لم يبينوا
العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا
سقط تكلف بعضهم بان العدل كله تقديري
والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك

٢٥

فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا مع كونه خرقا لاجماع
النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا منقوض
بنحو اخر وجمع فان اصلهما مقدر لم يستعمل قط ونحو
عمر فان اصله اعني عامر محقق بلا شك فعلى زعمه يجب
ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شيء اخر فعدله
تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل لا الاصل
اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق دليل اصالته و
بتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعه في هذه
الورطة عدم ذكرهم العدل في المغيرات الشاذة وقد عرفت
وجهه جمع جمع حمراء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما والجمع
شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء
شاذ والسبب الاخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان
ذلك الخروج تقديرا كعمر فان خروجه من عامر لم يدل
عليه دليل لكنه قدر حفظا لقاعدتهم من عدم المنع
بعلتين او ما في حكمهما ولا يثنى ولا يجمع اي عمر بالاستقراء
لجاء عمر كلاهما او كلهم والوصف وهو كون الاسم

احترازعن الذات المجردة

دالًّا على ذات مبهمة باعتبار معنى معيّن هو المقصر الاصلي

اي الثابت في الوضع احترازعن العارض بحسب الاستعمال

كاربع في مررت بنسوة اربع وعن المتوهم كافعى للحية

اذ الاصالة لا يثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصلي

ما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح بعدم

مزدها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم

منع نحو خاتم اذا سمي به وهذا تخصيص الاصلي

ولو لم يذكر لمفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف

تقتضي الابهام والعلمية المتعين بحسب وضعها ويقبح اعتبار

المتضادتين في حكم واحد اعني منع الصرف والتأنيث

اي بالتاء بقرينة سبق الفيته لفظيا او معنويا وشرط

اي شرط التأنيث بالتاء بكلا قسميه في منع الصرف العلمية

ليصير لازما لان الاعلام محفوظة عن التغيير بقدر الامكان

ولان العلمية وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى

بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى كضاربة فيلزم

وهذا الشرط كاف في وجوب تأثير اللفظي لقوته بظهوره

العلامة وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال

١٥٩

٢٦

اي المؤنث المعنوي علمه

وذا اي التأنيث المعنوي لان ذا للاشارة القريب يؤثر

في منع الصرف وجوبا اي تأثيره وجوب او تأثيرا او اثرا

واجبا او وجوب منع صرف لو كان ذلك المعنوي

متحرك الوسط او عجمة او اعجميا او زائدا حروفه على الثلثة

الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا

يقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها

ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم

ظهورها في عقيرب مع وجوبه في نحو قديرة وتحرك

الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزى

مع جواز جلوى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن

الوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث ولضعف

هذين لا يؤثران الا فيما في مسماه تأنيث بخلاف الرابع

واما حديث مقاومة الخفة فلا طائل له اما اولا فلان

تأثير العلل للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم

الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور

فيها الثقل بل حصول الخفة في الا خيرظ واما ثالثا

فلان الضاف نحو قدم وماه وجور اعلام المذكور

اي الاشتراط احد امور الثلثة المذكورة وانما [illegible]

يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته
اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين والمسمى به اي المذكر
الذي سمي بالمعنوي لو كان تانيثه اي ذلك المعنوي
اصليا بان لم يحتج الى تاويل غير لازم والا فمنصرف بكل
حال ككل مكتسب بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا
يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على الكافية
ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي به مذكر
شرط اي شرط تانيث اسمه في منع الصرف او على الاستخدام
ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي لخلوه عن اشعار
ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم
يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية
ضعف التانيث ح فلا يقوية الا القائم مقامه
بالذات ولما بين حال تسمية المذكر بالمونث المعنوي
كان مظنة خلجان الخاطر بمعرفة حال العكس فقال
زائدا على الكافية ولو سميت مراة مقابل بقوله
والمسمى به والخطاب غير مناسب له ومحتاج
الى تقدير ولو قال ههنا والمسماة او فيما سبق

قوله على الاستخدام على ان يرجع الضمير الى المسمى مرادا بالموصول المعنوي [illegible] الا اريد بالمرجع المذكر يحتاج الى تقدير مضاف واحد فكان بنافيه قوله ولا يجوز ان يراد به [illegible]

او تقدير منصور [illegible]

ولو سمي

٢٧

ولو سمي به لكان احسن بمذكر مثل جعفر وحسن وزيد
منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة
او منعا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثي الساكن الاوسط
اتفاقا ومنعه مذهب المحققين كسيبويه وخليل ووجه
دفع اللبس فقوي اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب
المنع بخلاف نحو هند فهي باقية على الضعف اذ لا مقوي
لفظيا ولا معنويا والعجمة وهي كون الكلمة غير عربية
في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اي كون محلها
علما في اول استعمالها اي استعمال محلها او على الاستخدام
سواء كان علما في العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس كقالون
فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع
فظهر الخلل في عبارة الكافية وما وجه به من التعميم الحقيقي
والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز
والاقرب ان يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء العجمة
بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف
والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كالكلمة العربية
فيضعف العجمة فلا يؤثر فهذه العلة بعينها موجودة

اي وجه اختيار وجوب المنع مع ضعف التانيث حاشيه

وهو حرف الرابع وحركة الاوسط ولا معنويا وهو العجمة ودفع اللبس حاشيه

بان يرجع الضمير الى العجمة مرادا بها الاسم لا المصدر كما في الاول حاشيه

حيث قال شرطها ان يكون علمية في العجمية لعدم شمولها نحو قالون حاشيه

في قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة هذا ولكن الشرط
فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء لا يخفى
والزيادة حروف محلها على ثلثة احرف او تحرك الاوسط
نحو سقر وشتر فنوح منصرف واعلم ان ههنا ثلثة
مذاهب جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها
في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا
للزمخشري وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقي وله
علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا
لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث في نحو هند اعتبار
العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للاستقلال
بالسببية وانه لم يسمع قط منع صرف في نحو نوح بخلاف
هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة
اصلا بخلاف التأنيث لان اعتباره في التأنيث بقيامه
مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التاء
في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد
مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر
كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان

الخفيفة

٢٨

الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة مقبولة
ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا للثقل في
لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جحمرش بخلاف الرباعي وهذا
مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث اعتباره
بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر
الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل
وهو هيئة توجد في الفعل قدمه على التركيب لبساطته
ومناسبته للعجمة من حيث انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا
يجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء بين هذا الحكم
ههنا لا يجاز ليقبل الذهن ما سيجيء من قوله ولو
نكر ما فيه آه من غير تردد واختلاج شبهة ولكان من احكام
وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من احكام
العدل يعرف من هذا الحكم ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم
اولى وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به
اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا
عن الفعل او العجم نحو ضرب مجهولا او مشدد العين وبقم

اويكون في اوّله اي في اوّل موزونه زيادة اي وصف
هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوّله زائد كزائد
الفعل وفي اوّل وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين
مجازًا بالحلول والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص
باوّل الفعل يعني حروف اتين غير حال من الزيادة قابل
للتاء في آخره وانّما اسند عدم القبول للزيادة لكونها
سيالة في البعض الا ترى ان زيادة الهمزة للتفضيل
او الصفة بسبب الاستيناف صيغة للمؤنث بخلاف نحو قائم
وحسن ووجه اشتراط تأكد المشابهة والاختصاص
بالفعل باعتبار متعلق بقابل او غير اي يمتنع عن قبول
التاء باعتبار السبب الآخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار
غير السبب لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان
السبب الآخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال
للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار الاسمية ليست
من التبية في شيء بخلاف يعمل وارمل فانّما يقبلان
التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة
والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من التبية

وهذه

٢٩

وهذه زيادة على الكافية لابد منها كما رأيت والتركيب قيل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية
فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ولا بد في تأثيره في منع
الصرف من اشتمال اسمين في الاصل لانه نحو النجم وبصرى
علمين منصرفان ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير
محكيا فلا يظهر منع الصرف وقد اصاب في زيادة هذه
على الكافية والعلمية في الحال لتحقق الافراد لان منع الصرف
حال الكلمة وهذا التعليل اولى من قولهم ليأمن من الزوال
فيحصل له قوة واما قوله بعضهم او لتحقق السبب الثاني ففاسد
للاشتراك وعدم التعيين وعدم الاضافة في الاصل لان
الضدين لا يكونان اثرين لعين مختار فان النار لا يؤثر
الا حرارة والماء الا برودة والمؤثر في منع نحو شهر رمضان
وابي هريرة ليس التركيب لتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد
نحو تأبط شرا وزيد قائم علمين لان الجملة محكية على
حالها فلا يظهر فيها منع الصرف قيل لابد من ان يقول
وعدم كون الثاني صوتا نحو سيبويه فانه مبني لا متضمنا
لحروف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء

دون منع الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضارب زيدا او حيوان
ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانها مبنيان وبا نه غير
المنصرف من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان على البناء
والا صح ان الجملة وان عدت من مبنى الاصل اذا صارت
علما كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض اعنى خمسة
عشر وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب واما
بانه اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور
حال ما قبل العلمية ولو قال المص والتركيب وشرطه
العلمية وعدم النسبة لكان اخصر واشمل وامنع
واراد بها بعد كونها خلاف اصطلاحهم تقتضى استدرا
المقيدين والالف والنون المزيدتين في الآخر وهو
توحيد الضمير باعتبار كونها سببا واحدا لو كان
فى صفة وقد مر تفسيرها فشرطه فى منع الصرف
عدم فعلانة فى مؤنثه لتحقق مشابهته لالفى التانيث
وقيل وجود فعلى والاول اولى لان المشابهة بعدم
قبول التاء لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها لاستلز
اللازم ههنا اعم والا اى وان لم تكن فى صفة

فشرطه العلمية ليتمنع بها عن التاء ولو احتملت النون
الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من الحسن منصرف
لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان وهذه
فائدة زائدة على الكافية والالف الالحاق المفردة
ينبغى ان يراد بالالحاق المعنى اللغوى ليتناول الف قبعثرى
فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الفه ليس للالحاق
الاصطلاحى اذ لا سداسى فى الاصول حتى يلحق به
وشرطه فى منع الصرف العلمية ليتمنع عن التاء فيتحقق مشابهته
لالف التانيث المقصورة نحو ارطى فانه الفه ليست للتانيث
لمجئ ارطاة واحترز بالمفرد عن الممدودة فانها لا تلحق
بالف التانيث الممدودة الف فى الاصل بخلاف الملحق
فلا يتاكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه زيادة
على الكافية لا بد منها ولو نكر ما اى غير منصرف فيه علمية
مؤثرة فى منع الصرف احترازا عن الجمع والفى التانيث
فان العلمية غير مؤثرة فيها لا استقلالها بالتاثير
ففى الاحوال الثلث ممتنعة صرف لما تبين انها شرط
فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى

اي المذكورة في الحاشية وهو العدل او وزن الفعل

بلا سبب او على سبب واحد الاّ نحو احمر يريد ماكان
الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر
فانّ سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع
عن الاعتبار اعني العلمية لما مرّ ومعنى الاعتبار جعلها
كالثابت لا انها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها
زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل في الزائل ان
لا يعتبر وحجة سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة
في اسود وارقم وادهم بالاتفاق ورُدّ بالفرق بانّ
الوصفية لم تزل بالكلية فيها لاعتبار مفهومات بها
بل زال الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فما
فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من
اذا سمي بهما ثم نكّر فينصرفان بالاتفاق لعدم ظهور
الوصفية الاصلية فيهما ومع من غير منصرف بالاتفاق
لغاية ظهور الوصف وينصرف باب احاد يعني ما فيه
العدل التحقيقي فيتناول جُمع واُخر ونحوهما علمًا لمذكر اذ
لو جعل علما لمؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المص
مذهب اكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف

او السبب التحقيقي

فيزول

فيزول بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل
الاصلي مع العلمية ولو نكّر باب احاد منع على مقتضى السماع
مطلقا وعلى مقتضى قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية
الاصلية بعد زوال المانع والعدل تابع لها في الاعتبار
وقياس مذهب الاخفش الصرف كما في احمر واما العدل
التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكّر ما فيه علمية للخصيصة
يحصل بان يراد به واحد مما سمي به البادزان للاسم والمسكن
في سمي للمسمى عن ما في حماياه ووقع اشتراك لفظي بتعدد الوضع
كقولك رب عمر لقيته او الصفة المشهورة عطف على واحد
كقولك لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق وتنكير العلم
الجنسي كاسامة بها اي بالصفة المشهورة فقط اذ لا
يتصور فيه وقوع الاشتراك وفيه تأمل وقيل المنع من الصرف
بالعلمية وحدها للضرورة المشهورة كما هو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عنها والانصراف هو الاصل
والتصغير يخل بوزن مختص بنائب الفاعل فلا منع في
مختصر والضمير البارز للوزن اي يخل بوزن وقع الاختصاص

ولانه يجوز في العلم لا في الوصف فلا يتصور نقله [illegible]
بخلاف التحقيقي وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية صح

وجه التأمل انه لا فرق بين العلمين في اللفظ لكن لما كان الجنس واحد اعتبار بالا يمكن التعدد درويش

فينصرف نحو ضُرُيْب تصغير ضُرَب علماً على صيغة المجهول ولا
ينصرف نحو اُحَيمِد و يُشَيكِر لان الاعتبار الوزنية في هذا
القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي ذلك بالاصل
المنهدم بالتصغير و العدل و الجمع اذ التصغير وضع مستأنف
مخالف للكبر لا عدل و لا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع
حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصورة على حالها والنسبة
تخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا اذا كانت
كانت النسبة في مفرده نحو كراسي جمع كرسي فان النسبة
ح لا تخل و حكمه اي علم غير المنصرف ان لا يدخله تنوين
التمكن و لا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق و الافادة وكل علة
فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر
الا للتناسب كقوله سلاسلا واغلالا على قراءة نافع
والكسائي او الزحاف وهو تغيير في اجزاء البحور يخل
بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا قيد للقسمين
اي يجوز انهما جوازا او الضرورة الشعرية بانه يخل بالوزن
لو منع كقوله اعد ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر ههنا

مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة يدل على ان منع الكسر
بشفاعة التنوين لا بالاصالة وجوبا اي توجبهما
وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حال الجر ملابسا باللام
المعرف او الاضافة اي كونه مضافا فانهما من اظهر
خصايص الاسم فيضعف مشابهة الفعل فيرجع الى الاصل
ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها
اراد ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لماذا علايم فقال
المرفوعات اي الاسماء المرفوعات على انه جمع مرفوع لا
المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجياد الصافنات
والايام الخاليات او مرفوعة بتأويل الكلمات ولم نقدرها
لشمولها المضارع ولم يذكر واللام للاستغراق ولانه في
قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تقدير المعربات
فيلزم كون القسم اعم من المقسم وتخصيص الاسماء
لفظا او مع الحدود وكلها بعيد وايضا تخصيص انواع
الاعراب بالمعرب يستدعي ان لا يكون المبني مرفوعا ولا
منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهذا خلاف
الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو ما

اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه
فان لم يمنع من ظهوره بشئ فلفظي وان منع حالي اخرى
فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين
والانواع للعام ولذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح
ما اشتمل على الخاص فظهر ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات
وبيان المحلي ايضا ثم المرفوعات اما موقوفة لعدم العامل
او خبر محذوف او مبتدا خبره محذوف او مجموع قوله
الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله آه مثل هذا حلو حامض
فيكون ما اي مرفوع خبر محذوف والجمل معترضة اسند اليه
المعروف الاصطلاحي فيخص الفعل وان عمم ما في حكمه
مع كونه خلاف المتبادر المخل للحد يلزم جمع الحقيقة والمجاز
ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي واجيب
كما في حد الكلام فلا جمع ولو عمم المعروف وان اريد معنى
مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عبارة عن المرفوع ابزينة التقسيم
لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء
اعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحد

الصحيح

٤٢

الصحيح ما اسند اليه المعروف او شبهه نسبة وصفية ولا
حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة
لا الفعل وما قيل ان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه
في الحقيقة ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لان اللفظ
الذي الكلام فيه الا ترى ان رجلا في الحقيقة لا قولك
رايت رجلا ضربك اسند اليه الضرب المعنى مع كونه
منصوبا واما المبتدا المقدم خبره فالمسند اما جامد
او مركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لاخراج
ضائع والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج
التوابع فانهما يعمان الاخباري والانشائي والايجابي
والسلبي وحقه اي اصل الفاعل والاولى له ان يليه
اي ياتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة
احتياجه اليه حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان
اللام في نحو ضربت وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا
يمنع وجوب الولي وامتناعه بعارض والاصل في هذا
اظهر والحق يستعمل في الواجب غالبا فالعدول عنه
فصح الاضمار اي اتيان ضمير الفاعل الفاء للتعقيب والتوزيع

قبله اى قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان
مؤخرا لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى واذ
ابتلى ابراهيم ربه ولمنع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل
على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتداء وهذا لا يفيد الوجوب
لجواز اقائم زيد ولعدم تثنيته فى المثنى والمجموع وعدم
تقدمه ما دليل على ان المفرد المقدم ليس بفاعل ولا يتعدد
لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين
فيه نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا
يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون ولا
يحذف فى الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم
عدم التلفظ حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار وينبغى
ان يزيد بلا نائب وكو حركة فى المنفيات اما مرفوع معطوف
على الاسمية لكونها احكاما مثلها او على الفعلية اذ الواحد
يقتضى التاخير على ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ التعدد
ممتنع والمؤخر مفصول والوجود لكن هذا لا يفيد اللزوم
المطر بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل فلا يجوز
او منصوبة على يليه وفيه ما فى الثانية لكن يمكن دفع

اى خرهذا العطف على الثانية
من عدم افادة اللزوم المطر
بل افادة عدم كلمه

الاعراب

الاعراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما هو مذهب
المص او اشتراك الحق معنى بين الخاصين وعلم القرينة
لفظية كالاعراب والتاء فى نحو ضربت موسى سلمى او معنوية
نحو اكل الكمثرى عيسى واتصاله اى كون الفاعل ضميرا متصلا
بارزا او مستكنا انا احترز عن المنفصل مظهرا او مضمرا كما ضرب الا انا
ووقوع مفعوله اى الفعل والفاعل بعد الا او بعد معناها
وهو انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب
زيد فمعنى الا قبل الفاعل ومع شىء آخر فقبله نحو انما ضرب
زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد من هذه الاربعة
تقديمه اى الفاعل على المفعول لدفع اللبس وامتناع فصل
الجزء وانقلاب المعنى هذا ولا بد فى الثانى من شرط تاخر
المفعول على الفعل وفى الثالث من توسط الا بينهما اذ تقدم
المفعول مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب الا زيدا عمرو
لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واتصال
المفعول اى كونه ضميرا متصلا بدونه اى اتصال الفاعل
احتراز عن نحو ضربتك وضربه اى اتصال ضمير المفعول به
اى بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه اى الفاعل او فع

انما ضرب عمرا زيد جاتى

بعد الا او بعد معناها يوجب تاخيره اى الفاعل عن المفعول
لتنافى الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد فى الثالث ههنا
ايضا مما سبق وجاز حذف عامله اى الفاعل وحذف
مجموعهما اى الفاعل وعامله لو وجدت قرينة مقيدة لهما
نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب
حذف عامل الفاعل لجاء محذوفا لا مبتدا لان حرف
الشرط لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير
ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر
للفظ المفسر كالمثال المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون
الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم ونحو جاء رجل اى زيد واختير بحث التنازع
عن مفعول ما لم يسم فاعله لابن الحاجب كراهة الفصل
بين الشيء ونائبه بما لا يخصه والتعبير بنائب الفاعل
اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما فى اعطى زيد درهما
اصلا بخلاف مجسب المعنى الاضافى اللغوى مفعول
فى الاصل نسب اليه نسبة وصفية اولية بمجهول اصطلاحي

احترازا عن التوابع

او شبهه

او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول
الثانى من باب علمت يعنى ما كان الثانى منه عين الاول
ذاتا والثانى والثالث لو وجد التباس من باب اعلمت
يعنى ما يتعدى الى ثلث مفاعيل هذا عند المتأخرين
والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا
ومسندا اليه معا اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبنى ضرب
زيد وهذا بعد كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما
بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قال المتأخرون
من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم
اخوك زيدا او علم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم منطلق عمرا
واعلم الكتاب زيد مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر
فى الاصل والعقل ان المستعار هو الكتاب وفى العبارة
ركاكة والتباس فلو قال ولا ينوب لو التباس الثانى
والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع
الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بزائد لئلا يكون
ذكره عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقها
فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب

اى الزمان والمكان

بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد وفيه

منسوب الى مصدره المعهود جواب عن مقدرات

سيبويه جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل

في نحو قعد وقيم وهو مجرد عن الزائد وتقريره

اجازة المصدر المعهود مثل ان يقال المتوقع القعود

او القيام اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ

فيكون فكيف اذا لم يلفظ كذا ذكره ابن حروف

ولا يقع ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول

فللزوم زوال مشعر العلية وهذا يحتاج الى الجواب

في الظرف واما الذي مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول له

عند الاكثرين بل مفعول به غير صريح كذا ذكره الرضي واما الثاني

فلان في واو مشابهة العطف على شيء فيلزم شبهة وجود

المعطوف مع حذف المعطوف عليه ولو حذفت

لم يعرف انه مفعول معه وما قيل ان الواو دليل الانفصال

والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه

معها منقوض بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب

اعطيت يعني ما يكون الثاني منه غير الاول ذاتا اولى

بان

٢٦

بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس

لان في الاول معنى الفاعلية وهو الاخذية مثلا فناسب

لنيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو المأخوذية

مثلا فلم يناسب نحو اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم

زيدا ويجب وقوع الاول للنيابة بالتبس دفعا له

نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر اسيرا او جيرا او

ولا يجوز بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره

من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان

تعقل المتعدي يتوقف عليهما بخلاف ساير المفاعيل وان

اعترض بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا

اي وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل الخالية عن

موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو

اقتضيا اي العاملان لسبق التضمن او الفعلان

والتخصيص للاصالة في العمل ويعلم حال غيرهما بالمقايسة

كما الاكثر واستثناء المصدريين لعدم صحة تطبيق

التنازع على المذهبين لامتناع الاضمار سهو اذ نفي

الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق

فيكون كالمنقول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدًا
او اكثر اسما صريحًا او غيره مظهرًا او مضمرًا او منفصلا
ومعنى الاقتضاء والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه
مع صحة وقوعه في ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل
فلا يتصور في المتصل الا المجرور واما في المقدم والمتوسط
فقيل لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح عصام
بان الثاني قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن فيهما اخذه
الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع
تقدم استحقاق الاول على وجود الثاني لا على استحقاقه والكل
فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاقه على
استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق
على الملفوظ فممنوع او على المنوي فعلى الوجود ايضا والحل
ان التنازع انما هو في النية والقلب كما صرح به والالفاظ
انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قال الشريف ان اعمال
كل واحد ههنا جائز لكن المختار عند الفريقين اعمال الاول
بخلاف المؤخر ولعل وجه اتفاق اولوية تقدم العامل
ومرجوحية تأخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما

جواب

جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا قيدهما
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف
ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني ان اتحد جهة
اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق الكسائي ههنا
صرح به شراح اللباب ولب الالباب فلا وجه لقول من قال
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا
فسد المعنى والحرف لا يصح اضماره هذا في المرفوع واما
في المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك او زيدا فالحذف
الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالان او تمييزان
او مصدران على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف بل يجب
ذكر المعمولين كما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لتغاير
صيغتي المرفوع والمنصوب في المضمر فلا يدل احدهما على الآخر
بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما شتمني الا زيد ولو قال
فلو بعد الا يحذف من الاول الا في المضمر المختلف اعرابا
لكان احضر واشمل لنحو ما قمت ولا قعدت الا بك
ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اي غير ما ذكر من الواقع بمنفصلا

بدالابق المنفصل بلا الا سهملا نحو اقائم ام قاعدانت
اذ اجعل فاعلا واحترز بعضهم عن الاضمار وعدم اشتراط
رفع الظ في حد المبتداء نعلى هذا نحو اقائم ام قاعدا
انتما او زيدا والزيدان يجرى فيه الحذف على مذهب
الكسائي والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى
دخول الاخيرين في اطلاق ظاهرا ولو اريد به
المستقل بالتلفظ ليشمل المنفصل اذ لا يوقف لوقف
بينه وبين الظ في الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل
العامل الثاني عند البصريين اشار الى ترجيحه بتبرك
لو للمجاورة وهم يجوزون اعمال الاول مرجوحا واضمر الفاعل
فيه اي في الفعل الاول اذ اقتضاه مشتملا على طرزه
اي وفق الظ في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا
من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق
بخلاف الاضمار والنقص بنحو ما اكرم الا انا واسمع بهم
وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن واضربي القوم
غير وارد لوجوده في الاولين بارزا او مستكنا

ووجود

ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي
اعني حذفه هربا من الاضمار والمفعول مبتداء اي
لو اقتضى العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا
يظهر خبره قيل يريد مفعولا باب علمت فيه ان المصر
والزمخشري جوزا حذفه في تفسير قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
فان ذلك كخبر المبتداء فاذا جاز حذف خبر المبتداء
للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن
هشام انما الممتنع هو الاقتصار بان يكون الاخر
نسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذفه لبس ومثل
نحو استغنيت واستعان على زيد به ورغبت ورغب
في الزيدان عنهما ومررت ومر عني زيد اليه وبالاظهار
خلاف الحذف بقرينة المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا
التنازع باقتضاء احدهما فاعلية شيء والاخر مفعوليته
وهو تعم ما بالواسطة وما بدونه لكن في تمشيته فيما
سيجيء من قوله ولو منع منهما فيظهر اشكال والا
اي وان لم يكن ضروريا فيحذف هربا من الاضمار اي قبل الذكر

في الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفيون
لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه اي في الثاني على طرف
الظ بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن في اضمر
بلا قيد لوجود الفضل مشتملا على الوجه الاول لئلا
يتوهم ان مفعوله مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز
حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما نائب الفاعل اي الاضمار
والحذف فيظهر ذلك المفعول قيل يريد بأ علمت نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو اضمر ثاني الثاني
مفردا خالف الاول ولو مثنى خالف المرجع والاقتصار
ممتنع ورد بجواز المخالفة والاقتصار ولو صور مثاله فيه
لبس حالي الاضمار والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة
فيما سبق لزال الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ
القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتدأ
لما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفتين بحسب اللفظ كان بينهما
لم يمكن جمعهما في حد واحد فاذ خل او ليدل على النوعية
والاستقلال بخلاف الواو اذ اصلها الاشتراك الشخصي
الا ان لا يمكن فالنوعي الا ترى انه من قال على لفلان

وفلان

وفلان ما ئة درهم صار مقرا لكل بخمسين بخلاف
جاءني زيد وعمرو وقد اصاب المص حيث ميز احكام
المبتدأ من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اي اسم
او لفظ هما اولى من مرفوع اسند اليه نائب وضميره
الى ما ومنفكا حال منه من العامل اللفظي المراد بما يعمل
بالاصالة فيوجد الانفكاك المذكور في نحو علمت
لزيد قائم وبحسبك درهم قيل وجه العدول عن التجريد
الى الانفكاك اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثاني
وفيه خفاء او صفة اي لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار
معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو أأسد
الزيدان بعد حرف النفي والاستفهام لفظ الحرف حشو
نحو اذ النفي اعم مما يستفاد من الحرف وهو ما ولا وان وانما
والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان
ولذا الاستفهام من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما
صانع البكران ومن ضارب الى لداه ولكنا متى واين وكيف
وكم وايان ويرد على المص دون ابن الحاجب ان يذكر

ويذكر ارداف نظم وكم الفاعل مشروطا
نعلم بانه لا يكون معرفا او موصوفا
فخرج بهذا القيد ع

غير صفة ولا موصوف اذ لا يقال اُضَوَيرِبٌ الزيدان
ولا اضارب عاقل الزيدان ورافعة لظاهر يخرج
نحو افائم ان الزيدان او الزيدون ولان الصفة ههنا
متعين للخبرية اذ تقدَّ الصفة عند رفع الظاهر المشابهة
الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل
البعيد فعليهما نحو اقائم ابوه زيد والجواب ان المراد
بالصفة المخصصة التي لا يشوبها الموصوفية والمصغر
منهما والمتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى
والاستفهام والنفي في المعنى داخلان على المبتدا وفي
نحو اقائم زيد اي فيما طابقت مفردا امران كون الصفة
خبرا مقدما ومبتدا ما بعده فاعله سادا مسد الخبر
بخلاف نحو اقائم الزيدان او الزيدون فان الصفة فيهما متعينة
للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتدا
والخبر فلا يتقدم اي المبتدا اصلا تقدم اصلا او اصليا
على حذف النسبة والمراد بها الاولوية فصح الاضمار اي اتيان
ضمير راجع الى المبتدا قبله اي قبل ذكر المبتدا لتقدمه معنى
نحو في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب تقديم

احتياجا لا ذكر على خلاف الاشتمار ظهره

المبتداء لو تضمن عدل عن الاشتمال للاختصار ما شيئا
له الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم كمن
ابوك على مذهب سيبويه فان من مبتداء عنده وان كان
نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتداء ومن خبره
ولو قال كمن قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعلا
اي دالا على فعل المبتداء اي حال فيشمل نحو زيد قام لئلا
يلتبس بالفاعل ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالمبتدا او الفاعل
على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد الا معطوف
على فعل نحو ما زيد الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا
ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانها اكتفى بما ذكر
في الفاعل او مماثله معطوف ايضا على فعلا اي في اصل التعريف
نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو افضل منك افضل مني
وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالخبر الا بقرينة
معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اي يجب تقديم المبتداء اذا
كان خبره مماثله ملابسا بكل شيء الا ملابسا بقرينة وهذه
زيادة لازمة كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابناء

بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لئلا يلتبس بالبدل صح

للابناء دون ابناء البنات بنونا بنو ابنائنا متعين للابتداء

فقدم خبره لعدم الالتباس والكاف عن عبارة المصر

ومقدر في البيت وتحذف المبتدأ جوازا عند القرينة

التي يذكرها في الفاعل ويجب حذف المبتداء في نحو الحمد لله

الحميد بالرفع يريد كل نعت في الاصل قطع عن منعوته

لمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة

معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ذكر

المبتداء لم يظهر قصد هذه الثلثة وكذا المنصوب على احد

هذه الثلثة يجب حذف فعله كما اذا نصبت الحميد فان رفع

بتقدير هو والنصب بتقدير اعني وسمع بالرفع على الحكاية

عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن الفعل

فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر حملا على النصب في وجوب

الحذف اي امري سمع وزيد كسمع في الاعراب الخبر بالنصب

اكله بالرفع تقديره زيد اكل يعني الخبر هو اكله يريد كل مخبر

عنه بصفة ذكر بعده منصوب على الاشتغال قيل انما وجب

الحذف هنا اذ لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور

لا يجوز ان يكون موكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف

الحذف

الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد

فيتعين الخبرية لمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد وجوب

الحذف ويكون المبتداء نكرة لو يفيد وهذا مذهب

المحققين من النحاة اختاره المصر والجمهور شرطوا التخصيص

بشيء ثم اختلفوا في عدد المخصصات وايجاب التخصيص فاسد

وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه

غيرها كما احد غير مرزوق على اللغة التميمية وعبد مؤمن

غير مخلد في النار واعتزلي فيها اي في النار المدلول له

ام رافضي وشاهدهما راجع الى المعتزلي والرافضي فيه مكنية

وتخييلية وترشيح وسلام على اهل السنة والجزء الذي

لا يقبل الانقسام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاخيرين

رد للمعتزلة وفي السادس للفلاسفة الخبر ما لفظ اسند

اسنادا تاما الى المبتداء فخرج نحو مؤمن في لعبد مؤمن خير

من مشرك وما قيل في وجه الخروج لان المراد هو المسند

الى المبتداء بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو وهذا

التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن يلزم ان لا يكون

الخبر في قولك زيد قائم نحو اجرد قائم مع كونه مرفوعا

هو استيفاء ... ٩٥

بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون
الاعراب في وسط المعمول وقد عرفت انه لا فساد فيه
مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكان آخره
في الجملة بما ظنك في الاكثر وعدم كونه مجرد قائم في المثال
المذكور خبرا ظاهرا من اللفظ والمعنى ويطابق الخبر المبتدأ
في التذكير والتأنيث والافراد وضديه لو كان الخبر المبتدأ
في التذكير مشتقا لا بد ان يزيد او حكمه كالمنسوب
ولم يكن افعل من ولا سببيا ولا فعيلا لمعنى مفعول ونحوه
ويكون الخبر جملة ملابسة بعائد يربطها الى المبتدأ
من حيث هي مستقلة وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون
الاشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك
اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى انه
من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس
نحو نعم الرجل زيد على وجه والظاهر نحو زيد قام ابو طاهر
اذا كني بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة ويستثنى منه خبر
ضمير الشان واما نحو قوله ع افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله ومقولي زيد منطلق فالخبر فيه ليس

بجملة

بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد
قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدأ
جزء من الاول نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره
والظرف هو في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان
والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف لا باسم الفاعل
على الاولى لكون الاصل في العمل الا ملابسا بقرينة
معينة للفعل الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار
فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو اما عندكم فزيد
فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه على المبتدأ
وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن الخبر
ما له الصدر مفردا حال من فاعل تضمن اي غير جملة صورة
كاين زيد فان اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان
قدر المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه في حكمه في وجوب
التقديم نحو صبيحة اي يوم سفرك او خصص اي عين
تقديم الخبر خبريته بحيث لو لم يقدم التبس بالصفة
نحو في الدار رجل لا المصطلح اعني تقليل الاشتراك
فلا يبنى في تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا

لم يقل اوصحح كابن الحاجب ولابد من استثناء الدعاء

نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة

الواقعة مبتداء مع مدخوليها نحو عندى انك قائم

لئلا يلتبس المكسورة ولابد من استثناء ما بعد اما

ولولا لعدم اللبس فيها نحو اما انك قائم فحق ولولا

ان زيدا قائم لقمت ولو قال او لزوم لبس من تاخره

بدل قوله او خصصه او كان خبرا لكان اخصر وافيد

او ضميره معطوف على ضمير كان للفصل اى او كان ضمير الخبر

اى الضمير العايد اليه موجودا فيه اى فى المبتداء نحو على التمرة

مثلها زبدا فان ضمير مثلها عائد الى التمرة وهى جزء الخبر

فى الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتداء بعد الا

او معناها يعنى انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر جوازا

نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر لفظا كهو

حلو حامض لان الخبر فى الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر

فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظاها

اجرى الاعراب عليهما معا فظهر جواز اعراب المعمول الواحد

باعرابين اذا تعدد لفظه كما جاز اعراب المعمولين باحد

اذا اتحد لفظا نحو تضارب القوم اعلم ان دخول

الفاء واجب فى خبر المبتداء مع اما ولا يحذف الا لضرورة

وجائز فيما ذكره المصنف وممتنع فيما عداهما وصح دخول

الفاء فى خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفة

او غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف

على كل بفعل او ظرف نحو الذى يأتينى او امامك او فى

الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف

نحو قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ونحو

غلام الذى يأتينى فله درهم والنكرة الموصوفة بهما

اى احدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتينى فله درهم

ويمنعه اى يمنع جواز دخول الفاء فى الخبر ليت ولعل

قيل لان الدخول لمشابهة الشرط والجزاء الذين من قبيل

الاخبار فى الدلالة على السببية وهما يخرجان الكلام

الى الانشائية وفيه نظر وفى اخواتها الاربع اختلاف

والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت

بالاتفاق فلو قال ويمنعه النواسخ الا ان وتاتيان من الحروف

لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف الخبر جواز الترك

ويجب حذفه لو التزم في محله اي الخبر غيره فيستغني عنه
كخبر لولا الامتناعية فانه جزاؤه التزم محل خبره عاما نحو
حال من الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم
قرينة نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهد بكفر
لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين وان كانت فالامران
نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين اي اغويتمونا وما
عطف على خبر لولا يريد كل مصدر لفظا او معنى اضيف
اعني نسب الى فاعل او لمنع الخلو مفعول وبعده اي بعد ما
اضيف حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد
قائما او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل اذا
اي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال وافعل عطف ايضا
على خبر لولا مضافا حال من افعل الى هذا المصدر المذكور
نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب مبالغة وما
عطف ايضا على خبر لولا علم عليه نائب الفاعل او بمعنى مع
نحو كل رجل وضيعته اي مع مقرون وخبر ما اقسم به حال
كون ذلك المقسم به صريحا فيه اعني في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا
لسد الجواب مسد الخبر بخلاف نحو علي عهد الله لافعلن كذا

لعدم

لعدم صراحته في القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب
ان ما اسند تاما الى اسمه فخرج نحو حسنا في ان رجلا حسنا
قائم وهو كالخبر اي خبر المبتداء في كونه مفردا وجملة
ومتحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان
ثبت كونه خبرا الباب ان بوجود الشرائط وانتفاء الموانع
فلا يرد جواز اين زيد وامتناع ان اين زيدا ويتقدم
خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان
نكرة نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا ولا يجوز
في غير الظرف بخلاف خبر المبتداء فانه يجوز تقديمه ظرفا
او غيره وهذا كالاستثناء خبر لا لنفي الجنس اي
لنفي الحكم عن الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم
خبرها على اسمها ولو كان ظرفا لضعف عملها وكثر حذفه
اي الخبر ويجب حذف خبرها في لغة بني تميم ان دل
عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار رجل والا يجب
ذكره كذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه
لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال

انتفى الاهل والمال فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا واسم
ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر
ما اسند اليه نائب الفاعل يليها حال من المجرور من تمام
التعريف ومشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر ولفظ
لا لم يدخل المعرفة عامة ولم يدخل الباء في خبرها وليست
لا لنفي الحال بل المطلق التي لخلاف ما وليس في هذه الثلثة
فقل العمل فيها اي في لا لقلة المشابهة وكثر في ما لكثرة
المشابهة

مطلب المنصوبات

المنصوبات تذكر ما ذكر في المرفوعات المفعول
المطلق سمي به لاطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير
تقييده بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب عدل
عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى تكلفات مع عدم تمام
منعه اما اول فان يرد بالفعل في فعله القيام وبالفاعل
ما يعم نائبه لئلا يرد نحو ضُرب ضربا وبالفعل المضاف اليه
ما يعم الحكمي وبمعناه اشتمال الكل الجزء مع عدم تمييزه في النوع
والعدد ومعمول المصدر ولا قرينة لشيء منها واما الثاني
فلصدقه على نحو ضربت وضربي شديد للتاكيد اي لمجرد كونه
تاكيدا وتقوية بمعنى عامله يعني جعل النصب علامة لمجرد

نحو

نحو ضربت ضربا زيد زيدا فان نصب الثاني لكونه تاكيدا
والا كان كل مؤكد منصوبا وهذا حد جامع ومانع لكن
لا يفيد للمبتدي لاستلزامه الدور بل يفيد لمن يعرف
المنصوب بسلامته او غيرها احتاج الى معرفة الا
ولا يتقدم هذا القسم عن ما نصب للتاكيد على عامله
لان حق المؤكد التاخير ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدا
للماهية من حيث هي هي ولا كثرة فيها وهذه الثلثة تجوز
في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاقل او النوع او
العدد بخلاف النصب في نحو رايت ضربا حسنا ورجالا
ثلثة وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد
لعدم الاحتياج بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل
دائما بخلاف الملابسة بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت
جلوسا ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى يدل عليهما اما
مطابقة فيهما نحو ضربت ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت
ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كان تلك الملابسة
حكما حكميا او محكوما لا وضعيا لبينا ولنحو مرتبة سوطا
او ثلثة ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض

بناتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة فيه وضعي لا تحقيقي كما
قيل ويحذف اي يجوز حذف عامل المفعول المطلق نحو خير
مقدم ويجب الحذف المذكور كذلك فضلا اي يحذف عامل
فضلا من فضل من الشيء كذا اذا بقيت منه بقية وايضا
من اض اي عاد وحمدا له ولبيك من لب بالمكان
اي اقام والتثنية للتكرير اي الزم لامتثال امرك و لا
ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم
وجوب الحذف الى السماعي والقياسي وعد حمدا بدون
اللام من الاول ولبيك من الثاني وحصره الرضي في
و زاد فيه موضعا ما وقع مبينا للفاعل او المفعول بالاضافة
او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله
وسنة الله وضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك و
وسقاك وعقرا لك وجدعا لك بخلاف نحو سقاك الله
سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا او في
نحو حمدا ونحو لكرهم اكرهم وسعى لها سعيها وفعلت
فعلك وبعض ما وقع مثنى ولو زيد للتكرير لا انتفا
بنحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وآتنا لبيك وسعديك

فداخل في الزائدة وارى هو الحق وكلام المصنف يميل الى هذا
حيث قيد حمدا بالقرينة لبيك ولم يصح السماعي عنه لم يذكر
اللام في الاولين وفصل هذا القسم عن اللاحق بان لم
يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم
انه اراد به السماعي ويمكن ان يجعل له متعلقا بالثلثة
على التنازع مشعر البيان باللام ولبيك بالاضافة
فيوافق الرضي ولو قال ويجب فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة
او اللام غير نوع لكان اولى وما عطف على فضلا اي مفعول
مطلق هو مثبت بعد نفي او معناه دخل كل منهما على ما اي
فعل ناسخ او اسم وهذا اولى من عبارة الكافية لا يكون
المفعول المطلق خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا كما انت الا سيرا
وما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد
او مكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره
نحو زيد سيرا سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا ووجه
وجوب الحذف ان المقصود من هذا الحصر او تكرير وصف
الشيء بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد
والاسم العامل كالفعل مع ان هذا المصدر بعد الخبر عنه

المذكور يدل على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة
رفع المصدر على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا سير وما نعول
مطلق الكد مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد
من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة فى المفعول
المطلق فلا يرد نحو زيد يسافر مسافرته كله على كذا
اعترافا فان اعترافا الكد مضمون له على الذى لا يحتمل غير
الاعتراف فسمى تاكيدا لنفسه او البتة اى بت هذا
القول لنفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد لمضمون انت
قائم الذى يحتمل غير الحق فسمى تاكيدا لغيره او البتة اى بت
هذا القول قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم
مرة وارجع اخرى ثم اجزم فيكون قطعتين او اكثر
بل لا يثنى فيه النظر والمسموع قطع همزة البتة على غير
القياس وقيل تعريفه اى حقا وتنكيرها اى البتة قال
فى لب الالباب والاكثر فى الاخير اى فيما يحتمل غيره التعريف
باللام وفيما قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج
الى زيادة تاكيد فناسب اللام العهدى والجنسى بخلاف
الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المص وقيل فى شرح للسيد
عبدالله

٥٦

عبدالله وقد يجيء اللام لازما فى بعضه كالبتة فان سيبويه
حكم فى كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب حذف العامل
فى هذين لان الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة
عليه ولذا قيل هما عاملتان فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل
وانما قدم المص هذا الضابط مخالفا للكافية لمناسبة السابق
فى التقوية والتاكيد او تفصيل عطف على الكد اثره راجع الى مضمون
الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر المن
والفداء وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة
مع اشتراطه فى الضابطين اكتفاء باشعاره التاكيد
وتفصيل الاثر او تشبيه به اى شبه بالمفعول المطلق فيه
نائب الفاعل علاجا حال من المجرور اى صادرا عن الاعضاء
الظاهرة كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وعن العلاج
ما ليس كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعدما
اى جملة تضمن صاحبه اى المفعول المطلق والمراد بصاحبه
صاحب نوع لا شخصه وما اى اسما ملابسا بمعناه راجع
الى المفعول المطلق كله صوت صوتك اى بصوت صوتك

اى تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر كما فى كلمت كلاماً
ووجه الوجوب ما سبق وتقول فى غير العلاج اعلم علم الفقراء
على الوصف او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته على الحدث
والمراد الاستمرار المفعول به فى اللغة الذى الصق به الفعل
الى اللام وفى الاصطلاح ما يعقل الفعل به اى الحدث
اى يتوقف تعقله عليه عدل عن تعريف الكافية لعدم
تناوله نحو عرفت زيدا او جعل الوقوع بمعنى التعلق حسا
او عقلا مجازا لا قرينة له ويرد على المصنف الفاعل واللازم
البينة السابقة للاحداث وتجعل ما عبارة عن الاسم
المنصوب بقرينة المقسم تخرج الكل لكن فيه ما فيه
ويتقدم المفعول به على عامله جوازا نحو زيدا ضربت
ويجب التقديم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر اى
صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية فكالمضاف
الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت وغلام كم رجل
ضربت ويمتنع التقدم لو كان العامل اسم فعل لا يقال
زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا اليه نائب الفاعل
وضميره عائد الى موصوف محذوف لا يقال انا زيدا غلام

ضارب

ضارب اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغى
استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه
بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان
منسيا بقرينة ولو كان نسيا اى منسيا فيجعل
كاللازم فلا يحتاج الى القرينة يعطى اى يفعل الاعطاء
فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله عطف
على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن قصد
الحج اى تقصد مكة ويجب حذف العامل فى سبعة ابواب
الاول سماعى وذلك فى الامثال وامثالها فلا يجوز ذكره
لامتناع تغيرها كاهلا اى اتيت مكانا ما هولا اى معمورا
اولا اجانب والبواقى قياسية والثانى باب الاشتمال ويقال له
باب الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه
على النداء مخالفا للكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا
الانسب تقديم التحذير والاغراء والاختصاص وما مفعول به
عطف على اهلا كان بعده عامل فعل او شبهه لا يصرف لانه
لا ينصب المفعول به عمل زائد فى غيره ضميره كزيدا ضربته
او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذى يحبه

مبحث الاشتغال

او عمرًا او اخاه فوجود الضمير وعمل النصب لفظًا او معنى فيه
او في متعلقه شرط فالوجه ان يقول ناصب ضميره او متعلقه
فخرج نحو زيدا اضربت وبمفهوم غيره خرج نحو زيد ضربت
بسوط وامكن اعماله اى العامل المذكور في المفعول به السابق
او اعمال مناسبه بحذف المضاف فخرج او بقى على جره على الاقل
او عطف على مجرور على مذهب الكوفية واحترز بالامكان
عما امتنع لمانع لفظى كانّ واخواته ولام الابتداء ولا للتمنى
وما وان بخلاف بواقى حروف النفى والا ونونى التاكيد
وحرف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة
ومنه قوله تعالى الزانية والزانى الاية عند المبرد وكم والاستفهام
والعرض والتحضيض والشرط والتفضيل والتعجب واسم الفعل
والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون
العامل من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الاية عند
سيبويه اذ تقديره عنده حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم
فاجلدوا جملة اخرى ثانيًا فلا يعمل في التي قبله والفاء زائدة
او تفسيرية او معنوى كفساد المعنى او خلاف المقصود كما في قوله
وكل شيء فعلوه في الزبر فانه لو نصب كل فان تعلق في الزبر

بفعلوه

بفعلوا فسد وان صفة لكل شيء لزم الثانى اذ المقصود
ان كل مفعول لهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت في الزبر فعلوه
وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغي
ان يزيد لولاه اى لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان فرضى
وان المانع منحصر في العمل ويحصل الاحتراز عن نحو قام
زيدا ضربت بسوط وعبارة امكن اولى من لو سلط اذ
يتبادر منه لانّ عدم الاعتداد بالمانع اللفظى نصبا
مفعول اعماله فهذا مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله
وان جعل مفعول عمل ليحصل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به
فالمناسب ضربته والانسب ما قلنا لفظا صيغته اى لفظيا
نحو زيدا ضربته او معنى اى معنويا محليا نحو زيدا مررت به
وعلى الثانى فاللفظى نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوى زيدا
مررت بكر زيدا حبست عليه اى لابسته او مررت به
اى جاوزته مثالا للمناسب ليعلم انه يعم اللازم والمرادف
ولما اقتضى المناسبة المغايرة قدم الكامل فيها وترك
مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب
فيه النصب وما يختار وما يساوى الرفع وما يختار

وليس ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفي ترتيب الاقسام
نظر لان الترقي التدريجي وهو قلب ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب
غير انه قدم اختيار النصب على المساواة وتقديم الاحق
بالباب فالاحق هو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى اختاره
المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته فقصر
والمص اقل تقصيرا او نصبه اى باب الاشتغال
اولى من رفعه لو عطف اى لو وقع العطف في باب
الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد وعمرا اكرمته للتناسب
ولو كانت الجملة المعطوف عليها او المعطوفة ذات
وجهين الفعلية والاسمية او احتمالي العطفين نحو
زيد قام وعمرا اكرمته في داره فالنصب مساو للرفع او
ليس عطف على عطف المفسر بالصفة لو رفع كقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر وان المقصود ان كل شيء مخلوقنا
وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل فيه كون خلقنا
خبرا فالمقصود وصفه فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا
بمعزل عن المقصود او كان بعده اى المفعول به المذكور
امر او نهي كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع
خبرا الا بتأويل القول والنصب مستغنى عنه او هو اى المفعول به

المذكور

المذكور وقع بعد النفي نحو ما زيدا ضربته وكذا لا وان بخلاف
لم ولما ولن يجب تلفظ معمولها فلا يقدر بالاستقراء
والاستفهام نحو ازيدا او هل زيدا ضربته والرفع
فيهما اضعف وعند البعض لا يجوز بل يجب النصب
وينبغي ان يقول بعد حرف النفي والاستفهام لانه
لا يجوز النصب في ليس زيد ضربته ويجب في نحو من زيدا
ضربه او متى زيدا ضربته على ما في التوضيح وفيه نظر
لان الاسماء المتضمنة للاستفهام تدخل على الفعلية
فعلها ملفوظا به كما في هل ويقبح متى زيدا ضربته
ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيدا ضربته اقبح
القبيحين كما في هل واذا كان المتضمن للاستفهام
هو مفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته
وحيث واذا كائنين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا
زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تمحضهما
للشرط بخلاف اذ ولو واما سائر الجازمة فلا يفصل عن الفعل
الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب النصب بعد حرف
الا للاستفهام لانتفاء ... عن الوجوب ...
التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما وحرفي الشرط

ان ولو دون امّا لانها لا تدخل الا على الافعال بالاستقراء
والرفع اولى في غيرها اى المذكورات مما اختير فيه النصب
او وجب او يساوى او وجد قرينة مرجحة للرفع حال
من محذوف اى او فيها موجودا اقوى منها اى المذكورات
المرجحة للنصب او المسوية كاذا للمفاجاة نحو قام زيد واذا
عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية بعد اذا للمفاجاة اقوى
من تناسب العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم يجوّزون
الرفع بعده واما بغير الطلب يعنى الامر والنهى والدعاء
نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فغلبته دخولها على المبتدا
اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب فالنصب مختار
لان وقوعه خبرا بتاويل بعيد فغلب على الغلبة نحو اما
زيدا فاضربه او فلا تضربه او نغفر الله تعالى وترك الجواب
عن الاتيين الكريمتين لانه وضيعة المغير والثالث باب

بحث التحذير

التحذير واشار اليه بقوله وما اى مفعول به حذّر مدلوله
من مدلول ما ذكر بعده وذا اى ما بعده ملابس بالواو
نحو اياك والاسد اى اياك بعّد عن الاسد والاسد بعّد
عنك والجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لشيء واحد جائز

اذا كان

اذا كان احدهما منفصلا ذكره الرضى او من نحو اياك من الاسد
اى اياك بعّد من الاسد وبحذف من جوازا كاياك ان تحذف
بخلاف اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير
المواضع المعهودة شاذ وحذف العاطف اشذّ وبابها
عطف على ضمير يحذف وضميره الى من اى يجوز حذف سائر
حروف الجر مع ان وان حذفا قياسا اى قياسيا وهذه
فائدة استطرادية وما اى مفعول به عطف على ما حذّر
حذّر منه اى من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما
وجب حذف العامل في قسمى التحذير لضيق الوقت وعدم
الفرصة بذكره حقيقة او اعتبارا وعاملها اى عامل
قسمى التحذير بعّد لا اتق لاحتياجه الى تكلفات قال الجامى ٥٧
ونعم ما قال تقدير بعّد في نحو الطريق الطريق غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعّد او اتق او نحوهما انتهى والرابع

باب الاغراء

باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغرى به مكررا
كاخاك اخاك اى الزم وهذا احد قسميه وثانيهما ان يزيد
او معطوفا عليه بالواو كشانك والجمع ليدخل القسم

فصل الاختصاص

وأمّا نحو الهدى اى الزمه او احفظ فلا يجب حذف عامله
وان سمي اغراء وعلة وجوب الحذف ما تقدم في التحذير
والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص
نحن العرب نفعل كذا اى نخص او نعني العرب ومنه
اى مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح نحو الحمد لله
الحميد والذم نحو قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب والترحم
نحو ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
ولا بد فيه من اختلاف الاعراب لما قبله ولذا سمي وصفا
مقطوعا ايضا وقد ينكر اى الغالب في باب الاختصاص
التعريف وقد ينكر كشعثا في البيت السابق وعلم ان المص
عمم الاختصاص المدح والذم والترحم والمشهور تخصيصها
اذ الاختصاص لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد ضمير المتكلم
للافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اكرمه مخصصا
من بين الرجال او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مخصصا بالمسكنة من بين
الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل
اى مخصصا بالدخول وهذا القسم منقول من النداء حال كونه في الحال
ولذا لم يذكره المص او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم الشامل اما معرف

نحو

٦١

باب النداء

نحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث
واختلف في هذا القسم قيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه منصوب باعني
او اخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف الظاهر
وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرف لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت به الفاسق
او المسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى المدح والذم والترحم ونحو تقدير العامل
في الجميع اعني او اخص او اذم او ارحم بحسب المقام والمص جعلها بابا واحدا لاشتراكها في جواز تقدير اخص
تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط والسابع باب النداء ولم يعرف المنادى كما عرفه ابن الحاجب
لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض
في نحو يا الله ويا زيد لا تقبل او ادبر ويا سماء ويا ارض
وانما وجب حذف عامله اعني ادعو او انادي لرفع لبس
الخبر ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيا كذا لوجوب
لامتناع الجمع بين النائب والمنوب ويحذف هو
اى المنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا
فيمن قرأ بالتخفيف اى الا يا قوم وزاد هو ليصح العطف
بعده والحرف اى يجوز حذف حرف النداء ايضا من غير
الجنس قيل يعني النكرة قبل النداء ايضا فيشمل يا مع
جواز الحذف منه اذا وصف بذى اللام والاشارة
لان نداءهما لم يكثر فلا قرينة والمستغاث والمندوب

لان المصرفيهما مدّ الصوت والتطويل وينبغي ان يزيد
والمتعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي والمتهدد نحو
يا لزيد لاقتلنك وادخالهما في المستغاث لان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص
منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الم خصومته تعسف بان على
ان التعجب موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور
فكيف يقضي منه التعجب ويراد التخلص وان التهديد
يقتضي الاستعلاء والاستغاثة التذلل وان يزيد
ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف عنها ايضا فهو
العلم غير الجلالة والمضاف اي الموصوف باللام نحو
ايها الرجل وايهذا الرجل فلتم حذفهما مخالفا للكلام
لانه عدم الاتيان المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر
والتعبير بالحذف لايهام شدة الاحتياج اليهما
ويجب حذف النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة
عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه
واختص الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه
وعند الفراء اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه

لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم
امنا بالخير والتهم العن فلانا والدعاء على نفسه وامتناع
اللهم ارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه
لجعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك
الملك منادى لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا وصف
المنادى على رفع مجاز باعتبار الكون او الاول شامل
لواو الجمع والف التثنية والضمة لفظا او تقديرا او محلا
لو كان مفردا غير مضاف ولا مشابه به معرفة قبل النداء
نحو يا هذا او بعده نحو يا رجل كيا رجلان مثل بتثنية
النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفردة و
ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع
الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا وتعريفا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى
ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة
مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عمرو
بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا عمرو ويا هند
ابنة عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى

ابن الحاجب ... في التابع بناء على ان ...
اختيار الفتح جاء من التابع ...
وما نقله المصنف انسب

اسب منه في تابعه قال وزيد ابن عمرو اولى وهذا
ايجاز مخل ولو قال وفتح زيد بن عمرو لكان اقرب وجر
المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد
التعجب والتهديد لكان افيد واللام مفتوحة في هذه
الثلثة حملا على لك ولو عطف بغيره نحو يا للكهول
وللشبان كسرت في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا
وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته الحرف بدخول
خاصة الاسم وفتح اي بني المنادى على الفتح بالفها
اي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها
ولا لام عطف على فتح بتقدير فيه ح قيل لتنافي اثرهما
فيه لانه ان اراد مطلقا فممنوع لجواز واغلام زيداه وان
لفظين فلا تقريب ونوقض ايضا بنحو يا لاحمداه
مع عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد وبحمل
التنافي على الصفة اعني البنائية والاعرابية دون
الذات اعني الفتحة والكسرة فيه ان الاطراد في
النوعين المختلفين ضعيف والا لما لا يوجب البناء

انما

٦٢

انما الموجب المشابهة القوية التي تزول باللام وقيل
للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع خصوصا
اذا لم يتحد لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل
وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف
على كون احدهما عوضا عن الآخر وهذا امثل اذ منافاة
اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا بخلاف الالف وحيث
يراد مد الصوت مع الاستغاثة يعوض الالف
وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به
ما اتصل به شيء من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه
ويا خيرا من زيد او نعت له جملة نحو يا حليما لا يعجل
او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد
الظريف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء
واحد نحو يا ثلثة وثلثين عددا او علما بخلاف
يا زيد وعمرو والنكرة المفردة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي وتابع المنادى المبني مبتدأ خبره
يرفع احترز عن المعرب فان تابعه لا يجوز رفعه
والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة او تابعه ايضا

لا يرفع سوى التأكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا
وبناء على الاصح ومعطوف عطف على التأكيد يدخل
يا عليه نحو يا زيد غير ذي اللام غير الجلالة والبدل عطف
ايضاً لاستقلالهما علة لاستثناء الاخيرين فيكونان
كالمنادى المستقل ان كان ذلك التابع مفرداً لو حقيقة
بان لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان الافراد حكما
حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف لنصب
المعنوي وجوبا علة للاشتراط ولما كان للمحكي شبهان
وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان
عند الواسطة يرفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى
لمشابهته المعرب في العروض والاطراد نحو لا رجل
والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع
للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية والجر مجاز او ينصب
حملا على محله وترك ذكر اختيار الخليل وابي عمرو وابي العباس
اذ التعارض بسبب الاختيا فبقى المساواة المفهومة
من الاطلاق ويجب زيادة لفظ ايها او لفظ

او

٢٤

او لفظ هذا مع نداء ذي اللام لئلا يلزم اجتماع آلتي
التعريف وزيادة هاء التنبيه في ايها مع انها مناسبة
للنداء عوض عما يقتضيه اي من المضاف اليه ولما كان
ابهام الاشارة اقل من اي ولذا جاز يا هذا بدون
وصف دون يا ايها عقب به تدرجا في النزول من الابهام
الى التفسير فلم يلزم الاستدراك بل ارتفعت
درجة من اختيها فلذا قدمها سوى الله استثناء
من ذي اللام فيقال فيه يا الله بلا توسل مع قطع الهمزة
لكون لامها عوضا عن محذوف ولزومها بخلاف
نحو النجم والناس وقطع الهمزة ايماء الى خروجها عن
التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما للجلالة ويرفع
ذو اللام المذكور وجوبا هذا تخصيص لقوله وتابع
المبني الخ اي يجب رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع
تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء فكانه باشره
حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والآخر منقوض
بنحو جاءني ضارب زيد وعمرو او توصيف المعرب بالذي
لا محل له من الاعراب سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا

وضمّ مبنيًّا ونُصب معربًا يا تيمَ تيمَ عديٍّ يريد المنادى
المكرر اذا اضيف الثاني فوجه الاول ظ والثاني جعله
مضافا الى محذوف مثل المذكور او اليه والثاني تأكيدا
فاصلا وجاز يا غلامِي بسكون الياء ويا غلاميَ اى بفتحها
والقرينة التكرار وثقل الضم والكسر واصليته السكون
واخفيته ويا غلامِ بحذفها وابقاء الكسر ويا غلاما
بقلبها الفا يريد ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه
اربعة اوجه والاولان يجوزان في غير النداء ايضا وبالهاء
اى جاز هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا
وكذا اى مثل المنادى المضاف الى ياء المتكلم في جواز الاوجه
الاربعة يا ابن امّ ويا ابن عمّ وجاز فيهما حذف الفهما
وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن
بخلاف نحو يا ابن اخي ويا ابت ويا امّت عطف على يا غلامي
اى جاز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء تاء
مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف بجواز
تعوض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتي لانه جمع بين
العوض والمعوض عنه واتى شاذا يا غلام بفتح

الميم

الميم بقرينة سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيها
بالمفرد فيما اى منادى متعلق بجاز يا غلامي الخ علم اضافة
اليها اى الياء لا في كل منادى مضاف اليها فلا يجوز
في يا عدوّي الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان
والفتح فقط كما في غير المنادى وفيه زيادة لازمة
ويرخم المنادى جوازا وهو اى الترخيم او ترخيم حذف
آخره الاضافى للفرار الى الاسم او المنادى ولا بد من زيادة
لمجرد التخفيف جوازا ليخرج نحو قاضٍ ويدٍ وغيره عطف
على ضمير يرخم ضرورة وقت ضرورة لا في سعة الكلام كقول
علي رضي الله انه افتقاري فاطما بعدا احمدي وقد يغير
المرخم يريد ان الاكثر البقاء على ما كان فيقال يا حارِ
بكسر الراء وفي الاقل تغييره وجعله اسما برأسه كيا كرا
اصله كروان فلما رخم قيل يا كروَ على الاكثر ويا كرا
على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اى شرط
ترخيم المنادى العلمية اى كون المنادى علما لعدم اللبس
بشهرته زائدا على الثلثة الاحرف لئلا يلزم اختلال
البنية وفي انتصاب زائدا اشكال ولعله لاحظ المعنى

على ما فسّرنا او التاء للتانيث عطف على العلميّة فلا يشترط العلميّة ولا الزيادة نحو يا ثبُ في ثُبَة لان الاختلال من الواضع وهذا يدل على ان تاء التانيث كلمة برأسها وان لا يكون المنادى مضافا ينبغي ان يزاد ولا شبيها به قيل لانه لا يمكن من الاوّل لانه ليس آخر المنادى معنى ولا من الثاني اذ ليس آخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذكر عندي تعليله بعلة سنذكر في جملة ولا مستغاثا لتضادّ الغرضين ولا مندوبا لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخير كيا بعل في بعلبك لنزوله منزلة تاء التانيث نظرا الى الاصل ولو كان في آخره حرف صحيح اصلي كائن بعد مدة زائدة ولابد من هذين القيدين اذ لا يحذف من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد او زائدتان في زائد واحد يعني انهما زيدتا معا لانه حال من ضمير آخره على اربعة احرف كاسماء ان كان اصله وسماء على ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثاني وان كان افعالا جمع اسم من السمو كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور

قوله يعني انهما زيدتا معا يخرج مثل مرجانة فان النون والتاء ليستا زائدتين معا فلا يحذف منه الا التاء

حذفا

حذفا والا اي وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف اي فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال
والسابع باب المندوب واسنا د اليه بقوله وما ندب اي جعل مندوبا وهو في اللغة ميت يبكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اي على فقده والتفجع التوجع والتحزن معروفا ليعذر النادب في ندبته علما او غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب او به عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتا وبوا او يا من تمام التعريف والياء الاولى للسبب والثانية للآلة ولا يندب بغيرهما او بيا مختصة لا بوا وهذا كما ترى يشعر بمباينة المندوب المنادى وقد سبق ما يدل على عمومية المنادى وهو الحق وهو اي المندوب كالمنادى في الاعراب والبناء والتركيب وصح زيادة الالف فيه اي في المندوب او فيما اضيف المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا في شبه المضاف نحو يا طالعا جبلاه وكذا في الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال وازيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة

قوله وما اي مفعول ندب مدلوله او اسم ما ندب
قوله المتفجع عليه اي المفعول الذي تفجع على مدلوله
قوله علما كيا محمداه او غيره معرفة كواه من قلع باب خيبراه
قوله من تمام التعريف لانه للاحتراز عن المنادى والياء الاولى للسبب والثانية للآلة فيصح تعلقهما بما قبلهما
قوله وقد سبق منه ما يدل الخ من قبل والمندوب وقوله ولا مندوبا

ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة
لانه جيء بهما لتمام المضاف والموصول وجيء الصفة بعد
تمام الموصوف لغرض كالتخصيص وقال يونس اتحادهما
في المعنى بخلاف المضافين والموصولين جابر لنقصان الاتصال
اللفظي وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة
الالف زيد مدة مناسبة كواغلامكيه في غلام المخاطبة
فلو زيد الالف لالتبس بالمخاطب ونحو واغلامكموه
فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف
لو وقف على المندوب وقد تحرك بزيادات اصلا السكون
ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية بالكسرة للساكنين او بالضمة
بعد الالف في الواو تشبيهاً بهاء الضمير او بالفتحة بعد الالف
لمناسبتها المفعول له مثل المفعول به في الاعراب قدمه
للكافية لكونه سبب الفعل وجوداً او عدماً تصوراً بخلاف
المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له
نظر الكافية ولكل وجهة هو موليها ما اي منصوب
هو باعث على الفعل واختلال الحد من غير مرة لكنه
فلكه من حد ابن الحاجب وترك في حد الزجاج لضعفه
وشرط

قوله لكونه سبب الفعل وجوداً كقعدت
عن الحرب جبناً او تصوراً كضربته
تاديباً و لتعلقه به بلا واسطة
تعلق المصدر حتى عده البعض
اي المفعول المطلق
لم يتعرض له لا نفيا منه
وجه الاشتراط كلمه

قوله وكونه مدلول الفعل تضمنا
او مدلول صيغته في الجملة اي
اذا كانت زمانا مبهما وكذا مشاركته
للمفعول به في كثير من الاحوال كلمه

وشرط اي شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسمى
المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن
الحاجب فاذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون
مفعولا له لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام
اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به
غير الصريح خلافا لابن الحاجب وكذا قال وشرط نصبه ولو لم
يقدر ايضا لا يكون مفعول له لعدم اشعار العلية
وجاز تقدير اللام لوجوده اي لوجود مدلول المفعول له
معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما اي فاعل مدلولهما
واحد اي يشتركان في الزمان والفاعل وكونه فعله ذاتا
يفهم من الباعث وهذين الشرطين واشار بقوله جاز
الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز
حذفها الا عندهما معاً فيقال اكرمتك اليوم لوعدك
امس و جئتك لاكرامك وجه الاشتراط حصول مشابهته
المصدر بهما فيتحقق الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر
المفعول فيه اعرابه مثل ما مر ما منصوب فيه الفعل
اي وقع في مدلوله الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو فضل الله

يوم الجمعة وشرطه نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكر في
المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة
الحرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه
اتفاقا ويقبل تقدير في الزمان مطلقا مبهما كحين
وزمان او موقتا كيوم وشهر اذ الاول جزء الفعل
وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الصفة الحقيقية
عطف على المشترك في جواز الفصل
النوعية والمكان مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد
الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما ذاتا وصفة وغيره
الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب لا يحمل عليه
وهو اى المكان المبهم ما سمي مدلوله به بسبب امر
خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه
ازاء وجه انسان او نحوه فيشمل الجهات الست وعند
ولدى ووسط بالسكون وازاء وتلقاء وبين ونحو فرسخ
وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار والمسجد هذا
ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل البيت
وخارج الدار وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك
من المكان المبهم لانها لا تنصب على الظرفية كما نص

عليه

٦٨

عليه سيبويه ولذا لا بد من استثناء كل اسم مكان
ليس فيه وفي عامله معنى الاستقرار الا ما اى مكانا
موقتا كان بعد دخلت وبعد ما اى فعل بلا لبس بمعناه
اى معنى دخلت وهو سكنت ونزلت مستثنى من مفهوم
الكلام يعني لا يقبل المكان المعين النصب بتقدير في
الا ما بعد الى نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت الخان
والمضمر عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه
بحذف في وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم نحو
يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو
يوم الجمعة ضربته زيدا او اعطيته زيدا درهما ولا يقال
يوم الجمعة اعلمته زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع
جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي الى اربعة ولا اصل له
ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال متى سرت
ويجب حذف عامل المفعول فيه لو فسر العامل على شريطة
التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم
جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول فيه
على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما

او يوم سرت واى يوم سرت سرت المفعول معه

قيل معه نائب الفاعل كيه وله وفيه وآعتُذر عن

نصبه بما جوّزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم

النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر

واليه ذهب فى قوله تع لقد تقطع بينكم على قراءة النصب

وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد

الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الآية

الكريمة الذى فعل الفعل معه ما اى منصوب صاحب

معمولا قيل احترز به عن نحو كل رجل وضيعته فالرفع

فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه

نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف

به هذا القائل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوى لا

قرينة له بالواو ولو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز

العطف والنصب على المفعولية معه نحو جئت انا وزيد

قيل المراد بالامكان الخاص يعنى عدم الوجوب والامتناع

ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد هذا

فاسد لان المراد بجواز العطف جوازه مع النصب

بامكانه

لا مع غيره

69

لا مع غيره مطلقا فيكون عين الجزاء ولو زاد بعارض

لاستقام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ

لا نحو التجدد وامكن العطف امكانا عاما مقيدا بجانب

الوجوب وجب العطف لضعف العامل نحو ما لزيد

وعمرو الآ اى وان لم يمكن العطف فى الصورتين

فالنصب على المفعولية معه واجب كجئت وزيدا

مثال للعامل اللفظى مع عدم امكان العطف ومالك

وعمرا مثال للعامل المعنوى مع عدم امكانه ايضا

ولا يتقدم المفعول معه على عامله واتى منفصلا اى

يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا

لمنع الواو الحال فى عرف النحاة نكرة لان الغرض منها او هو

تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير

التعريف حشوا توضح كيفية العامل كأنه عدل عن المشهور

اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وصرح نحو جاء فى

زيد والشمس طالعة الا ان يتكلف والتعريف لا يحتمله

وفيه بحث اما اولا فلان العامل فى الحال هو اللفظ

والحال انما توضح كيفية جزء مضمونه الذى هو الحدث

قوله ولو زاد المصراو القائل بعد قوله وامكن العطف بعارض كما فصل لاستقام كلامه لانتفاء العينية ح كاتبه

قوله امكانا عاما وهو ما يسلب الضرورة عن احد طرفيه مقيدا بجانب الوجود لا العدم فلا يشمل الامتناع فالمعنى ولم يمتنع فيشمل الوجوب والخاص فلا انتفاء المذكور كاتبه

اعلم ان الحال مشتق من حال الشئ اذا اعتبر تغير وتحول وانما سميت حالا لعدم ثبوتها

قوله الا ان يتكلف فى الحال بهو الحال بما تدل على هيئة الجلى اعنى طلوع الشمس الجلى هيئة زيد انتهى وهيئة به هيئة الشئ هيئة له بالوجه وذا خلاف المتبادر فوله تدل ادلالة الالتزام على ما يصرح به وهو ايضا خلاف نفسه تكلف منه وجهت وادعى الفاضل العصام ان هيئتها الحالية وصفها تدل عليها بالوضع كما فى المثال المذكور كما تدل عليها

اذ لا بد لعاملها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها
توضح صفة الفاعل او المفعول به والحدث انما هو صفة
اخرى للفاعل واحدى صفتي شيء او شيئين لا تكون
كيفية لاخرى اذ كيفية الشيء صفة لا صفة موصوفه
او اخر مثلا الركوب مثلا في جاء زيد راكبا صفة
زيد لا المجيء نعم الحال يدل على صفة الحدث ايضا وهو
المقارنة بمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريف
واما ثالثا فلا نتقاضه بالمرة والنوع النكرتين وعدم
وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع وما ظن فانه
سهو فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل
التزاما فيندفع بالاول الاول وبالاخر الاخران
مشتقا حال من فاعل توضح بتأويل المنكر او اللفظ
او غيره يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح
المذكور في الجامد لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا
فانهما حالان من فاعل اطيب ومفعوله مع جمودها
والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا
في الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية

لانتفاء البسرية حال التمرية وجعل الحال مقدرة تكلف كذا منه

٧ يفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا
وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا اذا
طيبه رطبا وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلي
كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو
هذا باعتبار اتحاده في اطيب والمضمر بالنسبة الى المظهر
كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية
تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه
ويقع الحال مصدرا سماعا اذا سماع او وقوع سماع كاتيته
ركضا اي راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا اي ضاحكا لعدم
السماع ولا يتقدم الحال العامل المعنوي وذو الحال المجرور
بنصبهما اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا
او لكن لو كانت والجار والمجرور داخل في الظرف هذه العبارة
لا تخلو عن خلل اما اولا فلان الظاهر ان الاستثناء متعلق بهما
معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور مطلقا ولم يذهب اليه
احد واما ثانيا فلانه ذهب البعض الى جواز تقديمها مطلقا
على المجرور بحرف الجر وهو ظرفا الى الحال بالنسبة الى الكل

والى صاحبها بالنسبة الى الثانى فيكون مختار المصرمذهب
البعض المذكور سهوظ فالاستثناء مصروف الى الاول
محققه ان يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوى
كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره يلزم جواز
تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع
وانما الخلاف فى تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه
سيبويه مطلقا وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ
على الحال نحو زيد قائما فى الدار او الحال الظرف على العامل
مثله جوزه ابن الدهان ويتقدم الحال جوازا اذا ها اى
صاحبها المرفوع او المنصوب بقرينة سبق الجر ورواضاف
ذا الى الضمير وقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذو الحال
الفاعل او المفعول به او كلاهما لفظا او معنى ويعرف ذو الحال
غالبا فى غالب الازمان او الحال او تعريفا غالبا لانه محكوم
عليه فى المعنى فالتعريف اصل فيه ويجب تقديم الحال
على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة فى
الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب
فان اختصت بوصف او غيره لم تقدمها عليه لتقربها

قوله لانه محكوم عليه فى المعنى فيه ان الاولى
ينبغى لا يلزم ان يكونه فى حكمه من كل وجه
ولعل الوجه كونه المعرفة اتم فى الافادة
ولا يخفى ان هذا ليس من حيث انه ذو الحال
بل من حيث انه من الكلام ومتعلقا بمجى
الحال بعده لتربية الفائدة وتتميمها
كما بين فى المعانى كمال

٧١

من المعرفة وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها
بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة فى نفسها
فكيف تثبت لغيرها ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة
لا تقتضى ارتباطا بغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير
او الواو مع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا
مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو اوكليهما سوى
المضارع المثبت لابد من تقدير مع فاعله لكونه استثناء
من الجملة فانه اى المضارع المثبت يقع حالا بالضمير
وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل
المستغنى عن الواو ولزم الماضى المثبت الواقع حالا
قد فاعل لزم او مفعوله وقد يقدر قد او فى بعض المواضع
والاول اولى لاستلزام الثانى زيادة وحذف فاوجه اللزوم
ان الفعل اذا وقع قيدا للشئ يعتبر كونه ماضيا او حالا
او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء
زيد ركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدما على المجئ
فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجئ فيه ان القرب لا يكفى
بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اى الحال جوازا كقولك

قوله قد او فى بعض المواضع اشار بالاول
الى ان الضمير راجع الى قد الاول المراد به
لفظ وقد الثانى داخل على المضارع معنى
للعلة وبالثانى الى ان المراد بقد الثانى
تحقق فلا يفيد القرب فاحتج اليه هذا
التفسير كمال

لمن يريد سفرا راشدا مهديا اى سر ويجب حذف عاملها
في الحال المؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا والمنتقلة تقابلها وهي قيد للعامل لا المؤكدة لو
قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية احترازا عما
يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اى
أَحِقُّه بفتح الهمزة اى ابوته لك بمعنى تحققته وصرت منه
على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى اثبته لك وبعض
النحاة خصص المؤكدة بما يقرر مضمون اسمية فيجب الحذف
في كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوي وتقع
الحال المؤكدة جملة اسمية كما تقع مفردا او فعلية ولا تقترن
تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده لشدة
ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو تقتضي التوسط
ولان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد كقولك هو الحق
لا شك فيه وبهذا كالاستثناء مما سبق من منع
ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز بيان نكرة لعدم
الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل

بلا تكلف

٧٢

بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو
منع فبقوله الوضعي فان ابهام متبوعه لعدم الاشتهار
والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بقرينة المقسم
فخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعي
فخرج صفة المشترك نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها
استعمالي نشأ من تعدد الموضوع له عن ذات فخرج
النعت والحال فانهما تزيلان الابهام عن صفة صاحبهما
وكذا المراة النوع مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم
التمييز فالاول اى ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة
يزيل عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار يعرف به
قدر الشيء وهو منحصر غالبا من العدد الى والمقياس
بيانه للمقدار وسيأتي في باب الاعداد والكيل اى المكيل
نحو قفيزان برا والوزن اى الموزون نحو رطل زيتا
والمساحة نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا والمقياس
نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اى التمييز عن مقدار غير
العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية وقصدها
يستلزم كونه جنسا مجردا وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع

عن الثناء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والقرب
بخلاف نحو رجل وفرس والا اى وان لم يقصد النوعية
او العددية جنسا او غيره فيطابق التمييز ما قصد
النظر ايضا الى مزية هذه العبارة على قول ابن الحاجب
فيفرد ان كان جنسا او غيره فيطابق الا ان يقصد الانواع
ويجمع فى غيره فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه جعل الانواع
على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للراتب مع تقابلهما فى الاستعمال
وجعل الجمع شاملا التثنية وتقييده بخوان قصد ولو
كان المفرد المقدار ملتبسا بالتنوين او بنون التثنية والجمع
الواو بمعنى او ومثل نحو الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
وردة بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة فى
جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه الجمع
نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اى
اضافته الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
وترك والا يكون مفهوم الشرط والمصر ممن يقوله
فلا يجوز اضافته المضاف لامتناعها وذو اللام لا ينبغى
التمييز وعن غيره عطف على مفرد مقدار وضمير المقدار

كخاتم

٧٣

كخاتم فضة والجر فى غير المقدار اكثر استعمالا لقصور
فى الابهام وما قيل لحصول الغرض مع الخفة يقتضى الكثرة
فى المقدار ايضا والثانى اى ما يزيل الابهام عن ذات
مقدرة يزيل عن نسبته اى ذات مقدرة فى نسبته لان الابهام
بالذات فى المنسوب اليه وبواسطته فى النسبة كطاب
زيد نفسا اى طاب شىء زيد بالاضافة نفسا ويعجبنى
طيبه ابا اى طيب شىء ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة
الى افرادها اعم مما فى الجملة وشبهها وان منه نسبة الاضافة
فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما فى الكافية وان الذات
المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما
فى المذكورة بل يكفى اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز
عن النسبة فاعل فى المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة
فى نحو طيبه ابا منونا مبدلا عنها فجعل الحمل لازما فى التمييز
فيلزم فى صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل فى مثله
كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ لا ابهام
فى الشىء الذى هو زيد فالوجه هو الاول ليس الا وما
اى تمييز صلح له وهو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح الحمل

للحمل صلح لمتعلقه نحو ابا فى طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد فيجوز
ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن واستشكل
بطاب زيد نفسا فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز
فيه الوجهان فاجترا بعضهم على جوازهما فيه ايضا وهذا
بعيد جدا وبعضهم زاد فى الصلاح عدم جواز الاضافة
الى ما انتصب عنه كما بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى
الصفة استثناء مما صلح فانها لزيها فقط لا لمتعلقه لانه
تستدعى موصوفا والمذكور اولى بها فاذا قلت طاب زيد والدا
كان الوالد هو زيدا لا غير بخلاف الاسم نحو ابا وتطابقه
اى توافق الصفة صاحبها فى الافراد وضديه والتذكير
والتانيث وتحتمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب زيد فارسا
ففارسا تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التى تزيل الابهام
عن شئ منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد
عند الطيب فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام
عن ذات شئ واحد وصفته معا اذ ما فيه الابهام ههنا
اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة
نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبدلا عنها ويمكن

استحالة

استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستندا بمثل
هذا بسرا اطيب منه رطبا وما اى تمييز لم يصح لصاحبه
اى لم يحمل عليه فله اى لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة
وعلما ودارا او ذات اى ما يصح وما لم يصح فيهما اى فى الافراد
والمطابقة كما اى تمييز ذكر يعنى المزيل عن ذات مذكورة
اى يفرد كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق ولو اكتفى
بذكر الاول فى الاول او الاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم
التمييز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا
فى المعنى فياخذ حكمه فى عدم التقدم والمازنى والمبرد يجوزان
تقديم التمييز على العامل الفعل وشبهه اذ الاول بشئ لا يجب
ان يكون فى حكمه من كل وجه المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ
فى عرف النحاة متصل اى صادق عليه مفهومه وهو اسم
ما علم دخوله فى المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد
ومخرج باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله فى الحكم
المنفصل والصفة بباب بنوع الا فلا تناقض بمنفصل
كمتصل وصدق المتضادين على واحد نوعى فى حالة واحدة
جائز كما يقال الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل

قوله مستندا بمثل الخ فانه يزيل الابهام عن ذات هنا حيث بين ان المشار اليه مما من شانه ان يكون بسرا او يكون تمرا النخل لكنه يزيل هذا التمر النخل وعن صفته من حيث انه مفضل عليه

انما المستحيل على الواحد الشخصى وهو ما بعده اى با الا
وعلم عدمه اى عدم دخول مدلوله فى المستثنى منه
باعتبار المفهوم كجاءنى القوم الا حمارًا او المراد كجاءنى
القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم
الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاشارة
وفى الحكم بباب الا وفى المتصل كلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والا اى وان لم يعلم دخول باب ما بعد الا فيما
قبله ولا عدم دخول بل يكون على الاحتمال ولم نفسر
بدخول المستثنى فى المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء
الا ان يراد اللغوى على طريق الاستخدام فصفة فباب
الا صفة فان كان الا فبمعنى غير لتعذر الاستثناء بقسميه
وقد اصاب المصر فى مخالفة ابن الحاجب فى التعميم من وجهين
عدم اختصاص الصفة بالا وتبعيته الجمع المنكور الغير
المحصور والاول ظ واما الثانى فمدار الحمل على الصفة
تعذر الاستثناء كما اعترف ابن الحاجب نفسه والتعذر
قد يكون فى غير الجمع كما جاءنى رجلان الا زيد وفى الجمع
المعرف كما جاءنى الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد

والاستغراق

والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسى والمالكى وفى المحصور كما جاءنى
مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر فى الجمع المنكور الغير
المحصور كما جاءنى رجال الا رجلا او حمارا وقد يحذف
المستثنى كما جاءنى القوم ليس الا اى ليس الجائى الا زيد
وينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه
لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا
عند الحجازيين قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط
وهو لا يقع فى كلام الفصحاء ورد بان النحوى يبحث
عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصدر بطريق الروية والفصاحة غير مفيد لان
المصرين ثم وبدل الغلط قد يقع قصدا فى كلام الفصحاء
لنكتة لطيفة بينها الشريف فى حواشى المطول
وقيل لو جاز الابدال فى نحو جاءنى القوم الا حمارا
لكان اما بتكرير المنفى اى ما جاءنى حمار فيلزم الغلط
فى العامل والمعمول معا وكذا فى المنفى نحو جاءنى القوم

[illegible]

الاحمارا ولا يخفى عليك ان الغلط فى المتبوع لا فى البدل
على ما بين فى موضعه ولا غلط اصلا فى المستثنى منه فى المنقطع
ولو سلم فما ذكر انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو م
كيف وهو يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا واثباتا
فالوجه عندى ان الا فى المنقطع بمعنى لكن فيعمل عمله
الا يرى انهم اختلفوا فى عامل المتصل انه الفعل او معناه
او الا واتفق المتأخرون فى المنقطع ان عامله وخبرها
محذوف فى الاغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز
ان يكون منقطعا او اللغوى بطريق الاستخدام اى لغة
تميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا وقد يجر ان
مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون
البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمار
ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تع لا عاصم
اليوم الا من رحم فظهر الخلل فى كلام المصنف من جهة
التخصيص وان بما او واقعا بعد ليس ولا يكون وما
خلا وما عدا وعدا وخلا لكونه خبرا او مفعولا به
والمستثنى بهما ايضا ويلزم اضمار فى باب الاستثناء اسمها

والمرجع

٧٦

والمرجع فاعل المذكور اى ليس او لا يكون الجائى مثلا وما
فى الاوسطين مصدرية وخلا فى الاصل لازم متعدى
بمن فضمن معنى جاوز او حذفت واوصل الفعل التزم
هذه التضمين او الحذف فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها
فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما كما
والجملة حال ولم يظهر قدم مع الاخيرين ليكون اشبه بالا
ويؤول المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقديم زمان مضاف
وقد يجر بهما اى بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا
فى موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام ذكر
فيه المستثنى منه كجاءنى القوم الا زيدا فلو كان المستثنى
فى غيره اى الموجب معه اى ذكر المستثنى منه فالبدل اولى
من النصب على الاستثناء نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
لان المستثنى فضلة قطعا بخلاف البدل ولو تعذر البدل
على لفظ المستثنى منه او محله القريب فيبدل مبنيا
على محله اى المبدل منه كلا احد فيها اى فى الدار الا زيد
فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب بلا
لانتقاض النفى الذى عمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد

قوله او واقعا بعد الا فى موجب اخره مع ان ابن الحاجب قدمه على الجميع لئلا يقع الفصل بينه وبين ما يقع له فى المنفى وغيره وابن الحاجب نظر الى كونه على الاصل من وجوه تقديم المستثنى منه على المستثنى والاتصال والوقوع بعد الا ام الباب وايجاب النصب فيه لانه لا يجوز الا فيما يجوز فيه المنقطع وهم لا يجوزون فيه فى الاغلب فلا يجوز البدل فتامل عصام

قوله عن لفظ المستثنى منه كما جاءنى من احد الا زيد لان من لا يزاد بعد الاثبات او محله القريب كما فى المثال الثانى فعلى محله القريب كما فى الاول والبعيد كما فى الثانى وقد اصاب فى ترك قول ابن الحاجب على اللفظ فافهم عصام

[illegible]

الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدمه اى المستثنى منه
باعرابه اى المستثنى منه ما لم يكرر المستثنى فاذا كرر
ينصب احدهما والآخر قد ينصب ايضًا وقد لا ينصب
وكذا حكم ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون
للتاكيد وح ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه
واما لغير التاكيد وكلام المصرف فيه وح اما ان يكون استثناء
كل تال من متلوه او لا وكل منهما اما في العدد او لا
فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا خمسة لانه في موجب
وكل شفع منفي جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب
فيلزم بالاقرار خمسة لانك اخرجت التسعة من العشرة
فبقي واحد وادخلت معه ثمانية صارت تسعة واخرجت
منها سبعة بقي اثنان وادخلت معهما ستة صارت
ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت معها اثنين
صارت ستة واخرجت منها واحدًا بقي خمسة وفي غير الموجب
ما له علي عشرة الا تسعة الى اخر و تر مثبت جائز فيه الوجهان
وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة ايضًا فالمخرج

٧٧

ما سبق هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت
ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء
لان المعنى ما له علي عشرة مستثنا منها تسعة اي ما له
علي واحد واذا قلت الا تسعةٌ بالرفع يلزمك تسعة
لان المعنى ما له علي الا تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام
هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب
كان الاستثناء راجعًا الى المثبت كانك قلت له علي عشرة
الا تسعة ويصير ما حصل انه له عليك واحدًا فاذا
ادخلت النفي كان المعنى ليس علي واحد فلا يلزمك شيء
واما اذا رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء
راجعًا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب
الحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال
الثاني في الموجب جاء المكيون الا قرشيا الا هاشميا
الا عقيلا فقد جاءك من المكيين غير قرشي مع جميع
بني هاشم الا عقيل وفي غير الموجب ما جاء المكيون
الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاءك من المكيين
مع عقيل جميع قريش الا هاشميا وحكمهما في المعنى

قوله فلا يمكن الى ما عرفته من وجوب النصب وعدم جواز البدل في الموجب

والاعراب حكم الاول موجبهما وغيره كغيره ومثال الثالث
على عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز
الوجهان في الاخير والاستثناء ان من المستثنى منه الاول
فيكون الاقرار بثلثة وفي الرابع ان كان المستثنى منه
واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت المكررات
على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني
الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال
وان تاخرت ففي احد المستثنيات جواز الوجهين
والباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال
كالساقط فلا يبدل مرة اخرى نحو ما جاءني احد
الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها فللمقدم
النصب على الاستثناء وفي احد المتاخرات جائز
الوجهين وباقيها واجب النصب بعد الابدال
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر الا خالدا
وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها ونصب
ما سواه نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا
وان كان المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير موجب

قوله فالجميع منصوب وقد اشار فيما سبق الى ان وجوب نصب اصل المكررات لا يبالي في وجوب الاخر كاتبه

قوله ففي احد المستثنيات اي المستثنى منه اي لا جواز الوجهين والباقي واجب النصب بعد الابدال كاتبه

قوله شغل العامل بواحد منها اي واحد كان اي عمل فيه الرفع او النصب على المفعولية ونصب سواه على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الخ وما ضربت الا زيدا الخ كاتبه

لم يجز

على الاستثناء كاتبه

لم يجز في الثاني المستثنيين الا النصب والاول اشتغل به
العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض
بالا فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز
الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثنى منه
المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وفي الموجب
لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ كما يجيء
نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب
واجب في اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه من
غير موجب بسبب نقض الايجاب بالايجاب بالا
فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب
واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه
فيه اي الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما
يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الفلك
الاسفل عند الاكل الا التماح وعدم الافادة في غير
الموجب نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ
فيه على الغالب والافادة في الموجب نادر فالحكم بعدمه

قوله بالخبر بالنصب على المفعولية كاتبه

قوله تحرك الفلك اه اي كل حيوان وفي الايجاب نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاول ولقد احسن الشارح حيث جعل المثال مما نحن فيه بخلاف [illegible] كاتبه

على الغالب والافادة فى الموجب ايضًا ويجئ المستثنى

بسوى بالقصر وبكسر السين وضمها وسواء

بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما

اى سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدًا لانهما

فى الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف

فيهما رفعًا وجرًّا ونصبًا وحاشا عطف على سوى

لانه حرف جر فى الاكثر وقيل النصب على المفعولية

اى بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها

تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو

ضرب القوم عمرًا حاشا زيدا اى نزهه الله تعالى عن ضرب

عمرو ولاسيما عطف على سوى ايضًا لاضافة سى

وما زائدة او الى ما وهى نكرة غير موصوفة والاسم بعدها

بدل منها والسى بمعنى المثل ولا لنفى الجنس وخبرها

محذوف والواو الداخلة عليها فى بعض المواضع اعتراضية

فمعنى جاء القوم ولاسيما زيد ولا مثل زيد موجود

فى القوم الذين جاؤا اى هو اخص له واشد

فى المجئ

قوله لانه علة للجزء كاتبه

قوله ان نزهه اسم اه نحو انا بمعنى برأ والضمير الجاسم تعالى والصلة محذوفة واستبعده الفاضل العصام وجعله بمعنى جانب والضمير الى اسم المعمر السابق او الى مصدره اى جانبه الضارب او الضرب فتأمل كاتبه

قوله لاضافة سى اصله سوى وقال ابن جنى سوى اليه اى المستثنى وما حرف زائدة بين المضافين وهى جائزة على قلة مثل قوله غضبت من غير ما جرم كاتبه

قوله بمعنى المثل فلا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ولا لنفى الجنس وقد يحذف وقد يخفف ميمها وبدونها وقد يقتصر على سيما فيقال ما الزائدة ... مقبوض عن المضاف اليه كاتبه لا سيما احد لا مثله موجود فى محته كاتبه

فى المجئ وجاء الرفع فيما بعد لاسيما وهو اقل من الجر على انه

خبر محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة

اسمية وقيل النصب بعد لاسيما على ان ما نكرة موصوفة

واعنى مقدر وغير عطف على سوى ايضًا وهى

اى غير صفة فى اصل وضعه لدلالته على ذات مبهمة

باعتبار معنى هو المغايرة ويعرب غير فيه

اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو المغايرة

ح باعراب موصوفه كاعرابه اى المستثنى بالا على

التفصيل من وجوب نصبه لو مقدمًا او منقطعًا

باعتبار المضاف اليه او فى موجب تام وجواز

الوجهين مع اولوية البدل فى غير الموجب التام والا

عراب بحسب العوامل فى المفرغ ووجهه انتقال اعراب

المستثنى اليه لما انجر به غير باب كاد اى نوعها اى

الافعال الناقصة وهذا احسن من عبارة الكافية

المسند اللفظ اى الذى اسند الى اسمه عائد الى الباب

لوجوده فى ضمن الجزئيات المسندة بالذات والحقيقة

فخرج نحو يضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف

بدونه فاعله صح

هو موصوف صدر الصلة والصفة قليل كاتبه

قوله على ان ما تامة نكرة اى شئ عند ابى على ومعرفة اى الشئ عند السيبويه على ما ذكره فى الموصول اتفقا الشارحين قال الفاضل العصام فيه ان ما قالوا به سهو والحق ما قال الرضى انها نكرة مطلقا عند غير سيبويه ونكرة تارة ومعرفة اخرى عنده كاتبه

عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالخبر اى خبر المبتداء فى اقسامه واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود الاعراب اللفظى فى احد المعمولين او بوجود قرينة ههنا لاختلاف اعرابهما بخلاف خبر المبتداء لاتحاد اعرابهما فلابد فى الجواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء فى خبر المبتدا او ظن مخالفتهما فى هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا او الوجه ان يقول ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان خبرا خبرية اى فى مثل هذا الكلام فى مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا فهذا اضعف لصدق علتى الاول ونصبهما ورفعهما يفهمان من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس ويجب حذف كان كاما او اما انت

الهمزة

الهمزة او كسرها اى لان كنت تفسير المفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان فادغم واصل المكسورة ان كنت بلا لام فعمل به ما مر اسم باب ان معموله عائد الى اسم باب المسند اليه نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتداء الا للضرورة الشعرية ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التى لنفى صفة الجنس غير التعبير لقلة النصب فى اسم لا بخلاف ما سبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم يليها يقع بعد لا بلا فاصلة نكرة مضافة او مشابها به نحو لا عشرين درهما لك احوال عن الضمير المجرور فلو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده فى ضمن المقيد مفردا غير مضاف ولا مشابه به مع وجود الاولين بنى مشتملا على علامة نصبه لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شيء نحو لا رجل ولا غلامين لك

قوله فلا يرد يحتاج الى التأمل
حاشيه

ويخالف عبارة الكافية فانه يرد عليها نحو ما ذكر فى الدفع الفاضل الجامى
حاشيه

قوله ولا يحذف اسم باب ان لان تقديم منصوبه للتنبيه على ان لها عملا قويا فلو حذف ووليها المرفوع لكان فى صورة العمل الاصلى ولان نفى مرة بالنصب فلا يتغير اخرى بالحذف بخلاف ضمير الشان ذكر بعض الكمل فتدبر
حاشيه

قوله المنصوب بلا فى الاصطلاح التى لنفى صفة الجنس تذكر ما ذكر فى خبر غير التعبير بالاسم حيث لم يعبر بالاسم كما عبر بخبر باب كان وباسم باب ان او كما عبر بخبر لا او كما عبر بسائر المنصوبات باسامى الها لقلة النصب لفظا او تقديرا فى اسم لا
حاشيه

قوله احوال مترادفة عن الضمير المجرور او الاولى عنه والباقى عن المرفوع ويجوز كونه مضافا صفة نكرة فافهم
حاشيه

ولا مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان
المسند اليه بعد لا مفصولا عنها نكرة او معرفة
او معرفة متصلة وان كان واحد منهما مفردا
ان للوصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال
والمراد بالتكرير النوعى لا الشخصى فيحصل ست
صور اربعة فى المفصول واثنان فى المعرفة
وترك نحو قضية ولا ابا حسن لها قد عرفت
مما تقدم وكثر حذفه اى المسند اليه بعد لا فى مثل
لا عليك اى لا بأس المراد فيما وجد الخبر كما ان حذف
الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف
وفى مثل لا حول ولا قوة اى فيما عطف مع تكرير
لا نكرتين مفردين متصلين وجوه فتحهما على الاصل
المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير خبر الاول
ونصب الثانى عطفا على لفظ الاول منونا لاعرابه
ورفعه عطفا على محله ولا زائدة فيهما ورفعهما
بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان
لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا تغير الهمزة
الداخلة على لا تأثيرها عملها بخلاف الجار الداخل

قوله اربعة فى المفصول نحو لا فى الدار زيد
ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار
غلام زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا اثنان فى المعرفة
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد فى الدار ولا عمرو كلهم

قوله مما تقدم فى اخر بحث التنازع
من ان الجواب خارج عن المقاله
هو ضبط المسائل كلهم

عليها

عليها نحو الا تبنى بلا جرم وتفيد الهمزة المذكورة الاستفهام
حقيقة نحو الا رجل فى الدار والتمنى نحو الا ماء اشربه حين
لا يرجى ماء والعرض نحو الا نزول عندى ونعت المبنى
من اسم لا مفردا يليه كالا من ضمير يبنى للاتحاد
ويرفع حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا فى الدار والا اى
وان لم يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا او نصبا
لازم لعدم الاتحاد ويعطف على لفظه عائدا الى المبنى
اى بالنصب ومحله اى بالرفع ولا يجوز البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف
بالنكرة اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل
فيها و بعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة
والبواقى من التوابع اى غير النعت والمعطوف كتوابع
المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد
اللفظى ويجوز الرفع والنصب فى عطف البيان
وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ
فى الدار له لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامى له

لا فيها اى لا يجوز لا اخا فيها و كذا لا غلامى فيها للتشبيه
بالمضاف لمشاركته الاول فى اصل المعنى دون الثانى وشاع
البناء على الاصل نحو لا اخ لها و لا غلامين لها خبر
ما و لا المشبهتين بليس المسند الى اسمها نحو خرج
يضرب فى ما زيد يضرب ابوه و لا رجلان فى بيتهم ويبطل
عملهما بتقدمه اى الخبر على اسمهما و زيادة ان
بعد ما لضعف عملهما و انتقاض النفى بالا فلا تبقى
العمدة فى مشابهة ليس و لو عطف على خبرهما بموجب
بكسر الجيم اى عاطف يفيد الايجاب وهو بل و لكن
رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدء
محذوف و لا ينصب لانتقاض النفى و الا اى وان لم
يعطف بموجب بل بغيره نصب حملاً على لفظه او جر
على توهم الباء فى الخبر و يجوز الرفع ايضاً بتقدير المبتدء
فقط المجرورات موقوف او مبتدء ما بعده او محذوف
او خبره المضاف اليه فى الاصطلاح المشهور ما لفظ
نسب اليه الى مدلوله بالجار المقدر احترازا عن الملفوظ
والمتضمن المؤثر فى العمل احترازا عن المفعول له وفيه

ونحوهما

ونحوهما فى الحذف والايصال وههنا ابحاث الاول
ان المجرورات كاختيها تشمل الاصلى مدخول
الحرف الجار الاصلى والاضافة المعنوية والملحق
مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى قسما
ما ينبغى ان يستوفى قسماها وقد كتب المصنف
كل قسم وابن الحاجب نصف الثانى و الثانى ان المعقول
والمنقول من النحاة انه لا تقدير فى اللفظية وتصريح
ابن الحاجب بمطلق التقدير و تكلف بعضهم
بتقدير اللام تقوية للعمل فى نحو ضارب زيد ومن
البيانية فى نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه
جواز نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور
وغيره كما لا يتناول لان المجرور بالحرف الزائد كذا
ذكره الشريف فكيف يقسم الاضافة اليهما والثالث
ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع لاسيما
فى الوجه الثالث والتفسير بالمفرد لاضمحلال الجمعية
باللام والتقوية بمسئلة اليمين ليس بمفيد ههنا
اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد
اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد

بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد
فى ان يعتبر كل فرد فيه كأنه ليس معه غيره وغاية ما
يتكلف ان يقال لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف الاصلى
لم يرض ابن الحاجب بتركه رأسا فغير المشهور ولما
انتفى القيدان فى الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه
ولما انتفى احدهما فقط فى اللفظية مع عدم صحة الحوالة
ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية
بان اخرها عن تعريفهما وادخلا فى تقسيمهما بان ارجع
ضمير هى على طريق الاستخدام الى ما يطلق عليه اسم الاضافة
اما بطريق عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف
او بطريق عموم المشترك على رأى هذا الضعيف لكثرة
الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع اما بالنظر
الى افراد المذكور او الى التقدير والحذف حوالة واكتفاء
ايجازا فليتأمل وشرطها اى الاضافة مطلقا كون المضاف
مجازا باعتبار الاول والا لزم تقدم الشئ على شرطه
بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه
تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله
وما عطف على تنوين يقوم مقامه اى التنوين وهو

نون

82

نون التثنية والجمع بها اى بسبب الاضافة متعلق بكون
فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة
فى التلفظ والظاهر سبقها فى الوجود ايضا فلم يوجد
التجرد بالاضافة وينبغى ان يزيد او محمولا على ما جاز
مع انه لا يفيد فى ذلك الجائز من نحو ضارب زيد على قول
والحسن الوجه الا ان يعمم ما يقوم غير النون وايضا
لما فرض وقدر التنوين فى المبنى وغير المنصرف مع
مضادتهما التنوين لكونه علامة التمكن ولا تمكن
فيهما بناء على ان فرض المحال جائز فما المانع من فرضه
فى ذى اللام اللهم الا ان يعمم التنوين ويخصص
الفرض بالوقوعى ولو بالنوعى والاوجه حذفهما
والشرط لا يكفى فى وجود المشروط بل من المقتضى وهو
ههنا تحصيل فائده ولا فائدة فى اضافة نحو الغلام
فلا نقض وهى اى ما يطلق عليه لفظ الاضافة لفظية قدمها
لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع مع المقصود
من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة
الى المتكلم المحدث له ظاهرا وشرفه ومقصوديته

المحدث فى الحقيقة هو الله تعالى

بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة
الى معمولها فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات
والتخفيف فى اللفظ فقط تفيد هذه الاضافة
فلذا سميت بها والمبنى على ما كان قبل الاضافة
ولذا قيل انها فى تقدير الانفصال واما التخصص
فى نحو ضارب زيدٍ او رجلٍ فحاصل قبل الاضافة
بالمعمولية والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا
نحو حواج بيت الله ونائبه والتخمير فى نحو الحسن
الوجه واللام اخف منه مخرجا ووصفا والاستتار
حكمى وتوصف النكرة بها اى بالصفة المضافة
الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح
او ولو كان المعمول معرفة
نحو الضاربا زيدٍ وكذا نحو الضاربوا زيدٍ لحصول
التخفيف بحذف النون دون الضارب يعنى لم يصح المفرد
المعرف باللام السابق الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا
نحو الضاربك قيل حملا على ضاربك الذى حذف تنوينه
لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين
مع

٨٤
مع الاتصال فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة
مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب زيد مع ضارب
زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشيء
بلا شرط ولا مقتضٍ وقيل اصل ضاربك ضارب
اياك بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين واتصل
الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد
الجزئين فيه انه لابد فى اللفظية وجود الاستعمال
بلا اضافة لكونه فى تقدير الانفصال فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين لم يوجد صح
ضارب اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال
ح اصل الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئين
لا يكفى فى الحمل والا جاز الضارب زيد وقيل ضمير نحو
الضاربك منصوب فورد عليه حذف النون فى الضاربنك
والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة التنوين
يؤذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستفتونك
وحل انه بمنزلة التنوين من كل وجه الا انه يجمع
مع اللام ويثبت فى الوقف والاقرب ان نحو ضاربك
مضاف والتنوين محذوف لاجل الاتصال والاضافة

معاً كما في نحو دونك وكلتاهو وكونه في تقدير الانفصال
من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط
العمل ونحو ضارب بك مجرداً او محلى باللام مضاف
والنون محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك
ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيداً
فتدبر او ذى اللام نحو الضارب الرجل حملاً على الحسن الوجه
لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً
معرفين باللام او مضافا اليه نحو الضارب ذى المال
فانه في حكم ذى اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل
الضارب غلامه والا اى وان لم يكن المضاف صفة مضافة
الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون
صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق
السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئاً في
المعنى دون اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة
المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علماً نكر بانه
يجعل واحداً ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير

من

85

من زيد كم وان كان مضمراً او مبهماً لا يضاف لتعذر التنكير
وتفيد المعنوية تعريفه اى المضاف بالمضاف اليه
المعرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت
وذا في المعرفة دون النكرة ثم تستعمل في الاستغراق
وغيره كاللام بعينه مثلاً اذا قيل جاءني غلام لزيد
فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير
اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جاءني
غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشاراً اليه ومعهوداً
بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل
وضعها ثم تستعمل بدون اشارة وعهد كالاول فيكون
كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت الا
مثل وغير وشبههما نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما
عندنا من النسخ والظاهر الامثل وغير لكونه استثناء
من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعل مثل مصر ما لم يشتهر
ظرف لفهو الاستثناء اى لا يفيد الاضافة المعنوية
تعريف مثل الا مدة عدم اشتهار كل منها بمماثلة

وهذا اولى لانه يقال ان اللام في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا حتياجها الى التقييد وارادة المعهودية بالمعلومية مع كون الثاني اعم وتطويله

فانه اول بالبقعة منع للتعريف والتانيث وانه بالمكان صرف فلذا هذا ان اول بالكلمة واللفظة منعا لهما وانه باللفظ والاسم صرفا

المضاف اليه فى شيئ من الاشياء او بمغايرته له اى المضاف

فاذا اشتهر بتعرف فيكن فى وجه الاول التوغل بها

فى الابهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلا يضره

التوغل كيف ونحو خلق الله ومقدور ومعلوم

اكثر ابهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل

لكونها فى تأويل المماثل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا

فيه انه يخرج صحة التعريف بالاشتهار الا ان يقال

بتعين الذات فلا يمكن تأويله بالصفة ويمكن ان يقال

الاشتهار دليل للعهد فيكون الاضافة على اصلها

فيتعرف من كل وجه وبعدمه ينهدم العهد فيكون

معرفة اصالة ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل

معاملتهما فيه انا لا نسلم الانهدام والسند سبق

وانه يتوقف على وجود معاملة بلا اشتهار كما وجد

فى ذى اللام كما سبق واى هذا وتقييد المعنوية بتخصيصه

اى المضاف بالمضاف اليه النكرة قيل ان التخصيص

تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة

الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما

اضيف

قوله للعهد الاستغراقية كما سبق من قوله لانه وضعها الا فلا يضر اى التعريف التوغل عند عدم الاشتهار بل لان جد العهد تعرضه ولو مع التوغل كاتبه

قوله فى تأويل المماثل والمغاير فيكون الاضافة لفظية والاستثناء وهو الاستثناء منقطعا فالمعنى لكن اضافة مثل لا تفيد تعريفه فافهم كاتبه

٨٦

اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء

فيه فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل من انتساب

الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه فى نحو غلام

لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد

فى المعنى فحق ان يسمى معنوية فلا يظهر الفرق فيه بين

غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب

زيدا فى حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية

فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانى لفظية ويقدر

من البيانية فى الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما

عليه على منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه

وهذه التقريرات لا بد منها ولا قرينة عليها والا

اى وان لم يصدق كل منهما على الآخر فاللام مقدرة

او فيقدر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلم

الفقه قالوا لا يلزم فى تقدير اللام صحة التصريح بها

بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام

فيتفرع عليه تقدير اللام فى نحو ضرب اليوم دون

فى كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات

البعيدة في نحو كل رجل وبنحو الاول فيه ان
التفسير غير التضمن الا لازم الاول صحة التصريح
والثاني عدمها ولذا لم يبين الظروف المعربة والمفعول
ولو اريد به التضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه
واعتذروا عن عدم البناء اما بان التضمن مجوز
البناء لا موجبه لتخلفه في اي واما بان الاضافة تمنع
البناء لا موجبه في الاعم الاغلب او بان المضاف اليه
بمنزلة التنوين التي لا تجامع البناء فكل ضعيف
لانتقاضه بنحو غلام رجل لصحة التصريح ولو منع
لزم بيان فرق آخر لاختلاف حكميهما فالوجه عندي
صحة اللزومين وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد
بصحة التصريح بحسب الوضع فلا يضر عدمها في الاستعمال
الا ترى ان الظروف اللازمة لا تبنى مع عدم صحة التصريح
في الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل واذا بانه يصح فيه تصريح
الحرف بحسب الوضع وعلى نحو ابن بانه لا يصح فيه حفظا
لقاعدتهم واستدلالا من الاثر واعلم ان ابن الحاجب
قدم بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط نظرا
الى

الى ان الكلام في المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان
الجار الحقيقي وان المقصود اهم بالذكر وعكس المص
نظرا الى الوجود او لان الى المقصود الاهم الانفع
ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص واما تقييد
الحرف الجار فلا يضاح معنى التخصيص والجر ضبط
المراد وبالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوف
ولا يضاف ملابس بالعكس الذي هو اضافة الموصوف
الى الصفة والملابس هو الموصوف المذكور والعكس نصو
والنفي وقوعي فلا تناقض والمراد مع بقاء المعنى المفاد
بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر خلافا للكوفيين غير ترتيب الكافية ترقيا
وتكميلا واحترازا عن كون الثانية كالحشو وهذا
اولى بالرعاية من تقديم الاهم بالنفي الذي راعاه
ابن الحاجب ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والخصوص
مترادفين او متساويين لعدم الفائدة واول نحو

اخلاق ثياب بالاضافة فى ثياب اخلاق بالوصف بانه
حذف الموصوف وصار الصفة كالاسم فالتبس فاضيف
للبيان لامن حيث انه موصوف ومسجد الجامع فى المسجد
الجامع بالوصف بان تقديره مسجد الوقت الجامع وقيس
ققة فى المثلين لكونهما اسمين لواحد بان يراد
بالاول المدلول وبالثانى اللفظ او بان ينكر الاول
باتفاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفى مثل هذا
يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز
اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم المضاف اليه
على المضاف ولا الفصل بينهما بشئ الا بالظرف
الحقيقى والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله
لله در اليوم من لامها والحق فى هذا ما قال ابن هشام
فى التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة
جائزة فى السعة اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعوله
كقراءة ابن عامر رح زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم
او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى

فى رداها واضافة الصفة الى مفعولها الاول والفاصل
الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده
رسله او ظرفها كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا
لى صاحبى وكون الفاصل قسما كهذا غلام والله زيد
واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظا غير المضاف
وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف هوا المضاف اليه
ويبنى المضاف كما فى الغايات وقد يترك على حاله بغير
تنوين وهذا فى الغالب اذا عطف على ذلك المضاف
مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع
ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم
اى فلا خوف شيء وفيما عداها يبقى على اعرابه ويرد تنوينه
نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والمضاف ويعرب
المضاف اليه باعرابه اى المضاف وقد يترك على اعرابه
كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالجر عند عدم اللبس
فان التبس فلا يجوز فالحذف فى السعة ويحذف
مجموعهما المضاف والمضاف اليه كما هو فى فرسخان
اى مقدار مسافة فرسخين ويكسر المضاف فى الصحيح يعنى

قوله اذا عطف الخ فيكون كالمذكور ولذا
لم يجوز لمنعه التنوين ولم يبن المضاف

قوله فلا خوف بالرفع بلا تنوين
وقراءة الباقين به لعدم ما يجعل
المحذوف كالمذكور

قوله ويرد تنوينه عوضا عن المضاف
اليه لعدم ما يجعله كالمذكور ايضا

قوله ويعرب باعرابه لقيامه
مقامه وهو القياس والغالب
نحو واسئل القرية

قوله وقد يترك على اعرابه على الندور
وخلاف القياس

والملحق به يعني ما آخره حرف علة صح

ما ليس في آخره حرف علة سكنت ما قبلها باضافتهما
الى الياء المتكلم وهي الياء مفتوحة او ساكنة وتثبت الالف
ان كانت في آخر المضاف الى الياء وقبيلة هذيل تقلب
ياء وتدغم الالف صح
الالف التثنية فتثبتها وتدغم الا الف التثنية الياء والواو
بعد قلبها ياء فيها اي ياء المتكلم ويفتح ياء المتكلم ولا يسكن
للساكنين نحو قاضيّ ومسلميّ ومصطفيّ الاسم التابع
اذ البحث فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف مؤكدان
وجملة لا محل لها من الاعراب تاكيدا او عطفا او بدلا
او بيانا والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف
مما سبق والاقرب ان يقال ذكرها فيه استطرادي
وكثيرا لفائدة ما لفظ تبع سابقه في الرتبة في
فمعنى التبعية اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لا
السابق لا وقوعه بعده فلا يرد نحو الاخبار المتعددة
والاحوال المتداخلة كما اورد على ابن الحاجب ولما
اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجميع
وكل للتنبيه للافراد والتعريف للماهية وثان غير شامل
لثالث فصاعدا الا بتاويل وباعراب سابقه لحاجة

الحذف

89

الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها
ولا يتقدم التابع الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية
كقوله عليك ورحمة الله السلام وهو التابع نعت
لو دل على معنى ثابت فيه اي المتبوع المذكور التزاما
يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني في مثل زيد علمه
او وعلمه والتاكيد في جاءني القوم كلهم او اجمعون
للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا لدفعه كما قيل اذ
معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع
متبوعه وذلك لان الامثلة المذكورة بخصوصية موادها
اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة
مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا
وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة
التركيبية وكذا لاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لخروجها
بذكر التوابع فالوجه على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل
على ذات ومعنى غير الشمول فيه نعم لو اريد الدلالة التضمنية
او جعل على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما
عبارة عن معنى خصوصا بافراد المتبوع لكن يستقام

خلاف المتبادر وتبعه اى تبع الدال على ما فيه متبوعه
لكنة فى التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ولا وجه لاستثناء ما يستوى فيه المذكر
والمؤنث لاشتراك بينهما فالتبعية حاصلة وحذف
الاعراب حذرًا عن التكرار وذكر الواو فى الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر
او الا فى اثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم اللفظ
على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة استطرادى لانه
وظيفة المعانى المترتبة لم تذكر فى غير النعت فحق ان لا
تذكر فى مثل هذا المختصر فضلا عن التقديم او متعلقه
لما كان مدلول النعت التبعى على معنى فى المتبوع التزاما
مثلا اذا قيل جاء رجل حسن غلامه فحسن دال بالتضمن
على حسن موجود فى غلامه وبالالتزام على كون الرجل
بحيث حسن غلامه لم يرضها المص كما رضيها ابن الحاجب
فزاد وتبع الدال على معنى فى متعلقه المتبوع اياه
فى الاولين اى التعريف والتنكير وكان كالفعل المسند
الى الظ فى الباقى مفردًا دائما ومذكرا الا ان يكون
فاعله مؤنثا حقيقيا فيجب تانيثه او غير حقيقى

او منفصلا

او منفصلا فيجوز وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد
الفاعل فى تركيبه بحسب الظ وفى غيره موازنته ومناسبته لم
حتى اذا خرج عن الموازنة بالتكسير مثلا او لم يكن
مشتقا يجوز المطابقة فى الجمع من غير ضعف نحو
مررت برجل قعود غلمانه واسود انصاره واشاعرة
اعوانه فظهر الخلل فى الاطلاق ووجب ان يزاد بعد الباقى
ان وازن والا فالوجهان ويخصص النعت متبوعه
اى يقلل اشتراكه فى النكرات نحو رجل عالم او يوضح
نحو الظريف ويأتى لمجرد الثناء نحو الله الكريم ولمجرد
الذم نحو الظريف الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد
نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يجئ
للترحم نحو زيد الفقير وللكشف كالجسم الطويل العميق
ولما توهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق فى النعت رده
بقوله والمنسوب كتميمى وذو اى لفظ نعت بالقوة
مطلقا اى فى جميع الاستعمالات اذ وضعهما للدلالة
على ذات مبهمة ومعنى فيها فكانا كالصفات المشتقة
ولفظة اى نعت لنكرة لمدحها الام الاولى للتخصيص

والثانية للتعليل نحو مررت برجل اى رجل اى كل كامل
فى الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل
قيل لان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على معينة و
الذات المعينة بمنزلة معنى المبهمة فيه ان هذا حاصل
فى غير هذا خصوصا فى نحو شىء او معلوم رجل ولم يصح
ان يقع نعتا والحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف
بيان و لفظ هذا نعت لعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف
الى علم نحو غلام زيد هذا او مضاف الى ضميره نحو زيد
هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون
هذا قيل لكون هذا فى هذه المواضع بمعنى المشار اليه
انه بمعناه فى جميع المواضع وامتناع كونه نعتا لغير
المذكورات لعدم شرطه و هو الموافقة واعرفية الموصوف
او مساواته فلا فرق بينه و بين المنسوب وذى
عده معهما خاصا اى حال كون كل من اى الخ خاصا بما ذكر
لا مطلقا و يوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما
اذا قيل جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه

لان

لانه يوصف به بعائد راجع الى تلك النكرة للربط مذكورا
او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس الاية فيه
والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات لا على معنى فى الذات
الا ان يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال لانه
اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا لضمير
مثله لما يذكر فى قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم والخاطب
اعرف المعارف فلا يقع صفة حاجة لهما اى الوصف
الموضح وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح وغيره
هذا فلذا جوز الكسائى والزمخشرى موصوفية ضمير الغائب
فى مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المصنف ترتيب
الكافية وذا اى الموصوف اعرف من الصفة او مساو
لها فى التعريف اى يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفا
من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها
لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما
مساواة وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه

عند الجمهور ووصف باب هذا اى اسم الاشارة
بذى اللام شامل لنحو الذى دون مثله والمضاف اليه
والى ذى اللام مع وجود الشروط المذكورة لابهامه
ولا يتصور رفع الابهام بالمبهم واما المضاف الى
ذى اللام فقيل لانه ان اريد التعريف فمنقوض بنحو
الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد
التعيين ورفع الابهام فيلزم جواز ان يكون المضاف
اسم جنس كغلام فلما جازت مررت بهذا الغلام
فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انهما فى التالى الى
ويحذف الموصوف جوازا اذا علم نحو قوله تعالى اعمل
سابغات اى دروعا ويجب حذفه نسيا فيما غلب
عليه الاسمية كالفارس والصاحب اى الرجل وعطف
عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه
فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد
ارتكبه البعض واقتصر على ما يفهم من قوله لو مع
حرف عاطف فلا يرد الصفات الواو مع الواو لزيادة
التصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم على راى ويعطف المعطوف او ويقع

العطف

قوله مع الواو الذى هو لجمع لزيادة
التصوق فى الكلية اذ تلك كلمة
الواو ليست عاطفة انتهى
قوله ويعطف المعطوف بالحرف
نظرا الى العطف يعنى المعطوف
[illegible]
[illegible]
بذلك القتل لزمانه او وقوع والمفعولية
واحد فالقتيل حقيقة مجاز فيه تجوزا
فان الى مجاز باعتبار الكون فانه يفهم هذا
بدونه فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول
كما نعلم نزاع الحديث وقس عليه هذا ويعطف المعطوف
انتهى

العطف على المظهر المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد
وعمرو والضمير بالجر المجرور باعادة الجار او ملابسا بالجار
على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين
زيد لانه لما اشتد الاتصال بينهما للاحتياج من الطرفين
لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كانا كشىء
واحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم
يغن الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا قدم المص هذا الحكم
على تاليه مخالفا للكافية وههنا بحث وهو انه يفهم
من هذا جواز مررت بزيد وك بلا اعادة الجار وهو
ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث
المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على المجرور
على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة الثانية ويمكن
ان يجعل من عطف اسميته على فعليته اى والضمير المجرور فى باب
العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون
اشمل واوجز والمرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتداء المتصل
ملابسا او ملابس فى باب العطف بفاصلة بينه وبين
المعطوف تاكيدا او غيره ولو وجد تلك الفاصلة بعدها

قوله على الوجه الاول فى ارجاع
الضمير الى المعطوف اذ لا
يتصور الملابسة على الثانى
فافهم
كاتبه

اى العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا الا للضرورة
اى وقت هنا هو الاولى عند البصرية ويجوز ولو على قبح
من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا
وبهذا اخص من قولهم اكد بمنفصل الا ان يقع فصل قالوا
فى وجه التفصيل الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه
منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل
طال الكلام فيحسن الاختصار انتهى وفيه نظر اما
اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما فى الاية المتقدمة
فالقول بحصول الطول به حتى يغنى عن الواجب خارج
عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره
استحسانى فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل صرفا من التاكيد لما
كان ما ذكر فى التاكيد مما لا يعنى ثم ان المصر قدم بحث العطف
على عاملين لمشاركته ما سبق فى كونه بشرط شئ وايجازا

فقال

فقال ومعمولين عاملين عطفا على المجرور واظهرها قدره
غيره رفعا للغلط وجعل العطف فى كلام غيره بالمعنى اللغوى
اعنى الميل وجعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد لا يدفع
الغلط لو قدم المجرور عليهما اى المرفوع والمنصوب تلالئه
المجرور عليهما اى على احدهما على حذف المضاف والا يلزم العطف
على ثلث فيهما اى فى المعطوف والمعطوف عليه والظرف هو
الكل والمظروف جزؤه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه
لورود السماع وعدم جواز غيره على من ان الحرف الواحد
لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا الاصح
سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وبه
اى معطوف فى حكمه اى فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه
الا ان يختص بسبب باحدهما فيختص المعروض به ايضا نحو يا زيد
والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب
لزوم تجرد المنادى عن لام التعريف اعنى لزوم اجتماع
آلتى التعريف لولا تجرد مفقود فى المعطوف وسبب بناء
زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود فى عمرو لا فى عبد الله

فلا يصح ما زيد قائماً او بقائم ولا ذاهباً عمرو الا برفعه اى ذاهب
على ان يكون خبراً مقدماً لعمرو واذ لو نصب او جر عطفا على قائم
لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف وعليه
العائد الى اسم ما وتاكيد لو يثبته اى يقرر المتبوع على الشاك
بان يدل صريحا على ما دل عليه التاكيد فبه يحصل التقرير ثم قد يكون
ذلك هو المقصود الاصلى وقد يجعل ذريعةً الى دفع التجوز
او السهو او عدم الشمول كما بيّن فى المعانى فظهر عدم الاختصاص
بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة وعطف البيان
يقصد منهما الايضاح دون التقرير وكذا نحو نفخة
واحدة والهين اثنين وامس الدابر لتقرير فيها الحكم المتبوع
وهذا معنى قول ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة
المعتبرة فى التاكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما
والصفات الكاشفة على ما توهم اذ لابد من التقرير فالمجموع باطلة
واخراج الضمير من المؤكدية تحكم وهو اى التاكيد لفظى
لو كرر الاول اى المتبوع اما بعينه كزيد زيد او بموازنه
مع اتفاقهما فى الحرف الاخير نحو حسن بسن او بترادفه
نحو ضربت انت وجرى التاكيد اللفظى فى كل لفظ اسم

او فعل

او فعل او حرف او مركب ومن هذا ايضا يظهر الخلل
فى تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اى
التاكيد وتركه احصر معنوى لو كان المؤكد نفسه
وعينه وهما ملابسان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما وانفسهم وانفسهن
وكذا عينه الخ ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا
او مستكنا بهما اى باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا
بمنفصل نحو ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك
لالتبس بالفاعل فى المستكن وحمل عليه البارز طردا
للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التاكيد اولا
بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وكذا لا يجب فى غيرهما لان اجمعين
واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل المضاف
الى الضمير لا يقع غير التاكيد الا مبتدأ فلا لبس وكله
وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع
واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى

اجمع وهي بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع
وكذلك البواقي والثلثة الاخيرة لا يذكر بدونه اى
اجمع لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا تقدم
هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد
بكل واجمع ما يفترق اجزاؤه حسًا كالقوم ولو كان
ذلك الافتراق حكمًا حكميًا او محكومًا من الشرع او غيره
نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران
الا في ذي اجزاء فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التاكيد
بهما فائدة غير المثنى صفة لقوله ما يفترق وكلا وكلتا
لهما اى يقعان تاكيدًا للمثنى نحو جاء في الرجلان
كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما قيل
اى بكلا وكلتا فيه انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا
لا يؤكد بالمعنوى كله غير المعارف باتفاق البصريين
والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة اذا كانت معلوم
المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال
ودراهم بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع الضمير
الى كلا واجمع وكله وكلتا بعد الا وّلين واحد

لانتهائها

لانتهائها في اقتضاء الاجزاء المتفرقة وغير المثنى وكذا الاخيران
لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم اجمع ولما
كان اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعًا عليه
لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل بها اى بالمؤكدات
المعنوية او به اى بالمؤكد المعنوى لكان اوجه ولا
يبعد ان يجعل بهما تصحيفا من بها او سهوًا من قلم الناسخ
ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف فكما يجب
ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا المؤكد
ويؤكد المضمر بهما اى بالمضمر كقمت انت واكرمتك انت
ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو
ونحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير رجع الضمير الى
زيد فبدل عند النحاة وتأكيد عند الرضى لرجوعهما
الى شيء واحد وبالمظهر نحو انا محمد قلت كذا ومررت بك
زيد ثم انتم هؤلاء على قول وبدل لو هو اى التابع
المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبوع
فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا
لانه متبوع مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد

المعطوف فكلاهما مقصود ابتداءً ثم بدا له فاعرض
عنه وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب الاخبار
الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا
صرف عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام
ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يوهم الغلط وشرط
ان يرتقى من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط
صحيح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان
الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم يتذكر ويتدارك ولا يقع الاخيران في كلام
الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل
الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل
فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط
والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما
والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة ونحو
اي البدل بدل كل لو كان مدلول البدل عينه اي عين
مدلول المتبوع في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم يكونا

مترادفين

مترادفين ولا متساويين نحو جاءني زيد اخوك
وبدل بعض لو كان مدلول البدل جزؤه اي جزء
مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا راسه
وبدل اشتمال لو دل بضم الدال عليه نائب اي بغير
كل واحد من العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه
فان الثوب دل عليه اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب
ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو
الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة
بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد
غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل غلط
والا اي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل فبدل
غلط سواء كان هناك غلط او ايهام او نسيان
فيشمل اقسامه الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
الا انه يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي نعت
البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر

اي على مدلول البدل اجمالا
دلالة اجمال او مجملا بغيره اي صح

من مضمر كلًّا اى بدل الكل الّا من غائب لانّ مضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخصّ دلالةً من الظّاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدًا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فانّ المانع فيها
مفقود لاختلاف المدلول يقال اشتريتك نصفك
واعجبتني علمك واعجبتك على وضربتك الحمار وضربتني
الحمار وعطف البيان لو يوضحه اى متبوعه فخرج غير
الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه
لجواز حصوله بالاجتماع غير صفةٍ فخرجت هى نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اى عطف
بيان وبدل من حيث اللفظ فى يا هذا زيد بالتنوين
مرفوعًا او منصوبًا اذ جعل عطف بيان وبالضم
اذا جعل بدلًا وانا ابن التارك البكرى بشرًا اذ جعل بيانا
للبكرى جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه تكرير العامل
فيكون كالضارب زيد وقد عرفت امتناعه واما الفرق
المعنوى فغنى عن البيان الاسماء اختيار

الجمع

الجمع اشارة الى انّ الكلام فى الافراد واما الكلام فى المفهوم
والحكم فقد سبق فى صدر الكتاب وقد عرفت فساد
تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر من المنادى
واسم لا للتبرئة وتابعيهما وهو منحصر بالاستقراء فى
ثمانية ابواب والقابه اى القاب حركات اواخر المبنى
وسكونه لم يقل وانواعه كما فى الاعراب لانّ معانى الحركات
الاعرابية مختلفة فصارت حقايق وحركات البناء وسكونه
متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر ووقف
قد سبق التفصيل فى صدر الكتاب المضمر ما اسم فخرج
كاف ذلك ورايتك وضع لذات متكلم باعتبار معنى
عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص والوضع عام بخلاف
لفظى المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهومين
الكليين فكلاهما عامان او لمتكلم به او مخاطب به بخلاف فيهما
فانهما المتكلم باى كلام كان ومخاطب كذلك او المتكلم
من حيث يحكى عن نفسه او المخاطب من حيث يتوجه اليه
الخطاب فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذا او وقلت انت الا
ان يذهب الى تعدد الوضع واريد الاول واما قولك

منعه المضمر
اوذات مخاطب فانّ الضمائر موضوعة لجزئية باعتبار
او الوضع الاول

انت مخاطبًا لنفسك فيجاذو بان لفظ المخاطب كذلك الا
ان يزيد به فيرجع الى الثانى او غائب تقدم ذكره لفظا
نحو ضرب زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقدم معنى
بان يكون الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره
زيد واعطيت درهمه زيدًا وضربت في داره زيدًا او يكون
جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى
او مدلولًا بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه
لانه يساق الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا
وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على
الشمس قبل ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ الانزال
في ليلة القدر التي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران
وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة
مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء
مع لفظ على في قوله تعالى كل من عليها فان فيه ان بعض
الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى
بل المناسب ان يجعل من التقدم الحكمي وانما لم يذكره
المصولان في ذكره تناقضا اذ امثل ما ذكر فيه قول الرضي

التقدم

التقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك
ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول
انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه
في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت
فايش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره
عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الا فظهر من هذا
ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز فان قلت هب
انه لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم ياتي لمعنيين الاثر الثابت
للشيء منه قولهم حكم شيء يعقبه وشرط يسبقه
ومصدر الحاكم منه قولهم حكم شيء المستتر في حكم الملفوظ
معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه
فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر
المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا
مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم
في المجاز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين
يلزم الحكم بالتقدم وهو اي الضمير منفصل قدمه

لكون مفهومه وجوديا لو استقل في التلفظ بين
اهل اللغة كهما اخواك وهو اي المنفصل مرفوع
المحل دائما كانا الى اهن ومنصوب المحل كذلك
كاياي الى اياهن ترك اكتفاء بما سبق والثاني ما لا
يستقل في التلفظ فمتصل نحو الزيدان ضربتهما
وهو اي المتصل مرفوع كتاء ضربت الى ويستتر المرفوع
المتصل في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة
وافعل تفضيل مطلقا مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا اذا لم يسند الى الظاهر قدم الصفة
لاطرادها وفي الماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة
اذا لم يسند الى الظاهر والمضارع لهما اي للغائب والغائبة
بالشرط المذكور وللتكلم دائما واحدا او فوقه والمخاطب
المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر
مطلقا وامر المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله
في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد
بخلاف النهي وامر الغائب ومنصوب كياء ضربني الى
ومجرور كلي الى بخلاف المنفصل فانه لا مجرور له في الضماير

خمسة

خمسة انواع والاول عندي عدها اربعة اذ الاعتبار
للفظ لا للمعنى والاعد المتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر
الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر
المتصل وكون وجه التعذر بامور اشار اليها بقوله
وينفصل الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد
انما يكون باخر العامل او فصل بينه وبين عامله
بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما
ضرب انا وعبارة الكافية اعني او بالفصل لغرض
اشتمل لمثالي له نحو جاءني زيد وانت واما انت او زيد
واسكن انت ولقيتك اياك او اسند اليه اي الضمير
ما صفة جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر ان المستتر راجع الى عمرو
لقربه فلما انفصل على خلاف الظاهر علم ان مرجعه الظاهر
وهو زيد وحمل عليه هند زيد ضاربته هي وان لم
يلتبس طردا للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا
او نعتا نحو مرت هند برجل ضاربته هي او حالا
نحو جئتماني وجاء في زيد ضاربيه انتما او صلة

نحو الضارب انت زيد وآ لمنفصل تاكيد لازم لا فاعل لجواز
نحن الزيدون ضاربو هم نحن بالاضعف وهذا داخل
في الفصل لغرض فاشترك مع سابقه فذكره عنده ويحكى
ابن الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل
ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز الاتصال والانفصال
لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع
يسيرة بخلاف الصفة وبيانه في الرضي او كان عامله اى
اى الضمير حرفا فان بهواى الضمير مرفوع نحو ما انت قائما
اذ المرفوع لا يتصل لحرف في لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انك او لو كان عامل الضمير معنويا نحو انا زيد
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان محذوفا مثل ايانا
والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب
هذه الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى
والثابت على المحذوف ولما فرغ من مواضع وجوب
الانفصال بين موضع الجواز ثم الاولوية والاولى
تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا
اى الضميران غير مرفوعين الاولى ان يقول غير

مرفوع

مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو ضربتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل فلو كان
احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فجاز الاتصال
والانفصال في الاخير نحو ضربتك وضربت اياك واعطيتكه
واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب
الاعرف من الغائب فان المتصل الغير المرفوع له جهتان
اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني
والى الثاني يتعذر للفصل والا اى وان لم يكن احدهما
اعرف او لم يقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو اعطاه
اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين
او المرجوح وعند انفصال الثاني يرجح الاول بالاتصال
وهو اى الانفصال اولى في خبر باب كان اى الافعال الناقصة
نحو زيد قائم وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا
كونه خبر المبتدأ في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر
الى الاول يتعذر الاتصال لكونه معنويا والى الثاني
يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه
والاكثر في الاستعمال لولا انا الا بانفصال الضمير

لكونه مبتداء وعسيتها باتصال الضمير لكونه فاعلا لفعل
مقاربة ولى في بعض اللغات لولاى بالاتصال وعساك
باتصال المنصوب فسيبويه تصرف في العامل فجعل
لولا في هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل
لتقاربهما في المعنى فالمضمرات على اصلهما والاخفش
تصرف في الضمير فجعلهما مستعارين للمرفوع كما
في قولهم ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون
الوقاية التي تقي اخر الفعل عن الكسرة التي هو اخت الجر
المختص بالاسم والكسرة نحو لم يكن الذين وقل الحق عارضة
باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع الياء المنصوبة
للمتكلم في الفعل ماضيا ومضارعا وامرا مجردا عن نون
الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني وهذا اوضح
واشمل من عبارة الكافية ويجوز نون الوقاية ولا يجب
معها اى مع نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة
اجتماع النونين عارضت الوقاية المذكورة ومع لدن
وباب ان اى الحروف الستة المشبهة بالفعل لحفظها
على الحركات البنائية والسكون وكراهة اجتماع النونين

وحملاً على الاخوات ويختار نون الوقاية في ليت لترجح
المحافظة على الحاء ومن وعن وقد وقط عما بمعنا حسب
لترجح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على كراهة
اجتماع النونين فيما قل حروفه وعدم المعارضة في الاخيرين
فظهر ان المحافظة سبب ترجيح لا موجب بخلاف
الصيانة عن الكسر في الفعل ولعل عكسها اى المذكورات
فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا وقد اصاب المص حيث قدم
ضمير الشان لكونه ضميرا بلا خلاف وعظم شانه
وفائدته على ضمير الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث
عنه ههنا استطرادي للاتحاد الصوري بخلاف
نون الوقاية الذي هو حرف ايضا فان البحث عنه راجع
الى الضمير المتكلم فقال ويسبق الجملة ضمير الشان اى الضمير
الذي بمعنى الشان وهو الضمير الشان ضمير غائب مفرد
مبهم غير راجع الى شئ يفسر بها اى بالجملة بعده وفائدته يقع
مسموعا لئلا ينزل الابهام المقصود منه لان ذكر الشئ
مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره اولا مفسرا

فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به
فلا يقال هو الذباب يطير ويختار تأنيثه لو فيها
اى فى الجملة المفسرة مؤنث عمدة ليحصل المناسبة
لا لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تأنيثه باعتبار القصة
نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير
مع ذلك جائز وان لم يتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه
وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان المؤنث
فضلة اوكالفضلة نحو انها بَنَيْتُ غُرْفَةً لا يختار تأنيثه
واتصاله اى ضمير الشان واستتاره وغيرهما اى
انفصاله على حسب عامله اى اقتضائه فان كان مبتدأ
نحو هو الله احد او اسم باب كان وكاد كان مستترا
نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان كان
اسم باب ان واول مفعولي باب علمت كان بارزا
نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول الشاعر علمته
الحق لا يخفى على احد وقل حذف المنصوب كقوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما قلته وضعفه

فقيل

فقيل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل
وفيه نظر ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة
كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ
مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجز ما
عمل المفتوحة فى الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا عملها
الشان ثم حذفوه وجوبا لئلا يفوت التخفيف المطلوب
ويقع بين المبتدأ والخبر لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد
هو المنطلق او لو وجد عامل كذلك نحو كان زيد هو
القائم ضمير الفصل لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا
فى بعض المواضع وهو اى ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل
مطابق للمبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والغيبة والتكلم والخطاب والخبر
حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيها او افعل من لالحاقه بالمعرفة لامتناع
اللام وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على غير
مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب

اصلا وتسميته بالمضمر لكونه على صورته وبعض البصرية
يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد
لعدم نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله
وقد سبق ان المظهر لا يؤكد بالمضمر ويدخله اي ضمير
الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام
لا يدخل تاكيد الاسم وقد يخبر عنه اي ضمير الفصل بما بعده
فيجعل مبتدأ كما جاء في غير السبعة كانوا هم الظالمون
وان ترن انا اقل منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا
بلا شبهة اسماء الاشارة ولما دل الاسم على الحس
والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات
والمعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله
مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد ذا وما عطف
عليه خبر المذكر المفرد قيل حال والعامل معنى الفعل
المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع
وايضا لم نر من ذهب الى جوازها من الخبر بل جماعة من النحاة
منهم ابن مالك جوزوها من الخبر بل جماعة من المبتدأ
وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير المعرف

علما

علما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور
ونظيره قول صاحب التلخيص والفصاحة في المفرد وقدر
التفتازاني الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك لرعاية
جانب المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع
فيها جزالة المعنى وان حوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ
والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب وفصل
او خبر محذوف او مبتدأ او ذا مبتدأ والمذكر خبره ويمكن
ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبره والمذكر حال من
فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان رفعا وذين
نصبا وجرا المثناة اي لمثنى المذكر وتا وتي بقلب الالف ياء
وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذهي
كته وتهي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمؤنث
وتان وتين لمثناه وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء
بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث واوتي
في بعض اللغات مثناهما اي ذان وتان بالالف مطلقا
في الاحوال الثلاثة قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على قراءة تخفيف ان ويدخل الهاء للتنبيه على اوائل هذه الاسماء

ما يلحق اللام آخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اى بين
الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها بالله ذا والضمير
المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل وقوع غيرهما
ويتصل باواخر هذه الاسماء حرف الخطاب يعنى الكاف
تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم
القصد بالتبعية واسم الاشارة لا يضاف وقيل
لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل
واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا نحو
ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة
واتى هذا فيصير اسم اشارة مع حرف الخطاب
خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك
التثنيين وكذا الاشارة لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة
في الخمسة يحصل ما ذكر مثالها ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن
وذانك الخ وتاك الخ وتانك الخ واولئك الخ وجاء
افرادهما اى اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في

في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر او نحوه وهي
اى اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او النون
المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو
هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغيرها اى المذكورات
من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للقريب
وثمه بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء
كسر الهاء للمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل
في غيره الا مجازا والثاني للقرب والطرفان للبعيد واما
ما عداها فتستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول
ما لا يصير جزءا من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية
وعائد نقص التمام لانه انما يتم ان لو كان الاعراب لمجموع
الموصول والصلة وليس كذلك والصلة لانها تساوية
في المعرفة والجهالة وتفسير العائد بالضمير لانه عام
لعائد المبتداء كذا ذكر المالكي في التسهيل وحذف الخبرية
مع العائد من اللتيا مصغر التي والتي اى الداهية الصغير

والكبيرة والمحذوفة من قضاعة امرها كيت وذيت
ولكن حذفنا اى العائد مفعولا او مبتدا او مجرورا وقد
اصاب فى زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز
وهو اى الموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث
وجاء حذف الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان
واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا والاولى
كالعلى جمع الذى من غير لفظه وقد يجى للمؤنث والذين
جمع الذى من لفظه وهما اى الاولى والذين لاولى العلم
خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما وجاء حذف نونهما اى المثنى
للطول بالصلة وجاء اللذون لجمع المذكر ويجوز حذف
نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بهمزة مكسورة
واللائى بهمزة وياء واللاتى بتاء وياء وكلها جمع التى وقد تستعمل
للمذكر واللواتى لجمع المؤنث والالف واللام اى مجموعهما
لنا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لا اللام وحدها
على ما هو المختار فى صرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول
والكهل ولما كان اسما واحدا رجع اليه ضمير المفرد المذكر
فى قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول يتشاكلان

يصاغان

يصاغان من الجملة الفعلية لامكان تشكل اسم الفاعل
مع فاعله مما فعله مبنى للفاعل وتشكل اسم المفعول
مع نائب الفاعل مما فعله مبنى للمفعول ففى الصورة مفردان
وفى المعنى والحقيقة جملتان فلا يختل تعريف الموصول
اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين المتعلم فيما تعلم وتذكيره
واختباره بان كيف يبنى فلان من فلان كذلك النحويون
وضعوا لاجل ما ذكر باب الاخبار بالذى فانه سبب لتذكر
كثير من مسائل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين
فى الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد المصنف ان ينقل
ولو اخبر بها اى بالموصولات المذكورة عن لفظ فى جملة
لكن جرت العادة على التمرين بالذى والباء للاستعانة
اذ الموصول المخبر عنه صدرت فى الجملة الثانية الموصولات
مبتدآت لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اى الضمير
الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه فى الجملة الاولى
من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او والاخبار
فى الاول بمعنى الجواب وفى الثانى بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى
والمال لا الى اللفظ والظاهر فان الموصول مع صلته دال ابدا

على الوصف الذي هو الخبر في الحقيقة بخلاف المسؤل عنه
فانه دال على الذات في الغالب ولهذا السر يقال اخبرني
عن زيد في ضربت زيدا بالذي يقال الذي ضربته
زيد فيعكس في اللفظ ويظن انه لم يطابق الجواب السؤال
لكن المطابقة حاصلة في المعنى والمآل على ما بينا وهي
المعتبرة ولذا لو قيل اخبرني بزيد في ضربت زيدا عن الذي
فقيل الذي ضربته زيد كان في غاية الركاكة والتعويل
على هذا عندي ثم على الثاني واما الاول ففي غاية الضعف
لان فيه اخراج الباء عن صلة المذكور مع كونه في غاية
التبادر وفوت مقابلته بعن مع كونها في غاية الشهرة
وتغليب المغلوب على الغالب واخر المخبر عنه خبرا
في اللفظ ترك شروط الاخبار بالالف واللام لانفهامها
مما سبق ولو تعذر شيء مما ذكر تعذر الاخبار بالموصول
كضمير الشان لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر تصدير
الذي وتأخيره والموصوف بدون الصفة والصفة
بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير محلهما لما مر
واما بمجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما

عن

١١٦

نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه
لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول
لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر اوجز
وافيد والحال والتمييز للزوم تنكيرهما والضمير المستحق
لغيرها اي الموصولات وما اشتمل عليه اي على ذلك
الضمير لامتناع جعل الموصول محلهما لبقاء ذلك الغير
بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة الانشائية لامتناع جعلها
صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام كعبد الله لعدم معناه
فلا يصح جعل الضمير محلا وما عطف على الذي في قوله
وهو الذي او على الالف واللام اي من الموصولات لفظا
ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره دفعا
لتوهم الاختصاص وتكثير الفائدة فيكون قوله استفهاما
اي منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء معناها كلاما
مستأنفا بتقدير يكون او يجيء ولو زاد الواو لكان احسن
ويحذف الفها اي الف ما الاستفهامية مع الجار المضاف
نحو كتاب م عندك والحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون
للفرق بينها وبين الموصول ونحوه ولذا لا يحذف

قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتقلب
الفها هاء كمه فيه نظر فانه هاء السكت كما هيه
وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا
ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب
واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف
واستفهام اما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله فنعما هي
وصفة نحو مثلا ما اي مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه
ومن الموصولات من وهي كما في الوجوه الا في التام والصفة
فمن لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت ما بمن
لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه ونفس وما سويها
فمجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان
اي من وما على الواحد المذكر وغيرهما اي من المثنى
والجمع والمؤنث ولفظهما مذكر مفرد والحمل عليه اي
على اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى او مجموعا او مؤنثا
اكثر من الحمل على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة
والضمير ولا يقعان اي من وما موصولتين وموصوفتين

معا بخلاف باب الذي يقال مررت بالذي اكرمته
الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف لانهما معرفتان
موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما
واي للمذكر واية للمؤنث وهو اي كل واحد كمن في ثبوت
الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة نحو اضرب منهما
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية
نحو اياما تدعوا والموصوفة نحو يا ايها الرجل واما التي
نحو مررت برجل اي رجل بمعنى كامل في الرجولية فانها استفهامية
نقلت الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف
كنهها فيسئل عنه ويعرف كل واحد منهما ما بين
الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اي صلته سماها
حشوا لانها كالفضلة لان الموصول هو الاصل والصلة
كالمفسر ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط كما يقال
للموصوف والمضاف فمن هذا ظهر اصابة المعرف
ترك التمام في تعريف الموصول وانما بني على الضم
لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف فنوى
تشابه الغايات نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة

ايتهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف
في نحو يا ايها الرجل لسبقه في المنادى قال سيبويه
والاعراب ايضا جيد ولا يلي كل واحد من اي وايه
الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار بل اضرب
او ساضرب قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف
اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض
الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات
ذا بعدما الكائنة للاستفهام كماذا صنعت وهو
اي ماذا اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق
السؤال في كونها اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او اي شيء فالنصب اولى في جوابه ليطابق في كونهما
فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات
ذو الطائية اي المنسوب الى بني طي وهو في اشهر اللغات
مبنية لا يتصرف تقول جاءني ذو فعل وذو فعلا ورايت
ذو فعلوا وقد يتغير في التذكير والافراد وغيرهما
اي التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها
صلا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان

ذواتا اعرف وهؤلاء ذوو اعرف او ذوات اعرف
ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث
ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول في جميع المؤنث
ذوات مضمومة في الاصول اسماء الافعال اصله
اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل
معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف وقدم
في صدر الكتاب وجه كونها اسما ما اسم خبر محذوف
راجع الى اسم فعل اذ التعريف للماهية لا للافراد
ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويدا اسماء الافعال
وقس عليها ما سيجيء من الاصوات او المركبات
او ايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعدد ذلك
فعلى هذا المناسب فيما سبق ان يقول المضمرات
والموصولات كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي
قيل ما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء الحالي فيه ان يقال هما الباعث والدليل
على كونهما في الاصل بمعنى الماضي ثم نقلهما الى المعنى الانشاء

الحالى ويكفى في بنائهما كونهما بمعنى الفعل الذى الاصل فيه
البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة المفقود فيهما كرويد بمعنى امهل
وهيهات بمعنى بعد وفعال اى ما كان على زنته من الثلاثى
المجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياس اى منسوب
الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال
نعام ولا كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرد عليه ان لا يقال
قوام وقعاد اذ لا يشترط في القياسى سماع كل الافراد
وبين شارح لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه
فليرجع اليه وفعال صفة مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة
قدمها لتحققها بلا شبهة بخلاف المصدر المعرفة فان
الرضى شك فيه ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما
للاعيان لا للمعانى كالثالث جمعه اشارة اى كثرة
الافراد مؤنثا المنصوبات احوال من ضمير مبنى لمشابهتها
الاول لفى الزنة والمبالغة المشابهة لمبنى الاصل في اتحاد
المعنى فيه ان جهتى المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس
المساواة اجلا في ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة وذا

اى ماكان

اى ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في لغة بنى تميم
كحذام وقطام الا ما آخره راء فان اكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه كحضار لنجم احرص للامالة
لا سيما في ذوات الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها
وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا يقتضى
اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار
سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل وان ضموا ما ذكر
الحجازيون للفا ما ذكروه لكفايته الا ان يقولوا هو ضعيف
لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يضم ما ذكرنا والحصر للاصل
دون الضميمة **الاصوات** في عرف النحاة ما لفظ حكى به
صوت غير موضوع للمعنى اى الاصلى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ
سواء كان للحيوانات او الجمادات والحكاية اما بنفس المحكى عنه
نحو قال زيد غاق او نخ اخ واما بمشابهته نحو قال الغراب
واما بمشابهته نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشبهه صوت الغراب

عن نفسها من غير تركيب وتخصيص الحكاية
باصطلاح القسم الثاني وهم لشمولها اسم بخ وحكما والغرض
الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها
وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه ح لم ينحصر المبنيات
في ما ذكر والتعليل بانه ح اسم لا صوت بعد تسليم
الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم من الاسم وهو الكلمة
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو
ما صوت الحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل
اسماء الاصوات وبانه ح يصير القسمان قسما واحدا
سهو اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول حكايته
ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير الحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري
كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز التقاء الساكنين
في نحو زيد مع امتناعه في نحو اين وفي الحكية كونها حكاية
عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه
لما تعسر او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصد واقامة
المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينقص وتحريك

اخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين
فاعرابها تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون
القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض وصوت
للبهائم كخ بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض
النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي
وارى انه الحق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت
وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع
واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وتحكم اجزاءه على
ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول وقد سبق
الكلام فيه   المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما   مطلب المركبات
واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم ومنها ما بني على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئه الاول
كلمة ما لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير
موضوعين او مختلفين في الاصل ملابسا بلا نسبة تعلق
معلوم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتابط
شرا فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا بنيا

قيل اما الاول فلوقوع الجزء في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيه انهما كلمتان بالحقيقة
لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن
بنيا كما في حادي عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة
سواء اريد المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى
تسع عشر وتسع عشرة والتضمن فيه ظاهر والواحد من المتعدد
حادي عشر الى تاسعة عشر وتضمنه غير ظاهر اذ ليس المعنى
حادي وعشر الى تاسعة عشر فوجهه ان القياس ان يكون
المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك
المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى
ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن
من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد المشتق
هو منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي
وعشرون والمعنى واحد لا اثني عشر واثنتي عشرة فان الاول
منهما معرب قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف
فحذف النون واعرب وقيل اجراء لباب التثنية مجرى

واحدا

فصل الكنايات

111

واحدا وهم الذين يقولون باعراب نحو هذان واللذان
وان حذف النون للايجاز المط وايكل المحذوف والا
اي وان لم يشتمل الاخير حرفا اعرب المركب ومنع
من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله جزءا حقيقيا
فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا اخر الاول ان كان
حرف لين نحو معدي كرب وفتحوه في غيره تخفيفا ينبغي
ان يزيد ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا عن
نحو سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف
مضافا جزؤه الاول الى الثاني في الصورة تشبيها
نحو عبد الله علما صرف الثاني في بعض اللغات بناء على عدم
شرط التركيب المانع من الصرف ومنع منه في بعضها لعدم
الاضافة في الحقيقة والمعنى لم يعرفها الا انها
على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين
ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها لان
بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها من غير
هذا الباب كضمير الغائب كيت وذيت بحركات التاء

ولا يستعملان الا مكررتين بواو العطف للقصة اى
للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت
وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عرفت مبنى
الاصل وينبغى ان يذكر كاين فانه مبنى ايضا بمعنى كم الخبرية
واصلها كاف التشبيه دخلت على اى وصار المجموع اسما
واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين
ولهذا يكتب بالنون فالكنا قدمه اذ لو اخر عن مباحث
كم يلزم تباعد الاقسام ولو قدم على مباحثه فقط كابن
الحاجب يلزم الفصل بين الشئ ومباحثه وكم للعدد
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم
كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم يجئ لمعنيين
محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزها فى الاعراب
تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد
حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها
ومميز كم الخبرية سميت بها لانها كانت لانشاء التكثير باعتبار
المتعلق تمييزا بينهما مجرور بالاضافة صح مفرد تارة ومجموع
اخرى لانها نقيضة رب او مثلها فحملت عليها

فيها

112

ذ لطرّ وتميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع
فحملت عليهما دفعا للتحكم وقد يحذفان اى مميزاهما
لقرينة وتدخل من البيانية فيهما اى فى المميزين جوازا
ويجب دخولها فيهما لو فصل بينهما وبين مميزيهما
بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات ويصدران اى لهما صدر الكلام لانهما للانشاء
فاريد ان يعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام
ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بتأويل اللفظين
او الاسمين والاوجه ان يقول وكل يقع مجرورا بالجار
المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل اشتريت او الحرف
نحو بكم رجلا او رجل مررت قدمه لرعاية التناسب
اذ الجر يناسب النصب فى كونهما علامة الفضلة والنصب
فى الاشتراك بين الاسم والفعل والجر والرفع صح
يناسب الرفع فى غاية البعد ولرعاية البعد الترقى
من الاضعف اعنى الجر لعدم وجوده فى قسمى المعربات الى الاوسط
اعنى النصب لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل
لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعنى الرفع صح
ينبغى ان يزيد او شبهه بعده بعد كل واحد منهما قد اشتغل
ذلك الفعل او شبهه به اى بكل واحد منهما اى عمل فيه

لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم
يوما وضربة ورجلا ضربت وجاز النصب على شريطة
التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدا
وخبر ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط
والتحضيض فلم يجب النصب على شريطة التفسير والا
اي وان يكن كل واحد منهما مجرورا ومنصوبا وجوبا
وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية ح خبر لو
كان كل واحد منهما ظرفا بكون مميزه ظرفا نحو كم يوما
سفرك قدمه لوجوديته والا اي وان لم يكن ظرفا فكل
واحد منهما مبتدا نحو كم مالك هذا الاطلاق على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب
اسماء الاستفهام والشرط لكن لا يتاتى الرفع على الخبرية
في من وما الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا في
اسماء الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح
للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانى واذا
اذا لم يجر بجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا

وترك

مطلب الظرف

وترك بيان الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه
في صدد القواعد لا بيان اعراب الابيات
المعهودة عند النحاة في باب البناء كركب الامر اذا كان
واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا ومبنيا لغويا
وحرفا جارا ومجرورا مستقر اي مستقر فيه معنى عامله
ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة
لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل والموجود
والمستقر فانها عامة لكل الموجودات حذف من اللفظ
نحو في الدار زيد وعمرو من قائل والا اي وان لم يتعلق بعام
حذف سواء تعلق بخاص نحو زيد اكل في الدار او عام في
الملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له فالظرف لغو فضلة
مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلثة المذكورة
ولا له اعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت
بزيد فللمجرور فقط اذ الجار اداة ووسيلة في اقتضاء
معنى العامل اليه فهي اذن من جملة العامل فكيف يكون من جملة
المعمول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب
المحل مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء منها

اى من الظروف المبنية ما اضاف الجملة خبر الظروف
وما بينهما اعتراض او مستانفة قطع اضافته
بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانها
لم تقطع فيعرب وهو في غير الظروف كثير نحو قوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال وفي الظروف قليل نحو قوله وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد
وقال بعضهم المحذوف منوى في المبني ومنسي في المعرب
وقال بعضهم الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن عل ومن علو لا يقاس عليها ما بمعناها نحو
يمين وشمال بنيت لاحتياجها الى المحذوف على الضم
جبرا لنقصانها باقوى الحركات ومثله اى مثل الظرف
المقطوع عن الاضافة في البناء على الضم لا غير وليس غير
للاشتراك في العلة المذكورة وقيل لشبههما بالغايات
في شدة الابهام فيه ما مر من عدم الانتاج ولو قيل
في الاحتياج للغا الواسطة وشرط بناء غير مقارنته
بلا او ليس ان لم يسمع في غيرهما وحسب للاشتراك

المذكور

المذكور ايضا وقيل لشبهه بغير في كثرة الاستعمال
وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه ثماني
اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة من استعير
المستعير وسؤال من سائل السائل الفقير وعدول
من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى واوسطها وهو الابهام
الى الادنى وهو كثرة الاستعمال لو ثبت وهو وهم وعن الاصل
الى الفرع اذ عدم التعريف فرع الابهام على زعمهم
واللغوية توسط غير لتحقق مشابهته بالحرف فيما ذكرنا
بالغايات خلل توسطها ايضا لتحقق مشابهته بالحرف صح
ومنها اى من الظروف المبنية وتركها انسب حيث
للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة
او زمانا اكثر وقد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث
سهيل طالعا فيعرب بعضهم لزوال علة البناء وهي
الاضافة الى الجملة المحدودة من مبنى الاصل والاشهر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة
الى الجملة لا يوجب البناء لتخلفه في صورة كثيرة بل لزومها
وعند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان
واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غير
اى غير المستقبل يعني الماضي نحو اذا طلعت الشمس

ويأتي اذا له راجع الى غيره كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين

وفيها اى اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل المناسبة

الشرط الفعل ولم يجب كأن ولو لعدم تاصله فيه وقد تجرد

اذا من معنى الشرط للظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى

ويستعمل اذا اسما بلا تقدير في غير رفع وجر نحو اذا يقوم

زيد اذا يقعد عمرو ومنعه الرضي لعدم الشاهد وجاء

اذا للمفاجأة فيدخل المبتدأ غالبا عدل عن اللزم لئلا

يناقض ما سبق في باب الاشتغال وتأويله بالغلبة

تعسف واذ للزمان الماضي وان دخل غيره اى المضارع

كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية

على السوا لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوي الجملتان

لكان اظهر واتى اذ للمفاجأة نحو بينا عند فلان اذ طلع

رجل فيدخل الماضي واين واني استفهاما وشرطا حال له

بتسمية الدال باسم بعض المدلول للمكان ومتى فيهما اى

في الاستفهام والشرط وايان استفهاما كلاهما للزمان

المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان

وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال فان كان بعده

اسم فهو خبر نحو كيف انت وان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف

جلت

جلت وقيتم الاحوال لاشتمالها على سبب البنا على الظرف

ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف وان لم يكونا ظرفين

لمشابهتهما له في الدلالة على الزمان اما كانتا بمعنى اقل

المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع الا ان يؤول بالمفرد

نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى زمان

المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو

ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت

المجهول اول مدة نفى العلم به او جميعها اى او بمعنى

جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بيانه مفردا او مثنى

او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رايته مذ سافر قدمه

لظهور احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره

وان مخففة نحو ان سافر وان مثقلة نحو مذ انه سافر

وان يكتف بواحد لاحتياجه في الشمول الى التكلف البعيد

فيقدر زمان مضاف وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه

بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزم كون

المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان فلضعفه لم يذكره

المصر ومنها اى من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى

بالالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون
واتى على قلة فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح
الدال ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون
الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد بضم اللام ولد
بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة فى اشهر اللغات للوقت الماضى وعوض بفتح
العين وضم الضاد فى المشهور للزمان المستقبل المنفيين
فعلهما كلاهما بمعنى ابدا او اذا اضيف عوض اعرب نحو
عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر الذى
يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح فى الظرف مع
اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
فيمن قرأ بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة
ولم يجب لعدم اللزوم ومع اضافة اذ كقوله تعالى من خزى
يومئذ فيمن قرأ بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا فى
جواز البناء على الفتح مثل غير مع اضافة ما وان وان
سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ماذكر من الاكتساب
المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت بل

صح

116

هى سبب الايراد فى الظروف امثلتها فيا لى مثل ما قام
زيد وان تقوم وانك تقوم واقول غير ما تقول وان
تقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة
باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبنى باعتبار
اختلاف آخره بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة
والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث
والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمها والى المثنى
والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها
والى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه
والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة
والتفضيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المص ان يبين
هذه الاقسام لكنه ترك منها المفرد والجامد لكونهما
سماعيين ومعرفتهما على التفصيل تحصل من اللغة
وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها
احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء
فى التانيث والتذكير ولذا ضمها اليها موخرا عنها والبحث
عن هذه الاقسام سوى المتصرف ليس من المسائل بل اما

مطلب المعرفة

من المبادى كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج الى الاول
اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجودين داخلين
تحت الضبط قدمهما وقال لمقابليهما كالمفرد والجامد
ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما واما من مباحث
الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف ولذا ترك المصر
ما اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات
فان الاشارة داخلة فى وضعها او مع غيره كالمضاف
او فى مجاوره كذى اللام والمنادى فالاشارة خارجة
عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه
الثلثة من فيه فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على
المعتبر او عموم المجاز او جد معنى مشترك وقرينته
اشارة ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه معين
فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة
معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريف
الكافية لعدم تناوله المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب
فضمير الغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة
وسبحان فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف

باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة والمعرف
بالنداء كيا زيد والمضاف معنى ان لم يتوغل فى الابهام
مسندا الى احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد
غلام زيد كهو خبر يد انهما متساويان فى التعريف وما
دخله الفاء فتعريف انقص مما قبله وما فيه الواو فسا و
وفى هذا بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور
ولما كان ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص العلم فقال
والعلم فى اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول
غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم بوضع واحد
فدخل الاعلام المشتركة كزيد وعمرو فان تناولها باوضاع بخلاف
تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقى ان
نحو اسامة غير داخل فى هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله
للافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق فى الاستعمال بينها
وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى من ان تعريف
مثلها تقديرى كعدل عمر لا مور لفظية مثل امتناع اللام
ومنع الصرف وسواى العلم باللام وجوبا او نفى او جمع
بعد العلمية نحو الزيدان والزيدين واما حال العلمية كالنابغة

لجبلين متقابلين وعرفات فلا لام او سمي اي العلم
اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم غير صفة حال
من نائب الفاعل ومصدرا او غلب اي جعل العلم غالبا
في معين يريد كون العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع
واحد معين بها اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول
اللام لو سمي بها اي باللام او بدونها صفة كالحسن
قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال الحمد والعلي ومصدرا
كالفضل وفي ما عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبني علما له
اي لنفسه فالحكاية على بنائه غالبة وقد يعرب نحو
ليت ينصب ولو جعل مبني علما لغيره اي لغير نفسه فالاعراب
واجب كما اذا سمي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح ماسواه
اي ما سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث في عرف
النحاة ما اي اسم فيه التاء ولو كان ذلك التاء مقدرا
نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم
بان التاء مقدرة في الجميع وان كانت في الثلاثي اوضح
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء اذ هو الاصل وقد يرجع

التاء

تصغير قدام تصغير وراء

التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر
ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل
والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر
ما اي اسم عداه اي لم يكن فيه احدى الثلث في هذا التعريف
ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء في الوقف
يخرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق
فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاصالة دخل
نحو تراث وتكلان وان قيد بالاصالة الحقيقي خرج نحو ضاربتين
وان بمعنى الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد
تاء التانيث لزم الدور والثاني ان من المؤنث صيغا
موضوعة كهي وها وانت وياء نحو تضربين ونون ضربن
وتاوته وهذه وكني وكلتا وثنتان وكلها داخل في حد
المذكر الثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد
المطلق فلا يصح وان اريد ما للتانيث يلزم الدور
والجواب انا نريد الاعم من الحقيقي والكون بعد الاصول
ونقدر التاء في الامثلة المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة
طردا للباب حفظا للقاعدة تسهيلا للضبط ونريد بالالف

الذى صار مستقلا فى منع الصرف وذلك معلوم باستعمال
العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين
لا التحصيل فلا دور وهو اى المونث حقيقى لو كان بازائه
مسماه ذكر من الحيوان كامراة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل والا اى وان لم يكن فى مقابلته ذكر من الحيوان فالمونث
لفظى كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى
ضمير المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة
اى علم المذكر فانه لا يجوز التاء فى المسند الى ضميره لا يقال
طلحة جاءت او الحقيقى عطف على ضمير المونث اى اسند
المشتق الى نفس المونث الحقيقى غير الجمع اذ ضميره داخل
فى ضمير المونث وحال الجمع سيجىء وينبغى ان يزيد من الاناسيين
لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل بين المشتق والحقيقى
احتراز عن نحو جاء القاضى اليوم امراة فالتاء لازمة
فى المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتاء
ليشمل يا هند اضربى وتضربين لكان صوابا وجاز التاء
فى غيره اى فى مونث غير ما ذكر من ضمير المونث والحقيقى
بلا فصل سواه اى سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه

لا يجوز

لا يجوز التاء فى مسندة امثلته طلع الشمس او طلعت وجاء
اليوم هند او جاءت وكذا فى جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا
واحده مذكرا او مونث حقيقى او لفظى نحو جاءت الرجال
وقال نسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التاء
الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء كقوله تعالى امنت به
بنو اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواه اى سوى جمع
المذكر السالم فان ضميره الواو لا غير نحو الزيدون جاءوا
ضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
جاءت او جاؤا وضمير جمع المذكر غيره اى غير العاقل وضمير
جمع المونث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام
والنسوة ذهبت او ذهبن لم يعرفه لدلالته على معناه اللغوى
الذى هو اظهر مما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها
اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها بالنقصان
او الزيادة او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا
واحد الى عشرة نظرا الى شرف المعنى وتقدمه فى الخلقة
لكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا وهو قلب الموضوع

اسماء العدد

اشارة بتذكير الضمير الى ان تعريف
ابن الحاجب لاسم العدد لا الجمع
على ما توهم

مطلب اسماء العدد

وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستويا
فالحق اعتبار اللفظ واسقاط النقصان في التفريع
وتميمهم بكسر شينها اي عشرة تحرزا عن توالي الفتحات مع ثقل
التركيب والحجازيون يسكنونها لان اصل الحروف توالي
الحركات لم يصب في تقديم هنا لانه يوهم الاطلاق
وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاء خير ومائة والف
فالاصول اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء
العدد بيان الاحكام المختصة بها ترك ما كان على القياس
فبدأ من ثلثة فقال وثلثة بتنوين لكونها علما
لنفسها ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اي منتهيا
الى عشرة فان قيل لا امتداد في ثلثة فلا انتهاء وانه
يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناوله صدر الكلام
على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل
وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى
المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها
فالامتداد والتناول قطعيان فيكون الغاية لاسقاط

ما وراها

ما وراها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم لتناول
القطعي تلابس بالتاء كائنا للمذكر وبالعكس اعتبارا
لتأنيث الجماعة وبدونها اي التاء كائنا للمؤنث فرقا
بينهما والمذكر تقدم بالشرف والزمان وجمع ترك
ما دون ثلثة ههنا وفيما سيجيء سبق ولكن لو ذكرا علم
لوجوب تغيير واحد الى احد وواحدة الى احدى
عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان
عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزائد
عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر ابقاء الجزء
الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع
علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
في نحو احدى عشرة وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتا
الوسط لعدم سقوطهما او كانتا بدلين من لام الكلمة
وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس
اخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا
على نظيره وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة
الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة

وبابو عشرين وهو ثمانية الفاظ ستعمل فيهما اى المذكر
والمونث ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر
يعنى العقود الثمانية على العدد الاقل يعنى الاحد الى التسعة
من غير تغيير حالة الافراد فى التذكير والتانيث تقول ثلثة
وعشرون وثلث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع
وتسعين ومائة والف ومائتان والفان ستعملان
فيهما اى فى المذكر والمونث ولم يذكر جمعهما لعدم دلالته
على عدد معين وهى المراد من اسماء العدد ولم يذكر
التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاتحاد فى المفرد عليه
فيها مع كونها قياسا وهو اى هذا العدد يريد مائة وما
زاد ملابس بعكسه اى عكس ما سبق فى باب العطف
يريد انه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد
وثلثة وخمسة عشر والف ومائة وواحد وقد احسن
المصر حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا او كان شخص
دون المعدود بان اريد به المراة مثلا او كان نامله
بالعكس بان كان اللفظ مونثا كنفس والمعدود
مذكرا بان اريد به الرجل مثلا فان حسن رعايته

اى رعاية

121

اى رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزة تقول
ثلثة اشخص واربع انفس وهو الاقيس والاكثر فى كلامهم
ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس على بحث تمييز العدد
ولكن لو اخر عن قوله ويجوز فى ثمانى عشرة الفتح فى الياء
كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعدى كرب والحذف
مع ابقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف وضعف
حذف الياء مع فتحها اى النون لغاية التخفيف لعدم
الدلالة على الياء المحذوفة لكان اولى لما لا يخفى وان وجه
من الكلام ذكره فى المذكر والمونث لعدم اختصاصه باسماء
العدد وكذا احسن فى تقديم قوله ولا مميز لواحد واثنين
وكذا الواحدة واثنتان وثنتان لتقدمهم الطبعى وترك
وجهه وهو الاستغناء بلفظى معدوديهما مثل
رجل ورجلان لافادتهما النص المقصود بالعدد لانه
المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة
ايضا قال ومميز الثلثة والزائد اليها اى الى العشرة
بل العشرة مخفوض بالاضافة للتخفيف مجموع ليطابق
المعدود العدد وان وجد جمعيتها معنى من جهة المعنى

متعلق بتقدم لان ههنا بيان حال العدد ولا التمييز ه كاتبه

جواب لو لان ههنا بيان حال العدد مع قطع النظر عن التمييز كاتبه

دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك
ان للمائة جمعين مأتين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر
السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومآت فيلزم وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلث واخواته بعد تعوّدهم وقوع جمع
المذكر السالم بعده فيلزم عند ذكر مميزها كان يقال
ثلثمات رجل مثلا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد
ما تعوّد مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين وهما لكونهما ضربي العادتين كره هنا
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل
ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك
فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبهًا للتعدد وبخلاف
نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد بغير
باب عشرين وابقاؤه ما في صورة نون الجمع او حذف
نون غيره فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي الالف
فان جمع المائة لا يستعمل مع التمييز مجرور بالاضافة

للتخفيف

للتخفيف كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل
التركيب فيترجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه طردا
للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل
او ما في صورته ولكل منهما بحث مختص شرع فيه فقال
والمفرد اي اللفظ الدال على الواحد من المعدود المتعدد
ملابسا باعتبار تصييره اي تصيير معنى ذلك المفرد
عددًا انقص اذ يدّ عليه بواحد الثاني الى العاشر
والعاشرة لا غير اي لا يشتق فوق العشرة لان اسم الفاعل
حقيقة فيقتضي مفردًا اشتقاقه منه كثالث اثنين
اي مصيّرهما ثلثة يريد انه يضاف ابدا الى الانقص بدرجة
اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الانقص بدرجة
اذ لا يتصور التصيير بزيادة بدرجتين او المساوي
او الزائد وباعتبار حاله اي مرتبته من العدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والاولى اليه اي العاشر
والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز العشر بين
ولكن بالواو تقول الحادي والعشرون والثاني

والثلثون في الثالث والاربعون ولما كان المركب هذا القسم
اسم فاعل في الحقيقة جوّز اشتقاقه من الجزء الاول او المعنى
على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه
يقال اول الاثنين او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقي يضاف
الى مثله وما فوقه يقال ثالث الثلثة ورابع الخمسة ولا يضاف
الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين اذ معناه واحد واقع
بعد الاثنين فقط كحادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول
الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متأخر عن عشرة متأخر
عن عشرة فيبني الجزءان من كل المركبين او حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله
ويعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبني
الباقيان لوجوده فيهما ما آسم كان في موضع
لو حذف في لكان اخصر واظهر الف زائدة او ياء كذلك
فتح ما قبلها اى الياء لظهور لزوم فتح ما قبل الالف
كسرت ليفيد ذلك الاسم ان معه اى مع مدلول مفرده
مثله اى مثل ذلك المدلول في الوحدة والجنس فقط نحو
نحو غلامان فلا يقال قرآن لطهر وحيض عند الجمهور

لعدم

لعدم الجنسية بخلاف الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين
بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون
عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم
ولا يقتضي خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها
عوضا عن الحركة او التنوين يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب
مع العامل وليس كذلك وارجاع ضمير ليفيد الى الزوائد
يقتضي كونها كلمة لا جزئها والمثنى غيرها فان اردت
الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كانت
انقلاب الالف والهمزة في المثنى من بحث التصريف لا حاجة
اليه في النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه يحتاج اليه
في بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه عند
الاضافة فانه من لوازم التركيب فيتناسبه النحو الباحث
عن التغييرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال
ويحذف نونه بالاضافة لشبهه بالتنوين لا لقيامه
مقامه لما عرفت ولو ترك قوله ويحذف التاء في خصيان
تثنية خصية واليان تثنية الية على خلاف القياس
لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحديهما بدون

الاصرى فكانا كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس لكان
انسب لعدم تعلقه بالنحو ما اسم ان جعل الزوائد
حروف مبنى او لفظا ان حروف معنى دل بالوضع على افراد
فخرج التثنية واسم الجنس لانه وضع للماهية فلذا يصدق
على الواحد والكثير فلا وجه لقول الفراء ان كل اسم جنس له
واحد بالتاء كتمر او بالياء كروم جمع مع عدم وجود خواصه
من عدم التثنية والتصغير وعود ضمير المفرد اليه واما ما
ليس له واحد كذلك كخل وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج
اسماء العدد ايضا لانها تدل على احاد واجزاء لا افراد فان
افراد الشيء يلزم صدقه او صدق اصله عليها بخلاف احاده
فافراد العشرة مثلا كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا
بدل الاحاد بالافراد بحروف مفرده ليس المراد به ما ليس بمثنى
ولا مجموع للدور وخروج جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال
على الفرد حقيقيا كانعام او اعتباريا كاناعيم فانعام من حيث
دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه
مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لاناعيم فلذا قيل
ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له

من لفظه

من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه
في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين
واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر
في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع
عند سيبويه فراكب وبقر ليسا لمفردي ركب وباقر
عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي
حمل سيبويه على هذا امر لفظي وهو عدم وجود خواص
الجمع السابق وقد سبق في صدر الكتاب ان نظرهم لما كان
في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود تبعا وتحملوا
فيها قدروا مثلا لوجود لحفظ القواعد تسهيلا للضبط
وترك التصريح بعدم جمعيته نحو ركب وتمر اما اكتفاء بعدم
صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب
الاخفش وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد اعتبارا اعتباريا
لا مستعملا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدود ونسوة
يقدر له كون نساء مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير جمع ذكر يقدر له
مذكورا او مذكارا ومحاسن في جمع حسن يقدر له محسن
ومشابه في جمع شبه يقدر له واحاديث النبي في جمع حديث

قوله عباديد في اللغة جماعة متفرقة خواجه زاده

قوله يقدر له مذكورا ومذكار لانه وزن فعل لا يجمع على هذا على ما بين في موضعه

وليس جمع الاحدونة المستعملة لانها اليتي والطفيف
الرذل حو نهي النبي عليه السلام عن مثل بتغير ما حال
من حروف اي بزيادة حرف او حركة او نقصان ويدخل
جمع السلامة لان زيادة اطرأ لو شبهه في عدم جواز
التصادق تغير بخلاف نحو سمعهم ثم لو كان ذلك
التغير تقديرا تقديريا لا تحقيقيا كنسوة مثال الجمع له
مفرد اعتباري وقد سبق وفلك مثال الجمع له تغير تقديري
فضمة فلك مفردا كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وهو
اي الجمع مكسر لو غير الجمعية فخرج نحو مصطفون وظلمات
لان تغيره بعد الجمعية للنقل او الفرق او نحو بناء واحده
ولو تقديرا تركنا اكتفاء والا اي وان لم يغير صيغة واحده
فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم بتغير الاحرف ذاتا او صفا والا
لزم بطلان الالحاق في نحو سلقي الرجل وعد ابنية الثلاثي
اربعين لا عشرة والتغير السابق لغوي فلا تناقض مذكر
ذلك الصحيح لو كان في آخره قيل اي في آخر مفرده فيلزم تكلفا
والظا ما قلنا في المثنى فواحد ولو ترك لسلم مع الايجاز
واو وياء حرك ما قبلها بجنسيهما اي ضم ما قبل الواو

ناقة الشيء اسم جنس يشمل القليل والكثير مع التغير وبلا تغير

وكسر ما

وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا
نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع
فيدخل نحو صالحو القوم وتخرج نحو مساكين لكونها خارجا
عن المقسم ولان المراد كون المذكورات زائدة كما صرحنا
وقد عرفت فساد جعلها عوضا ليفيد المجموع او الزوائد
ان معه اي مع مدلول مفرده اكثر منه من جنسه قيل ثبوت
الكثرة في المفردة فرضي ككلاب افقه من الحمار وقد سبق وجه
ترك الاعلال وقدم قوله وحذف نونه اي نون جمع المذكر
الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما مؤخرا من الشرط تبعا
ليقرب من ذكر النون وشرطه قياسا مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة
الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو
في غاية الركاكة حال كونه اسما او وصفا ان يكون مدلول
مفرده مذكرا لغويا والمراد بالسابق الاصطلاحي فلا
استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما
يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام
عند الكوفيين وفتحها عند ابن كيسان فكان المص اختار
قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء
ولو تقديرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعيد

كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ
اصلا لعدم القرينة علما اى مدلولا عالما ويجوز ان يقال
تقديره ان يكون مفرده مذكرا اى ذا آلة علما عاقلا اى ذا آلة
فالوجهان متساويان لاحتياجهما الى ثلث تحذفات
ولو قال علم مذكر عاقل لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بذكر
العاقل لكان اخصر ايضا او شرطه حال كونه صفة ان تكون
مدلول مفرده مذكرا عالما اذكر التوجيهين لكن الاول
ههنا راجح لعدم المسامحات بدل العقل بالعلم ليتناول
نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى
وان لا يكون مؤنثها اى مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء
كحمراء فانه لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ومعنى الصفة كامل فى التفضيل للدلالة على الزيادة
فيناسبه اشرف الجمع ولا فعلى بفتح الفاء كسكرى لا يقال
سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة كندمانة ولكون التاء
اصلا فى الفرق اختير فى مذكرها اشرف الجمع نحو ندمانون و
وان لا يستويا اى المذكر المؤنث فيها اى فى تلك الصفة
كجريح بمعنى مجروح او مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشرط
الخمسة وترك الجموع الشاذة لان موضوعها اللغة
وترك السادس المذكور فى الكافية صح

ومؤنث

ومؤنث عطف على مذكر والمراد به الا الاصطلاحى ايضا
فيدخل نحو طلحات لو كان فى آخره اى فى آخر الجمع الصحيح
تذكر ما سبق الف وتاء زائدتان وشرطه اى شرط
اى شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره
بالواو والنون التى باقوى الاحوال ان كان اى ان وجد
مذكره بالواو كمسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
والا اى وان لم يوجد مذكره فشرطه وجود التاء
فى مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث
فيقال حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما
بمعنى من ثبت له احدهما فى الجملة اعنى البالغة فجمعهما حوائض
وطوامث لا غير والا اى وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار
شرط ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضى بعدم الاطراد
والجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدأ وافعال اى جمع على وزن
كافراس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين
كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر يعنى يطلق
على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اى غير المذكورات
من الجموع للكثرة اى يطلق على ما فوق العشرة دونها

مطلب المصدر

قال الرضى الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة و
والكثرة فيصح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا جمع
قلة كارجل في الرجل او الا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو
مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان
الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف مطولا تبها
ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت
من المبادى وقدم وجه ترك صيغها فقال يعمل
كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان عمله
لمناسبة الاشتقاق وهو تحقق بينه وبين مطلق الفعل
فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما
لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل
وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه
بتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به وهما لا يدلان على الحال
البتة فلابد من عدم الاقتران لها ومن اراد التفصيل
فليرجع الى لب الالباب وشرحه ما لم يكن مدة عدم كونه
المصدر مفعولا مطلقا حقيقة اى نوعا او عددا

فلا

١٣٧

فلا يعمل لان العمل لفعله وهذا من فروع التقدير
المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام
كذا في لب الالباب والرضى وقيل اذ لا يجوز اعمال
الضعيف مع وجدان القوى وهذا لا يفيد الامتناع
نحو ضربت ضرب الامير اللص باعمال المصدر يجوز
لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضى الا لو كان
المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ
من الظرف المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل
لفعله في كل موضع او وقت الا موضعا او وقتا ان كان
بدلا فان فيه اختلافا فعند السيرافي العمل للمقدر وعند سيبويه
للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية وكونه مقدرا
بان مع الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار
الضمير فيه فجعله كالظرف العامل وعلى كلا المذهبين
يجوز تقديم المعمول كذا في الرضى ولب الالباب فوجه الوجهان
واحد لا وجهان كما توهم ومعموله اى المصدر يتقدم
عليه لو ظرفا نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
فلما بلغ معه السعى لان المانع تأويله بان مع الفعل

فان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وليس المأول
بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل
لملابسته اليه في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب
وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقدروا
العامل فيما ذكر من الايتين ونحوهما ولا يضمر فيه اي نائب
الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر بان استتر فيه
مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضربي زيدا وذلك
لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعها فيحكم
بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر
في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الامر الحكمي وقيل لو اضمر
في مفرد المصدر لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما في الفعل راجعا
الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فانه لا يثنى
تثنية وجمعا وفيه بحث اما اولا فانا نمنع صحة القياس

لوجود

في الاكتفاء بتثنية الفاعل والجمعه

١٢٨

لوجود المانع على زعمهم في المقيس فكان كالفعل
واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد فلو قيل نقيس فقد
عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ
حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا لا بد
من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحدا في
الصفة اكتفي بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع بخلاف
المصدر فنمنع لزومها في المسند الظرف واسم الفعل
وقول من قال ان الاضمار فيهما تسامح ليقائمهما مقام
ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد
كونه كلاما على السند الاخص لان الافعال الغير المتصرفة
وافعل من مثلا مسند الى الضمير غير صحيح اذ لا اضمار حقيقة
في شيء من الاشياء بل هو حكمي محض واعتباري صرف
حققناه في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسمه
في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار وهو
الدال على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا
الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ
فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات

والخارج لا بدفع الضرب بل بزيده وجاز حذف فاعله
اى المصدر لما ذكر فى الاضمار بعينه و قيل لانه لو لم يجز
لزم اضماره اذا كان غائبا مقدما وههنا بعد كونه مبنيا
على مغايرة العلتين مم اذ لو اريد بالاضمار ما سبق اعنى
الاستتار وهو الظ فالملازمة مم لجواز ان يقال مثلا
زيد ضرب به شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم مم
والسند مر وجاز اضافته اليه اى الفاعل قيل
مع ان اعماله منونا اولى لانه ح اقوى مشابهة للفعل
لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة
خلاف ما صرح به الرضى من العكس والى المفعول وقل
اعماله اى المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع تقديره
بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشئ والمقدر به
وهذا فى الفاعل والمفعول به الصحيح واما فى الظرف فكثير
كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل كفعله لو كان
ملابسا بمعنى الحال او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب
عمرا الان او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
فى ذلك الزمان الماضى او يقدر الزمان المذكور موجودا

الان

عمل اسم الفاعل

الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا
الاشتراط فى نصب المفعول به لان فى الفاعل مضمرا او مظهرا
فى الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على
المبتدأ ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذى الحال
كجاءنى زيد راكبا جملا او الموصوف كجاءنى رجل ضارب
عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا
او حرف النفى من ما ولا وان وان حذف الحرف ليشمل
النفى المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر فى بحث المبتدأ
ثم الفائدة فى تغيير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا
جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام
بانه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل
لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا
من الفعل وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر وهذا ما
اختاره ابن الحاجب واقول نصرة لابن مالك رح ان حرف
النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفى فى التقريب ولو اختير
الاعتماد على الموصوف المقدر لغا شرط الاعتماد على الموصوف
اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ او مقدر

نقط
ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا اللام اذ الصفة
لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار
ولو اكتفى بالاول او باشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا
فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول الا ما يوهم
كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر
والظرف ويضاف اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى
اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه
ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس
قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي
حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير خلاف الظاهر
نقول لما لم نجد عمله في المفعول الاول مع كثرة دوره في الكلام
كان قرينة للتقدير وقال السيرافي الاجود ان يقال
انما نصب ههنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن اضافته اليه
ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي ردا على طرف
الحذف لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما
لامتناع الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز
ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال

القلوب

١٤٠

القلوب ويضعف مذهب السيرافي هذا قولهم هذا
ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب
عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع لفظا اولى باللام
الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي فيه
الجميع اي جميع الازمنة لكونه ح فعلا حقيقة ومعنى
وكذا المبالغة او ذانها العاملة ثلثة مفعال وفعول
وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا ان اراد ان اوزان
المبالغة كذي اللام في استواء الجميع لم يستقم في المعطوفات
وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط يرد
عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال
في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية لا تعمل
المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى
المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل
فكيف يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل
التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي تبعده

من المشابهة واما لمجرد الزيادة والمبالغة في الحدث
فمقرب لكونه بمعنى التجدد واسم المفعول اي هو كاسم
الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا او
مكسرا من اسم الفاعل او المفعول كالمفرد من اسم الفاعل
في العمل والاشتراط والمثنى والتصحيح فلبقاء صيغة المفرد
واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون
من تثنيتهما وجمعهما بالعمل اي بسبب عمل النصب على المفعولية
معرفا اي داخلا عليه اللام الموصولة لاستطالته فجاز
الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين المذكورين لعدم
اي النصب على المفعولية
جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرح به الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث تعمل كفعلها بل تزيد عليه لانها تنصب عند
البصرية لا بفعلها من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتمدت على ما سبق
وهي اي الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة
لا الموصولة او مجردة عنها انفصال حقيقي والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة الظاهر لا المضمر ملابس

باللام

باللام او مضاف اي الى الضمير بلا واسطة او بها او مطلق
المضاف او مجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلام في المجرد
لا المضاف فالانفصال ايضا حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم
فبضرب الاثنين في الثلثة يصير ستا وهو اي معمولها
في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب
على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية
لانهم لا يجوزون تعريف التمييز وعلى التمييز عند الكوفية
لتجويزهم اياه وعلى التمييز بمعنى المصدر اي جعل معمول
الصفة تمييزا في غيرها اي غير المعرفة او مجرور باضافة
الصفة اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية
عشر وامتنع منها الحسن وجهه باللام في الصفة
المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة
خفة لانها اما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير
الموصوف منها او من معمولها او نقله منه اليها ولا شيء
منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام في
الصفة المضافة الى معمولها المجرد عنهما لان هذه الاضافة
وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا

اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو اضافتها
حسن وجهه باضافة الصفة المجردة عن اللام الى معمولها
المضاف فكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه
في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما
تسم فيه ضمير واحد اما في نفس الصفة او معمولها
احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتمالها على المحتاج
اليه لا احسن لاشتماله على زائد والا اى وان لم يكن
في الصفة ولا في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير في الصفة غير ظاهر
في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ولو
رفع بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما
ظاهرا بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل
والا اى وان لم يرفع بها سواء نصبت على التشبيه او جرت
بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل
كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل

والمفعول

والمفعول للازمان ان اريد بالمفعول تعدية فعله
الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى
مفعول منصوب فيكون كاللازم والمنسوب كهاشمي
هي اى كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام
واما المتعدي منها فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا
يشتبه بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه عند
الاكثرين ما ذكر مفعول منصوبا بعده اسم التفضيل
قياسه للفاعل اى لتفضيله على غيره في الفعل
لا لتفضيل المفعول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه
قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل
المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية ولو ترك هذا
ايضا كان انسب لانه من احوال الوضع والصيغة ولا
ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال
الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها لعدم المانع الذي سيجي كزيد الافضل والزيدان
الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى

الهندان الفضليان الهندات الفضليات او بمن فهو مفرد
مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره لكراهتهم
لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر
بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها
الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة
عكس ترتيب الكافية لان الثالث فرع الاولين في
المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس دون
الثاني او الاضافة فله معنيان اشار الى الاول وهو
الاكثر بقوله فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة
عليه اى على المضاف اليه الدال عليه الاضافة وشرطه
اى شرط اسم التفضيل المضاف اليه في افادة هذا
المعنى دخوله فيه اى دخول مدلول اسم التفضيل
في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة
لئلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه والجملة معترضة فزاد
جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والا
مع التذكير وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من
في كون المفضل عليه مذكورا معه والا اى وان لم يكن

اسم

اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة
مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المشابهة ويعمل اسم
التفضيل في مظهر الرفع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به
اتفاقا فيقدر في نحو قوله وهو اعلم بمن يضل فعل ناصب
ليعلم وما العمل في المستتر فجائز بغير شرط بل لانه اذا لم يرفع
ظاهرا وكذا العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات
ضعيفة يكفيها رايحة الفعل واما العمل في المظهر فله شروط
بينها بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد يريد اسم تفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير
الراجع الى الموصوف يكون في متعلقه لا فيه ويدخل من التفضيلية
على ضمير فاعله مقيدا بحاله وترك ضابط الكافية لغموضه
وصعوبة فهمه واكتفى بالتنبيه والتمثيل لوضوحه لا سيما
على المبتدى وقد سبق مرارا وجه ترك الدليل وهو كون
اسم التفضيل ح بمعنى فعل اذ النفي في الكلام يتوجه الى القيد
فنفى الزيادة فبقى اصل الفعل فيكون احسن منه بمعنى حسن
مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده
على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي

وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين
زيد يريد حذف الضمير المجرور من منه وكلمة في او نحوها
في نحو المثال المذكور مع بقاء الموالي على حالها وكعين زيد
احسن فيها الكحل يريد تبديل رجلا احسن في عينه الكحل
في المثال الاول ونحوه بهذه العبارة ونحوه وفي هذا
المثال من التفضيلية مقدرة بكل بعد الكحل فيلزم الفصل
الفعل الماضي ما فعل دل بالوضع على ما مضى المعنى او زمان
او حدث او شيء مضى بمعنى اللغوي فخرج نحو امس ولم يضرب
ودخل نحو ان ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضي
الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزا [illegible]
مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه موقعه
في نحو زيد ضرب وضارب ما لم يلحقه اي الماضي الواو الضمير
قدمه لقرب لازمه من الفتح ووجوديته لانه اي الماضي
يضم ح لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا او الضمير المتحرك المرفوع
لانه يسكن ح نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن
المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال او الاستقبال بالاشتراك
على الاصح وهو اي المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا

مسـ

منه اي من انواع الفعل لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان
لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة
فانه ح مبني على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر في المخاطبة
وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها
وانها كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانه ح مبني
على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع
ونصب وجزم فالمضارع الصحيح الاخر المفرد
عن المثنى والمجموع سوى المخاطبة اي المخاطبة
ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا والسكون
جزما كيضرب ولن يضرب ولم يضرب ويعني اي عن المفرد
المثنى منه والمخاطبة صحيحا او معتلا بالنون رفعا
وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا
لان الضمير لما عد جزءا بدليل سكون اخر ضربنا دون ضربتا
جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة
فحذفها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه

دون الرفع لان الجزم بدل الجر فالنصب يناسب في مخرج اصلهما
وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل الجر دون الرفع في الاسماء
فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الا
بالالف فتدم تخفيفا وصورته بالضمة رفعا والفتحة نصبا
تقديرا مقدرتين والحذف اى حذف الالف جزما نحو
يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اى الالف يعني
الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا
والحذف جزما نحو يغزو ويرمى ولن يغزو ولن يرمي
ولم يغز ولم يرم وفي كلام المص نظر من وجوه الاول
ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد تكونان تقديرا في الوقف
والثاني ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب
الرجل والثالث ارجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة
مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح والرابع الفتحة في المعتل
بغير الالف تكون تقديرا في الوقف ولو قال فالمفرد
مطلقا سوى الحاظرة بالضمة والفتحة ولو تقديرا
والسكون كذلك في الصحيح والحذف في المعتل وغيره بالنون
وحذفها لسلم مع الايجاز ويرفع المضارع بان وكلمة

لو

١٢٥

لو جرد عن الناصب والجازم الاتيين وعامله التجرد عند
الكوفية ووقوعه موقع الاسم عند الكوفية البصريين
وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم مخففة من
المثقلة فلا تنصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم
والناصبة للرجاء والطمع فلا يناسبه فلا بد من السين
او سوف او قد او حرف النفي للفرق بينهما كقوله تعالى علم ان
سيكون والتي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار عدم التيقن
وينصب المضارع بلن وهي اى لن موضوعة لنفي الفعل
المستقبل واذن لو كان فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب
في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال
واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى وقد
تجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال وقد اصاب في تقديم هذا الشرط اذ في عبارة
الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن لم يصب في تبديل
الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن فعله معمولا لما قبلها

دلالته على الوقوع والناصب عدمه صح

اذ لا عمل في نحو والله اذن لاخرجن للاعتماد مع عدم العمل
كما عمل في نحو انا اذن اكرمك وان تأتني اذن اكرمك
وحصروا الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد الكامل
ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين
لتوارد العاملين على معمول واحد لعدم غشيته في الاول
والاصلية والجزئية في المعمول كاف كقولك مرادي ان تقوم
ولعدم امتناعه بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كمررت بزيد
فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في الثالث منصوبا لفظا ومجزوما
محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل لا جوازه وذلك
في موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء قدمها
لكون الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه جملة والغاؤها
بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل وصح الفصل
بينهما اي بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك
والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن
يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام
خاصة دون اخواتها وكي وهي للسببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كاسلمت كي ادخل الجنة وان اي بنصب المضارع

[illegible]

بان مقدرة بعد حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة
الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان التكلم غيره وهي
اي حتى حرف جر بمعنى كي للسببية كاسلمت حتى ادخل
الجنة او الى لانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس فلو قصد
بالمضارع الحال تحقيقا كمرض فلان حتى لا يرجونه
ولو كان ذلك القصد حكاية ككنت سرت حتى ادخل البلد
يرفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والرجاء
فينافي الحال فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها
كلام مستأنف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف
جر ويجيء السببية الاتصال المعنوي جبرا لما فات
من الاتصال اللفظي وترك التعريف لظهورها
لمتصدي هذا الكتاب وبعد لام كي اي لام كي للسببية
اذ هي حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وبعد لام الجحود دونها اشارة الى لام
الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اي لجحدها نحو قوله
تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الجحد
متحد بالنوع في الجميع ولا حاصل لتعميم كان المعنوي كما

لا يجئ فيقدر مضمرا اما في اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل
ما كان صفة اسه او ذا تعذيبهم وبعد الفاء لو كان للسببية وبعد
الواو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة ما بعدها وما مبتدأ وقبلها
اي الفاء والواو امر خبر والجملة حال من فاعلي الفعلين المقدر
بعد لو كذا زرني فاكرمك اي ليكن منك زيادة فاكرام مني او نهي
كلا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني او نفي
قدمه لمناسبة النهي كما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منا او تمن قدمه لمناسبة النفي كليت مالي مالا
فانفقه او عرض قدمه لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب خيرا
اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام
كهل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني
وبعد او لو كانت بمعنى الى او الا تركت ان فيهما لانها جارة
عن معنى او مقدرة بعده والتوجيه بمعنى الى او الا الداخليين
على ان المقدرة بعدها غير وجيه اذ لا تفاوت في المعنى بين
الداخليين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه ان يقال
مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى او الا ان وجود هذا
المعنى في التركيب لا كونهما معنى او نحوا ولا لزمتك او تعطيني

حتى

حتى وبعد العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز
عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون في تأويل الاسم فيصح العطف
كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
وجاز اظهارها ان معها اي مع العاطفة كاعجبني قيامك وان تذهب
ومع لام كي كجئتك لان تكرمني ويجب اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم لا سنكرره
اللامين المتواليين ويمتنع اظهارها بعدما عداهما واعلم ان ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما
في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقولها الا ايهذا
اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ويجزم المضارع بلم
ولما وهما للقلب اي قلب المضارع الى معنى الماضي وفي لما
اشارة الى ان لما للاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم
وجاز حذف فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت
المدينة ولما اي ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ويكثر في نفي

الفعل المتوقع ولام الامر اى يجزم المضارع بها وبه اى بهذا
اللام يطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز
السكون فى هذا اللام بدخول الواو والفاء وثم عليه كقوله
تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا
ولا النهى بالاضافة بتنكير المضاف او بتجوين نحو زيد الشجاع
او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهى وبه اى بهذه
هذه يطلب الترك وكلم المجازاة اى يجزم المضارع بها
وهى ان ومهما واذما وحيثما وهما لا يجزمان بلا ما وانى قدمه لمناسبة
الطرفين واين ومتى وهما يجزمان مع ما وبدونها وما ومن
واى وقيل مع كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة بعد الافعال
الستة السابقة سوى النفى لو قصد السببية قيد للتقدير
ولو لم تقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا
او استينافا ولو قدم هذا فقال وهى ان ويقدر بعد الافعال
الى مكان اخصر واحسن وانسب لاسلوبه المعهود الكلم
الجازمة تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى
ولو بجعل المتكلم ولو قدم هذا يعنى فقال وكلم المجازاة

وتدخل

وتدخل الفعلين الا كان مثل ماسبق وسميا اى الفعلان
المدخولان شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين او الاول
اى الشرط فالجزم لازم فى المضارع ولو كان الثانى مضارعا
فقط ففيه وجهان اى جاز الجزم والرفع فى المضارع ولو كان
المسبب اى الجزاء ماضيا بلا قد لفظا او معنى قيد ان للماضى
فيشمل نحو ان ضربت لم اضرب او ليقد فيخرج نحو قوله تعالى
ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت اى فقد صدقت
لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة ولو كان المسبب
مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا مثبتا فيجوز
الفاء وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه
للاستقبال فكان مؤثرا من وجه دون وجه والا اى
وان لم يكن الجزا ماذكر فالفاء واجبة لعدم تاثير اداة
الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء
ماضيا بقد لفظا او معنى او مضارعا بما او لن او سوف
او السين او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا
او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التى للمفاجاة مع الجملة

الاسمية موقعها اى موقع الفاء لانه معناه بنى عن صدرته
امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
الامر بالصيغة مقابل الامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما
من الفعل براسه مغايرا المضارع لفظا ومعنى وحكما
بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين
من الفعل كالمنفى بل هو بدونهما كالمضارع لفظا وحكما ما
فعل يطلب به مدلول مأخوذه اى مصدره من المخاطب
فخرج امر الغائب والمتكلم بحذف التاء فخرج نحو قوله تعالى
فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة المخاطب ومجهول امر المخاطب
وبنى الامر بالصيغة عند البصرية لزوال موجب الاعراب
اعنى المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون
فى المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا فى البناء وحرك
عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه واما حذف
الآخر فى المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو التسبب
فى تجديد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل
وانتم ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم

اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما
ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف فى الفرع
وانما البعد بعد زوال الجازم لما مرّ فعل ما مفعوله لم يسم
لم يذكر ظاهرا او لا مضمرا بارزا او مستكنا فاعله اى فاعل
ذلك المفعول ما فعل ينسب نسبة تامة او على وجه القيام
الى المفعول فى الاصل كضرب عمرو فى ضرب زيد عمرا فان
نسبة الفعل الى عمرو فى الاول تامة دون الثانى وان نسبة
وان نسبة المعلوم الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول
قيامية والفعل مطلقا او توقف تعقله اى تعقل مفهومه
على متعلق وهو غير الفاعل فى اصطلاح النحاة فالفعل متعد
كضربت زيدا والا اى وان لم يتوقف تعقله على متعلق
وهو غير الفاعل فى اصطلاح النحاة فالفعل غيره اى غير متعد
كذهب زيد قال الرضى فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج
فى المتعدى مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم المتعدى
بانه الذى يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم
بانه الذى لا يصح ان يشتق منه ذلك يعنى بغير واسطة
الجار وقد يتعدى اى الفعل الى اثنين اما مفعوله الثانى

غير الاول ذاتا كاعطى او عينه وهو باب علم ويتعدى
الى ثلثة مفاعيل كاعلم وارى وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديا الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول وانبأ
ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا بل
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها
اى لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه
ونحوهما والمفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند ذكر الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما
من الخصائص افعال القلوب اى افعال الاصطلاحية
دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف
او اضافة او انفعال لا فعل ولا تاثير ويمكن ان يراد بالفعل
القائم بالغير فيكون من باب تسمية الشيء باسم
جزء مدلوله وهي اى افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن
والعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم

تنصب استيناف او خبر افعال القلوب فالجملة صفة معترضة
او خبر ثان او خبر محذوف جزئي الجملة الاسمية على
ان كل واحد مفعول به وخصت هذه الافعال اى ميزت
من بين الافعال بانه اى الشان اذا ذكر احدهما اى احد
المفعولين ذكر المفعول الاخر انه اراد الذكر اللفظي
فالحكم اكثرى لا كلى اذ قد ورد الحذف مع القرينة
في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول
محذوف اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
ووجه العلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت
زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول شيء
في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقديري فالحكم
كلى اذ هما جزء الكلام لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل
فاذا لم يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة
ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب اعطيت فانه
حذف احد مفعوليه معا فمشترك بينهما تقديرا
تقديرا ونسيا كثير واما حذف المفعولين صح

كان لخوص يسمع لحن و سأل زيد عمرا درهما فاعطى
او نسيا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون و الذين
لا يعلمون و فلان يعطي و يمنع و هذا هو الصحيح و قال
بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت
لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
وظن و هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر
عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا
الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو
قيل العلم فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة
و قد ينفي العلم بضرب من التجويز وجواز الالغاء
عطف على انه اذا ذكر اي خصت هذه الافعال بجواز
العمل لكونها افعالا و الغائها لاستقلال مفعوليها
كلاما ما لم يتقدم هذه الافعال على مفعوليها فح
لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظي
فمع تقدمها يغلب المعنوي وهو اي الالغاء اولى
من الاعمال مع جوازه لو تأخرت هذه الافعال
عن مفعوليها و الاعمال اولى من الالغاء مع جوازه

ايضا

ايضا لو توسطت هذه الافعال بين مفعوليها و يجب
الالغاء بين الفعل و مرفوعه كضرب احسب زيد
و بين الفاعل و معموله كلست بكرم احسب زيدا و بين
معمولي ان كان زيدا احسب قائم و بين سوف و مصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد و بين العاطف و المعطوف
نحو جاء زيد و احسب عمرو و خصت هذه الافعال
بجواز التعليق التعليق من قولهم امرأة معلقة لمفقود الزوج
لا هي ذات زوج قائم بمصالحها و لا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل
اللفظي و لا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف
على المحل نحو علمت لزيد قائم و بكرا قاعدا قبل الاستفهام
كعلمت ازيد قائم و هل زيد قاعد و اي الحزبين احصى و علمت
غلام من عندك و قبل النفي كعلمت ما زيد منطلق و ان زيد
ذاهب و لا زيد في الدار و لا عمرو و قبل اللام الابتدائية الداخلة
على معمولها لان هذه الثلثة صدر الكلام وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة و العمل التقديري كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه و رعي الجانبان و خصت بجواز كون الفاعل

والمفعول ضميرين متصلين راجعين لواحد كعلمتني
كعلمتني منطلقا او امتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ازادوا
النفس تصريحا وتنبيها الى ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان بجالة اعلم منه بحال
غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر
والمتاثر الاصليين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال
القلوب فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب
الاول بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره الاتفاق اللفظي
وفيه ضعف اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل
لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الامكان
فلم لا يكفي المغايرة ذاتا او اعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز
نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية
والمغايرة ممكنة بازيد من هذا بان يقال ما ضربت
الا نفسك مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورايت
ووجدت الملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت

واصبت

واصبت لف ونشر مرتب يتعدى كل واحد من هذه
الاربعة خبر وظننت لانه اريد به اللفظ الى مفعول
واحد لا اثنين واما المجعول بمعنى حالا من فاعل يتعدى
مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا
تقدير المتعلق معرفة لانه فاعل يتعدى ان رجع
الى مجموع الاربعة لم يستقم الى واحد وان رجع الى
كل واحد يلزم ملابسته الى معنى الاربعة الا ان يراد
بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده مفعول
الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها كلاما بالفاعل بخلاف
الافعال التامة ما لفظ له فعل ليشمل الآن آوات
والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمناسبة
كونه بعض افراده وجزء بعضها فيذهب للقديم ثم
ما خبر محذوف لا ملفوظ لما مر بل خبره ان كان مبتدأ
صار الا والجملة معترضة وضع لاجل اثبات امر لفاعله
علة عن التقرير لايهامه القار والدوام وعن الصفة لايهامه
الوجود فلا يشمل الا خوصية بالتشديد معلوما او مجهولا
ولما كان التعريف بشاملا للفعل التام فانه ضرب
ليس وليس الامر صلة الوضع والا لا يشمل ابه ع

مثلا وضع لثبات الضرب وتقديره لفاعله تكلفوا في الجواب
فبعضهم خص الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص
وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول
مصدره وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به
اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع الجمع لخروج ليس ولو
اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو نزال
بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة
عن الفعل وبعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له
هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام
فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام
ونحوها غير عمدة وهذا بعد عدم تمشيته في ليس وكونه تحكما
بجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة يعتد بها عليه
فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم
وفسر بالمبتدأ بعد دخول العامل عليهما لكان اقرب وترك
قول ابن الحاجب تدخل على الجملة لاعطاء الخبر حكم معناها
لاغنائه التفصيل الاتي عن هذا الاجمال وترفع الافعال
الناقصة الاول من الجملة الاسمية اعني المبتدأ على الفاعلية

وينصب

وينصب الثاني منها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل
عليه ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز
تاركا ما به الاشتراك لظهوره فقال صار قدمه على
ما كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار زيد
عالما او في الحقيقة كصار الطين خزفا وكان اما ل
لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق ولا لاحق
نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اى وللانتقال نحو افتقر
زيد لما كان غنيا ويكون فيها اى في كان عطف عليه ايضا
ضمير الشان كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان
وهذا ليس بمعنى لكان بل استعمال متفرع على الاوليين
فلو قال ويجوز فيها الشان لكان احسن واظهر
او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين
اللفظ بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى من كان في المهد صبيا
والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى تكون هذه الثلثة
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات والجملة معترضة من
جهتين وظل وبات وقيل كونهما تامتين نحو ظللت لكان

كذا وبت مبيتا طيبا وهذه الجملة كالسابقة لاقتران
الجملة اى المعنى المأخوذ من الجملة باوقاتها وهى الصباح
والمساء والضحى والظلول والبيتوتة وتكون هذه
الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات المذكورة
وليس قدمه لبساطته واصالته لنفى مضمون الجملة
حالا فى الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه
ومن تبعه مطلقا ومابرح ومافتئ ومازال ومانفك
قدم الماويات لتمحضها واصالتها ثم غير ترتيب الكافية
فيها لان الثلاثة احق بالتقديم فى التصحيح ثم المهموز
وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث خبرها لفاعلها
مذ قبله اى مذ زمان امكان قبول فاعلها لمضمون
خبرها فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ
زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل
زمان الصبى لعدم امكان القبول ولزومها اى هذه الاربعة
فى كونها ناقصة النفى ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشعارا لجواز
التعبيرين فما فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله

ولذا

ولذا اى ولاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر مادام الى كلام
قبله لانه اى مادام مع اسمه وخبره ظرف منصوب
وفضلة فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس مادام زيد
جالسا اى مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار
اخر هذه الاربعة مع كونها بسائط لانها ملحقات والغالب
كونها تامة فلذا راعى فى الترتيب معانيها الاصلية فيفصل
بين غدا وراح مع اخواتهما فى المعنى وجعلهما طرفين
لكون مدلوليهما طرفى النهار وقد جاء بمعنى كان وقعد
بمعنى صار منها اى من الافعال الناقصة اخرهما لقلة
اثباتهما ناقصتين حتى قال الاندلسى لا يتجاوزان الموضعين
الذين استعملهما العرب فيهما وهما قولهم ما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختارهما واطلقهما
الفراء فكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اى اخبار
الناقصة على ما فى اوله ناقص فى اولها لانها اما نافية لها
صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع تقديم معمول المصدر
عليه والمص لم يعتبر خلاف ابن كيسان حيث جوز مستدلا
بان ما فى هذه الافعال للنفى فيكون اثباتا ولا خلاف

الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا جواز التقديم في ليس ايضا
للنفي لان الجملة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها الا ترى
ان لم ولما وان ولا على الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت
للنفي ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم في ما عدا ما ذكر والتاويلات
فاكتفى به ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتداء ولو
الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل نكرا
شبهه افعال المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال الناقصة
لصدق حدها عليها ووجود حكمها فيها ولفظ المقاربة
يدل على الفصل فتفهم انها فعل ناقص يدل على المقاربة
وهذا حد جامع ومانع واما كون تلك المقاربة مرجوا
كما في عسى او محقق كما في كاد او مشروعا في صاحبها فخارج
عن حد النوع ووظيفة لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم
اي عسى حال زيد او ذا ان يقوم وقال الكوفية ان يقوم
بدل اشتمال فعسى تامة وارتضاه الرضي بين دلالت
لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون
ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان والثاني ان يقتصر

على

على المرفوع وهو الخبر في الاول فاشار اليه بقوله او عسى
ان يخرج زيد فعسى في هذا اما تامة بمعنى قرب او استغنى
على الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف
عسى يعني لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها
لانه انشاء كلعل ولا يعرف لتاخيرها هذا الحكم وجه
وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فلا يحتاج الى الحذف وقد يقوم السين مقامه
اي مقام ان للاشتراك في الدلالة على الاستقبال
يقال عسى زيد سيقوم وكاد نحو كاد زيد يضرب خبره
مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدلالة
على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال المنافي للحال فيه
ان كاد لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال المنافي ابعد
ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك مع
كونه من القسم الذي هو اقرب الى الحال من كاد
وقد ان في خبر كاد تشبيها بعسى وبدخول كلمة النفي
على كاد منفي معناه كسائر الافعال رد لقوله قال

نفيه للاثبات مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالافعال وطفق وجعل لا يعرف لتقدمه
وجه وكرب واخذ وهي اي هذه الاربعة ككاد في الاستعمال
في كون خبرها المضارع بلا ان للاشتراك في العدة واو شك
اي اسرع وهو كعسى في كون خبرها مضارعا مع ان اذ
قد يستعمل في الطمع وكاد في كونه اياه بدونها افعال التعجب
ما افعله وافعل به اي ما كان على وزنهما وهذه التعريف
اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا يتصرفان
بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها
ولا يجوز التقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل بينهما
وبين معموليهما كما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني
في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل
نحو ما كان احسن زيدا وهي مزيدة وما مبتداء نكرة بمعنى
شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية وفيه ضمير راجع
الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهنا مذهب سيبويه
اختاره المصر وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها

والخبر

والخبر محذوف اي الذي افعله اي جعله ذا فعل شيء
عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شيء
مسده وذا غير معهود وبه في افعل به مفعول لا فعل
بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء
للتعدية او الباء زائدة والهمزة للتعدية في الفعل ضمير
هو فاعله اي اجعل انت اياه ذا فعل اي صفه به وذا مذهب
الاخفش اختاره المصر وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها
اي احسن ان تقوم والامر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة
اي صار ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضي غير معهود فلذا
لم يختره المصر افعال المدح والذم لما كان الوضع لانشائهما اي المدح والذم
يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا معرفة الاصطلاح
لنوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد
الافراد استغنى به عن لحد نعم وبئس وفاعلهما معرف
باللام بلا واسطة للعهد الذهني او مضاف اليه او
الى المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او مضمر مميز

بفتح الباء بلفظ ما بمعنى شيء نحو نعمّا هي اي نعم شيئا وعند
سيبويه معرفة تامة بمعنى الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى
ذي اللام وهنا غير معهود فلا تلزم نكرته المصروقد مر او بنكرة
منصوبة كنعم رجلا زيد و بعده اي بعد الفاعل المخصوص
بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد يقدم المخصوص
على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدا وحال من المخصوص
فيكون ما قبله خبرا مقدما قيل العائد اللام ولا يتمشى
هذا في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء او خبر
لمحذوف هو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص
عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام
قدمه لان المطابقة تعم ايضا اذ المقدر كالملفوظ
وليس الحذف نسيا ولا بد من مطابقته اي مطابقة المخصوص
له اي للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث والجنس وساء كبئس في افادة الذم والرابط
والاحكام وحبذا وفاعله ذا وحب كظرف اي صار
حبيبا ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله ولا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث وان كان المخصوص احدها لجريها مجرى

الامثال

١٤٧

الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه حبذا كما لاول
اي مخصوص نعم و بئس في بعديته للفاعل غالبا وفي الوجهين
في اعرابه و ياتي قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حال
او تمييز على وفقه اي وفق مخصوص حبذا في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كحبذا الزيدان
راكبين وحبذا امرأة هند وذو الحال والمميز هو ذا
لانه فاعل مبهم لا المخصوص ولما كان التمييز من اسم
الاشارة قليلا في الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيب
الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب
زيد والدا ولله دره فارسا والتمييز راجح لكونه انسب
للمدح والذم فيستحق التقديم قد سبق حده
هو اي حرف الجر ما حرف وضع لافضاء الفعل اي
ايصاله او افضاء معناه اي ما دل على الحدث كالاسماء
المتصلة بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان الاسم
تقديرا مقدرا كما رحبت وهذا التعريف لا يتناول
الزوائد و لا مثل رب فيكون حدا للجار الاصلي فيلزم كون
ذكر الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد

اوحمل عليه لاصابت من للابتداء فى المكان بلا خلاف
وفى الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم
قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها
نحو اعوذ بالله منه اى التجى اليه منه فيه انه لا يتمشى
فى نحو من للتفضيلية والتبيين اى اظهار المبهم وعلامته
صحة وضع الموصول موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اى الذى هو الاوثان والتبعيض وعلامته
وضع بعض موضعه كاخذت من الدراهم والبدل ويعرف
بصحة قيام مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الاخرة والتجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة اخر
مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر
بتلك الصفة كقولهم لى من فلان صديق ولقيت من زيد
اسدا او الاستغراق فى النفى كما جاءنى من رجل فانه نص
فى الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر فلفظه
بل ظاهرا فلذا يجوز ما جاءنى رجل بل رجلان فتظهر
انه غير الزيادة ومثالها ما جاءنى من احد فان احدا

اذا

اذا قرن به حرف النفى افاد الاستغراق البتة كانت معه او سواء كان معه من او لا
من او لا فلذا لا يقال بل اثنان ولم يذكرها لانها سيجىء
وقوفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربى لا فعلت
كذا ويضم اوله ايضا اى كما يكسر فيه اى فى القسم ولا يدخل
الا على لفظ الرب والى وحتى للانتهاء فى الزمان والمكان
والزمان بلا خلاف والى قلت كانها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل اى الى
الى الضمير كما يدخل الظاهر يقال اليك والى والية وبفهم
من هذه التخصيص الذكرى كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم
دخولها الضمير لا يقال حتاك وحتاى وحتاه وفى
للظرفية اى ظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز او مجازا
كالنجاة فى الصدق وقيل فى او كونه بمعنى على خبر او حال
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل قال المحققون
انها للظرفية فيه ايضا مجازا لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن
المظروف فى الظرف والباء للاستعانة لم يصب فى تقديمها
اذ الالصاق اصل وغالب فى الباء والمراد بالاستعانة استعانة
الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم

والمصاحبة فيكون بمعنى مع كقوله تعا دخلوا بالكفر وهم
قد خرجوا به والالصاق اى لافادة لصوق امر الجرور
البا نحو مررت بزيد اى التصق المرور بمكان يقرب
منه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت
الفرس بسرجه لايلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الشراء
والتعدية اى جعل الفعل اللازم متضمنا لمعنى التصيير نحو ذهبت
بزيد اى صيرته ذاهبا وهى بهذا المعنى قليلة وسماعية ولكنها
مقوية لمفهوم الجار وعمله فلكل من تقديمها على المقابلة
وتاخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعام
لكل جار اصلى والمقابلة اى بوقوع مجروره فى مقابلة
اخر نحو بعت هذا بكذا والظرفية كجلست بالمسجد
والبدل كما عتضيت بهذا الثوب خيرا منه والتجريد
كرايت بزيد اسدا واللام للاختصاص بملكية
كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل كضربت
للتاديب وجرجت لخافتك والقصد اى الارادة
لقوله تعا الا ليعبدون فان افعال الله تعا غير معللة
بالاغراض على الصحيح فحمل القصد على الغرض والغاية

لايناسب اختصار المتن لعموم التعليل والعاقبة
كقوله تعا ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا
للخراب والمحققون على ان التعليل لجاز او بمعنى عن بالقول
كقلت لزيد انه لم يفعل الشر ويأتى اللام للقسم والتعجب
اى معه نحو الله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام
وكى للغرض وانما يدخل على ما الاستفهامية نحو كيمه فعلت
اى لاى غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الف ما كما
فى لم وعم ورب للتقليل اى لانشائه واتى للتكثير كما
فى مقام المدح والذم وتصدر رب لكونها انشائية
ويختص بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقق
التقليل وفعلها اى رب ماض لان حاله معلوم ويحذف
فعل رب زمانا غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اى لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم مميز
له فيكون نكرة مميز بفتح الياء مضاف الى منصوب المضاف
الى الضمير المميز اى يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب
الى الضمير لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل
رب على الجمل الفعلية كقوله تعا ربما يود الذين والاسمية

نحو ربما زيد قائم الا او كان ماذا لكنه فانه رب ح يدخل
على الاسم نحو ربما ضربة بسيف و واوها اي واو ضمير رب
بعدها لا يدخل المضمر كما يدخله رب بل يختص بنكرة موصوفة
نحو وبلدة ليس بها انيس والعمل لها اي لرب لقربها فيكون
اختيارا لمذهب البصرية او للواو رب لانها مضاف لقيامها
مقام رب فيكون اختيارا لمذهب الكوفية وواو القسم
مبتداء و يختص بالظاهر اعتراض فلا يقال وك لا فعلت
وتاؤه اي القسم عطف على واو القسم ويختص تاء
القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة يجب حذف
حذف فعلها اي كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب
او الرفع جواب كل منهما طلبا اي دالا على الطلب والسؤال
فلا يقال والله وتالله اخبرني وباؤه اي القسم عام
يدخل المضمر والمظهر اسم الله او غيره و يحذف فعله
و يذكر وذلك لان الباء اصل الكل والواو بدل منه
ومنه التاء ويجب ان ينحط مرتبة الفرع عن اصله
وجوابه اي القسم لغير الطلب فصاعدا باللام الابتدائية
للتأكيد وحرف النفي ما ولا وهما بمعنى الاسمية والفعلية

والظا

[illegible]

والظاهر انه سقط ان المختصة بالاسمية من قلم الناسخ
فانها ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف جواب القسم
او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو
زيد والله قائم و زيد قائم والله لاستغنائه على الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد اثره
على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعلي دين وهما اي عن
وعلى اسمان بدخول من الجارة عليهما لامتناع دخول
الجار على الجار نحو من عن يميني اي من جانبه ومن عليه
اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو
وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون
اسما بمعنى المثل يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب لنطافتها اخر هذا لانه استطرادي
ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء اي لابتداء الزمان
بل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضي فمعناهما ان مبداء زمان فعلها هو ذلك الزمان
الماضي كما افرت من البلد مذ سنة و امتد الى الان

كنا اذا لم يكن في تلك السنة اي مبدأ مسافرتي هذه
السنة وامتدّ الى الآن ولو قال لابتداء الزمان في الماضي
لكان اظهر واحصر والظرفية في الحال اي ان اريد
بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض فمعناها
ظرفية لفعلهما مع التساوي كما رأيته مذ شهرنا
او يومنا اذ الكنت في ذلك الشهر او اليوم اي جميع
زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران
لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما
ورائهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وحاشا وخلا
فتح لتقدم الحاء وعدا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها **حروف المشبهة بالفعل** في انقسامها
الى الثلاثي والرباعي والخماسي والبناء على الفتح
والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه والكلام
ايراد الحرف بدل الظرف لكونها ستة قيل لكنهم
لما عبروا عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها

اذا

151

انا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه ان اكثر الحروف
المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة
ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون
مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا تاتي
فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات
مثل ما وضع للانقضاء وما يشابه بالفعل وعمل عمله الى غير ذلك
ونحوهما ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا
ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فناسب
صيغة الكثرة في الابتداء وتصدّر اي تقع في صدر الكلام
الا ان المفتوحة فانها لا تقع في الصدر اصلا قيل لانها
مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق
بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في الكتابة فيما ان العلة لتشابه الا
وبانا المقدمات مستدركة ولو كانت الحروف
بما الكافة لا تعمل في افصح اللغات ويخرج عن الاختصاص
بالاسمية ح وتدخل الافعال كما يدخل الاسماء يقال
انما قام زيد وانما زيد قائم ان المكسورة تقرر وتؤكد

تبلغ الثمانية اي او صيغة القلة في الجمع
ولا تدل على ما لا كثر ح

معنى الجملة ولا تغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها
اى مع الجملة كالمفرد نحو بلغني انك قائم بلغني قيامك
فالكسر لازم في محلها اى في محل الجملة والفتح لازم في محل
اى في محل المفرد ولو انك فاعل اى ان مع الجملة في لو انك
قائم فاعل اذ تقديره لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب
افراد الفاعل فقدمه ببساطته وقس على هذا ولولا انك
مبتداء اذ تقديره ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا
لامتناع كون المبتداء جملة اقتصر عليهما النوع غموض
فيهما وظهور اندراج البواقي في القاعدة مع عدم
الحصر فلو احتملهما اى فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها
الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح كمن يأتيني فاني
اعلمه يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بتأويل
فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المبتداء اى فتعليمي ثابت له
او جزاؤه تعليمي وقس على هذا الواقع بعد اذا المفاجأة
كخرجت فاذا ان السبع بالباب اى فاذا السبع بالباب
او كونه بالباب ثابت فجاز العطف بالرفع على اسم ان
المكسورة ولو كان كسرها حكما بان وقع بعد العلم

لعلمت

كعلمت ان زيدا قائم وعمرو لو تقدم الخبر وان كان كان
تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو
قائم تفريع على القاعدتين تقرير المكسورة الجملة
فيبقى معنى الابتداء الرافع فيجوز العطف المحلي وتغيرها
المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف
المذكور وانما شرط التقديم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبا
وكذلك لكن اى هي كان المكسورة في جواز العطف
المذكور لانه لا تغير معنى الجملة ايضا ولاجل تقرير
ان معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي لتاكيد
معنى الجملة على اسمها اى اسم ان المكسورة لو فصل
بينه وبينها كقوله تعالى ان علينا للهدى او خبرها
كان زيدا لقائم او معموله اى الخبر المقدم على الخبر كان
زيدا لطعامك آكل ولم يجز دخولها في غير هذه الصور
لكراهة توالي حرفي الابتداء وقد سوا ان ترجيحا للعامل
او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة غير ترتيب الكافية
وبدل ما بينهما بمعموله المقدم رعاية للترتيب الطبيعي

في دخولها والقرب من مقتضى اللام ودفعًا للابهام
مع ان في ترتيب الكافية فصلا بين الاصل والفرع وقال
دخول اللام في خبر لكن وهو مذهب الكوفية نحو
ولكنني من حبها لعميد واول بان اصل لكن ان خففت
وجه البصرية مقاومة العاملية بكون التاكيد ادعى
للصدارة فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح المقدم بلا
مرجح وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف
المشبهة سوى ان المفتوحة المغيرة معنى الجملة
فلا يدخلها المفردة ولو خففت المكسورة يجب
دخول اللام في الخبر فرقا بينها وبين النافية وجاز
الغاؤها اي ابطال عملها لفوات بعض مشابهة
الفعل كفتح الاخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب
اللام لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن الحاجب
ودخولها مبتدأ اي دخول المكسورة المخففة
خبره على فعل المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب حتى لا تخرج عن اصلها بالكلية والكوفية
يعممون ويمكن عطفا على الغاؤها مع القرب
عطف دخولها على فاعل يجب لا يجد مع
والظهور

والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت
اي لو خففت فتعمل في ضمير شان مقدر وجوبا
لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة المخففة
في غيره اي غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة
الجمل مطلقا اسمية او فعلية من النواسخ اولا ويجب
مع الفعل اي اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل
المتصرف غير الدعا يجب ان يكون مع الفعل حرف النفي
لا وان ولن ولم ليكون كالعوض من المحذوف وتستر
للفرق بينها وبين المصدرية لانها تجامع المصدرية
ايضا مثالها قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وايحسب ان لن يقدر عليه وايحسب ان لم يره او
السين كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
او قد كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف نحو ليعلم
ان قد ابلغوا وكان وهي حرف برأسه كاخواتها على الصحيح
للتشبيه وقد يعمل لخففا والالغاء غالب ولكن هي ايضا

لانها اقوى مشابهة من المكسورة
العاملة جوازا ولم يوجد
عملها في الغير فقدر
في مقدر وجوبا صح

مفردة عند البصرية للاستدراك اى رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم يقع بين كلامين تغايرا نفيا او اثباتا
معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا كجاءنى
زيد لكن عمرا لم يجئ ولا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها
لفظا ومعنى فاجريت مجريها ويدخلها اى لكن مشددة
ومخففة الواو بعطف الجملة على الجملة او للاعتراض
وليت للتمنى اى انشائية فتدخل على المستحيل كليت
الشباب يعود يوما او الممكن الغير المرجو ويدخل
ليت ان المفتوحة كليت ان زيدا قائم على ان يكون
مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصلا وعند
البصرية سادا مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجى
فيختص الممكن المرجو او المخوف كقوله تعالى لعل الساعة
قريب   هو فى اللغة الامالة مطلقا وفى العرف
امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق
والفاء للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفا على الفاء
اى هما للترتيب ايضا ومعطوفها اى حتى جزء متبوعه
القوى او الضعيف لافادة القوة او الضعف كما

الناس

الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة بمهلة
حال منهما وبينهما اعتراض او حال من حتى واو واما
وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهامية
اى غير مفارقة عنها من لزوم المكان اذا لم يفارقه
ولو كان الهمزة تقديرا كقوله لما ادرى وان كنت
داريا بسبع رمين الجمار بثمان يليها اى الهمزة احد
المستويين ويلى الاخر ام ويجاب بتعيين احدهما
او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة
انما يستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين
فيطلبه بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك
زيد او عمرو اى اجاءك احدهما لا على التعيين او لا
فيصح فى الجواب نعم او لا وام المنقطعة للاضراب
عن الاول مع الشك فى الثانى فتستعمل فى الخبر
نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار الاول
وشككت فى الثانى وفى الاستفهام كازيد عندك
ام عندك عمرو فقصدت الاضراب عن الاستفهام
الاول بالثانى وقد تدخل المنقطعة المعتدة لو كان

بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان
بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام لدفع اللبس
والمثال الان مر او يجب اما في اول المعطوف عليه معها
اي اما العاطفة كجاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول
الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في المعطوف عليه
ولم يجب مع او العاطفة كجاءني اما زيد او عمرو وربما
زيد او عمرو الان او عام للشك الاولى والعارضي واما
للاول خاصة وبل للاضراب عن الحكم الاول بجعله
كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات
اي في الكلام المثبت كجاءني زيد بل عمرو فكانك حكم
في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي
نفيه خلاف بين المطولات ولا لا نافية للايجاب
اي غير مفارقة عنه لانها لنفي ما وجب للاول نحو
جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة
للنفي في عطف المفرد نقيضة لا فيكون لايجاب ما نفي
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة

بلى بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء   التنبيه
الا واما بصدر ان اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما
مختصان بالجملة لتاكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدهما
مبتدا به وها لا يختص بالجملة يدخل المفرد وغيره
ولكن دخوله في اسم الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها
نحو هذا   اي والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد
ليشمل المتوسط فاي له والهمزة للاقرب وجه تقديمهما
ظ ويا وايا وهيا للبعد هذا مذهب الزمخشري قال وانما
يا الله مع كونه كما اقرب من حبل الوريد فلاستقصار من
الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وعند ابن
الحاجب يا اعم وارتضاه الرضي
نعم لتقرير اي لتقرير مضمون ما سبق استفهاما او خبرا
ايجابا او نفيا هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب
بعد النفي كبلى لذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم
فقال نعم يكون اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى

١٥٥

لايجاب النفي خبرا او استفهاما كبلى في جواب من قال
لم يقم زيد اى ليقم زيد اى بلى قام زيد واى بكسر الهمزة
وسكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل
القسم بلا تصريح بفعله اى لا يذكر فعل القسم معه
لا يقال اقسمت اى وربي ولا يكون المقسم به الا
الرب والله ولعمري كقوله تعالى ويستنبئونك احق
هو قل اى وربي واجل وجير بكسر والفتح وان بكسر الهمزة
وتشديد النون المفتوحة لتصديق الخبر موجبا او
نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعاء
ويسمى حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او اقامة وزن او غير ذلك ومعناها
انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد
بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا
فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام
الفصحاء لا سيما في كلام البارى تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى
كمن الاستغراقية والباء في خبر ما وليس او استقامة الوزن
او التسجيع او نحو ذلك اللام كسكرت لو لا بالك عند سيبويه

ولقوله

١٥٦

وكقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله واذ بوأنا لابراهيم
والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء قدمهما لعدم عملهما
ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون النون
يزاد مع ما النافية نحو ما ان طبنا جبن وقلت زيادة
ان مع لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظر
ما ان جلس القاضي ولو لم يفصل بين الاختين لكان
احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم ولو المؤخر
نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد
الكاف في نحو كان ظبية تعطو الى وما يزاد بعد اذ نحو اذا
ما تخرج اخرج ومتى واى واين وان كقوله تعالى اما ترين
شرطا اى حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ومما
خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم
تنطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك

ان لا تسجد و بعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا
الضالين ولو قدم هذا لاطراده لكان احسن وقلت
زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم ومن يزاد في النفي
وما في حكمه كالنفي والاستفهام ولا يزاد في الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش والباء يزاد في النفي ينبغي ان يقيد
بليس وما اذ لم يسمع في ان ولا يزاد في خبر صدر بهل
لا في مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم
ويزاد في غيرها اي في غير افراد المذكورين سماعا
مسموعا لا مقيسا كالقى بيده وكفى بالله وبحسبك زيد درهم
حرفا التفسير تثنية نظرا الى الخارج تنصيصا على العدد
بخلاف نحو حرف التنبيه اي يفسر اي مبهم مفرد
كجاءني رجل اي زيدا او جملة كقطع رزقه اي مات
وان على صورة المصدرية بفعل ما بمعنى القول لا صريح
ولا ما ليس فيه معنا كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
حروف المصدر ما وان المخففة مختصان بالجملة
الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر وعند سيبويه

ثم

حرف التفسير

حروف المصدر

١٥٧

ثم ما نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة
للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيهما حروف التحضيض
هلا والا المشددتان ولولا ولوما تصدر هذه الحروف
الفعل اي يدخل على اول الفعل فافاد اقتضاء الصدر
والفعل بعبارة وجيزة وان كان الفعل تقديرا
مقدرا نحو هلا زيدا ضربته الا للضرورة الشعرية
كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف
في الماضي اللوم على ترك الفعل وفي المضارع الحض عليه
اي الدال على توقع المخاطب قد كقولك
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب في الماضي للتقريب
اي تقريبه من الحال وفي المضارع للتقليل اكثر اي في اكثر
المواضع او الازمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك وقد يفصل بينهما اي بين قد والفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف اي قد كقوله
تعالى لما نزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
الهمزة وهل تصدران الكلام وجوبا والهمزة يلي الاسم
مع وجود الفعل بلا قبح كازيدا ضربت وقبح هل

زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال
بلا قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتاتي الهمزة للانكار
مطلقا اي سواء كانت لمجرد الانكار كاتضرب زيدا وهو
اخوك او للاحتياط كقوله تعالى الم يأن للذين امنوا الاية
او للتخصيص نحو الا تقاتلون او للتقرير كقوله تعالى
الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تعالى ءانذرتهم
ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الاية
او للتوبيخ كقوله اكذبتم باياتي وهل لا يستعمل
في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف العاطفة دون هل
كقوله تعالى اوكلما وافمن كان واثم اذا ما وقع وكون
الهمزة معادلة لام المتصلة دون هل عرف في حروف العطف
فلذا لم يذكره ههنا وتحذف هي اي همزة الاستفهام عند
القرينة ويحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا
منا واحدا نتبعه ولا يحذف هل ولا فعلها
الاستقبال السين وسوف وفيه اي في سوف زيادة
تنفيس اي تاخير تصدر اي يجب ان تقع
في صدر الكلام لو للماضي ولو تدخل المضارع فدمها

لتقدم

لتقدم معناها فان عكسها اي للاستقبال ولو تدخل
الماضي وتدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقديرا
كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع
بعدهما فاعل لمحذوف لا مبتدأ تقديره الاول لو تملكون
فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفسر وتقدير الثاني
وان استجارك احد فحذف ففسر ولهذا اي ولاجل
وجوب دخولهما على الفعل فتح همزة لو انك لانه فاعل
مقدر هو ثبت وخبره اي خبر ان ح اي حين وقع بعد
لو فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو انك
انطلقت لانطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولو صدر القسم
على الشرط وغيره لزم المضي في شرطه وان كان ذلك المضي
معنى لا لفظا نحو والله ان لم تاتني لاكرمتك والجواب
اي للقسم لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التي يدخل
جواب لو ولا الفاء تقول والله ان جئتني او لو جئتني ما
اكرمك او اني لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمك او فانا
اكرمك وانما يعني بجواب لهما معا ولو وسط القسم

بتقديم الشرط اى غيره عليه جاز الوجهان ان يكون الجواب
للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان
اتيتني او لم تاتني فوالله لاكرمنك وانا والله ان اتيتني او لم
تاتني لاكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان تاتني
والله اتك وانا والله ان تاتني اتك وتقديره اى تقديم
القسم فى صدر الكلام كذكره فيه فى لزوم المضى وكون
الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اى تفصيل
ما اجمله المتكلم فى الذكر او الذهن فيندرج فيه ما وقع
فى اوائل الكتب ويجب حذف فعله اى الذى هو الشرط
والتزم فى موضعه اى الفعل جزء جوابه اى اما مبتدأ
كاما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد
منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد منطلق
وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجزاء فى موضع
الشرط وان كان هنا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فجواز تقديم ما يمتنع تقديمه خاصية
لاما عنده اى الزجر والمنع كلا ويأتي بمعنى

حقا

حقا لكن المقصود تحقيق مضمون من الجملة فكان كانت
فلم يخرج ذلك عن الحرفية ترك تاء التانيث الساكنة
لان ذلك فهم من بحث التانيث فنفر من التكرار
نون ساكنة فى الاصل فلا يضرها الحركة العارضة مثل
عادًا الاولى تتبع حركة الاخر اى يقع بعدها لغرض نون
نحو لدن ولم يكن لا للتاكيد فخرج نون التاكيد الخفيفة
ويكسر التنوين ويضم لساكن لقيها والكسر هو الاصل
المطرد فى نحو التقاء الساكنين والضم للاتباع كقوله تعالى
وعذاب اركض فيمن قرأ بضمة التنوين لاتباع ضمة
الكاف وهو اى التنوين للتمكن اى للدلالة على امكنية
الاسم فى الاسمية بعدم مشابهته الفعل فيكون
علامة الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما
فى صه بغير تنوين فان معناه اسكت الان والعوض
عن حرف نحو جوار او المضاف اليه كيومئذ وحينئذ
وساعتئذ وعامئذ ومررت بكل قائما والمقابلة لنون
الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب
وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده فى عرفات

[illegible]

مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري نحو
عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده
للمقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية
ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت
تقديرا اخرى فصارت كالتعليق والترنم وهو الملحق
اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء ويحذف
التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط فنحو زيد بن عمرو
يريد العلم الموصوف بابن مضاف الى العلم الاخر لكثرة الاستعمال
بخلاف رجل ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينا هما لا يحذفان
في اللفظ ولا همزة ابن في الخط وقل حذف التنوين
في غيره في غير نحو زيد ابن عمرو كقوله تعالى قل هو الله احد
الله الصمد فيمن قراء بلا تنوين احد
خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة يختص
نون التاكيد بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب
من الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والقسم وقل دخول نون التاكيد في النفي
تشبيها بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم

المثبت

المثبت وكثرت نون التاكيد في نحو اما ترين اي في الشرط
المؤكد حرفه بما الزائدة تركت سائر احكام النون التاكيد
لانه موضعه الصرف هاء السكت هاء ساكنة تلحق ما
اي اخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا شبهة بها
احتراز عن مثل يا زيد ولا رجل فلا يلحق به هاء
السكت وقفا لا وصلا كثمه وربه وقه
وماهيه وسلطانيه الكسكسة
والكشكشة سين مهملة وشين
معجمة ساكنتان تلحق كاف
المؤنث وقفا حفظا
لحركتها حتى لا يلتبس
بكاف المذكر نحو
اكرمتكش ومررت
بكيش
تم

قد وقع الفراغ من كتب هذا الكتاب على يد احوج الناس الى ربه الناس العبد
الضعيف الاثيم المذنب الكثير العصيان المحتاج الى رحمة الرحيم والرحمن عبد الرحمن القراء
بن مصطفى غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه وجعل مقامهم الجنان
في مكينه ساقز في مدرسة داغستاني عبد الكريم افندي في الحصص في شهر رمضان تاريخ
سنه ١١٦٠

عدد ورقات ١٦٠ ه

ورقم ١٥٧